

EC-80/INF. 5.1

وثيقة مقدمة من:
الأمينة العامة

22 أيار/ مايو 2026

المنظمة العالمية للأرصاد الجوية

المجلس التنفيذي

الدورة الثمانون

جنيف، 22-26 حزيران/ يونيو 2026



النقش الخاص بالعلماء

استعراض هياكل مجالس الإدارة في المنظمة العالمية للأرصاد الجوية

ترجمة غير رسمية



Please recycle

ترجمت هذه الوثيقة باستخدام نظام الترجمة الآلية الخاص بالمنظمة.
وهذه ترجمة غير رسمية (انظر إخلاء المسؤولية).



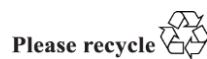
الأمم المتحدة

استعراض هياكل هيئات الإدارة في المنظمة العالمية للأرصاد الجوية

تقرير وحدة التفتيش المشتركة

من إعداد إيلين أ. كرونين

ترجمة غير رسمية



Please recycle

ترجمت هذه الوثيقة باستخدام نظام الترجمة الآلية الخاص بالمنظمة.
وهذه ترجمة غير رسمية (انظر إخلاء المسؤولية).

ترجمة
غير
رسمية

استعراض هياكل هيئات الإدارة في المنظمة العالمية للأرصاد الجوية
تقرير وحدة التفتيش المشتركة
من إعداد إيلين أ. كرونين



الأمم المتحدة • نيويورك، 2026

ترجمة غير رسمية

فريق المشروع

إيلين أ. كرونين، مفتشة

إيرينا سيوسيرلان، مسؤولة التقييم والتفتيش

ألينا نازاروفا، مساعدة باحثة

Sharon Messerschmidt، خبير استشاري

إيلودي جوردان، متدربة

وفي تموز/ يوليو 2025، تلقت وحدة التفتيش المشتركة طلباً من الأمين العام للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية (WMO)، نيابة عن المجلس التنفيذي، لاستعراض إطار الحوكمة في المنظمة (WMO). وأضيف الموضوع إلى برنامج عمل الوحدة لعام 2025. وكان الهدف من الاستعراض هو دراسة فعالية وكفاءة هيكل حوكمة المنظمة (WMO) بهدف تحديد مجالات التحسين ومقارنة حوكمة المنظمة (WMO) مع تلك التي تتبعها الوكالات المتخصصة الأخرى التابعة للأمم المتحدة بغية تحديد المجالات التي تحيد فيها المنظمة (WMO) عن الممارسات المبالة.

ولا يزال نموذج الحوكمة في المنظمة (WMO) يعكس أصولها في المنظمة الدولية للأرصاد الجوية، وهي هيئة غير حكومية تأسست في عام 1873. وفي حين أن الأمانة قد اندمجت على نحو أوثق مع منظومة الأمم المتحدة، فإن إطار الحوكمة لم يتطور إلا بشكل تدريجي. ويتجلى ذلك في اتفاقية المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، التي تتضمن أحكاماً بالية لا تتماشى مع معايير الحوكمة المستدامة والفعالة. ونتيجة لذلك، تعد المنظمة (WMO) منطقة بعيدة عن الحد من مجالات الحوكمة الرئيسية، مع وجود مخاطر ملحوظة تتعلق بمساءلة الأمين العام أمام أعضاء المنظمة، وعدم كفاية الفصل بين الواجبات، والتمثيل المتبادل عبر هيكل الحوكمة، ووجود فجوات في الرقابة.

تحديث اتفاقية المنظمة (WMO)

ويتبين من الإيضاحات التي أضيفت إلى اللائحة العامة أن الأعضاء وأمانة المنظمة (WMO) يدركون أن الاتفاقية لم تعد تلبي احتياجات المنظمة. وعلى الرغم من أن تعديل الوثائق الأساسية أمر معقد، فقد حددت المراجعة سبع مواد مناسبة للتعديلات المستهدفة. والخطوة الأولى نحو تعديل الاتفاقية هي أن ينشئ المجلس التنفيذي فرقة عمل لصياغة الخيارات والتوصيات للمؤتمر في هذا الصدد (التوصية 1).

القيادة والعضوية

المنظمة (WMO) هي وكالة المتخصصة الوحيدة التابعة للأمم المتحدة التي يفتقر رئيسها التنفيذي إلى المساءلة أمام أعضائها، وهو مبدأ أساسي من مبادئ الحوكمة في الأمم المتحدة؛ وينبغي للمؤتمر أن يعالج هذه الثغرة ويعيد النظر في دور الرئيس، الذي لا يزال يعكس الأصول غير الحكومية للمنظمة (WMO) (التوصية 2). وأبين الاستعراض عدم كفاية الفصل بين المهام وأعباء العمل المفرطة لبعض المهام. ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى التمثيل المتبادل، حيث يعمل أعضاء الهيئات الإدارية في هيئات متعددة، مع تكرار الجهود والحد من تنوع وجهات النظر (التوصية 3).

الهيئات التأسيسية: المؤتمر والمجلس التنفيذي

ولم يخضع الكونغرس والمجلس التنفيذي لإصلاحات في الإدارة في الماضي، ولا يعكس عملهما الحالي سوى تعديلات تدريجية. ويحتاج المؤتمر إلى قواعد أكثر وضوحاً، وولاية أكثر وضوحاً، وممارسات مناقشة أكثر فعالية، وخفة حركة. وفترة ما بين الدورتين التي مدتها أربع سنوات، والتي لا تستخدمها الآن سوى وكالتين متخصصتين أخريين تابعتين للأمم المتحدة، غير عملية بشكل متزايد وتطلبت دورات استثنائية لسد هذه الفجوة (التوصية 4).

وأثار الأعضاء شواغل بشأن التمثيل في المجلس التنفيذي، وعدم وضوح توزيع المقاعد على المستوى الإقليمي، وتركيزه على المسائل الفنية بدلا من المسائل الرقابية. وقد يبرر الحجم الكبير للقرارات التي اعتمدها المجلس التنفيذي أيضا استعراضها. وتختلف المنظمة (WMO) عن الوكالات المتخصصة النظرية التابعة للأمم المتحدة في عدد قليل من المجالات الرئيسية، بما في ذلك وجود هيئة تنفيذية دون وضع حكومي دولي تستعرض ميزانيتها ونفقاتها (التوصية 5) وتمنح حقوقها في التصويت لأعضائها العشرة بحكم منصبهم. ومن شأن إعادة تخصيص هذه المقاعد بحكم المنصب للأعضاء المنتخبين تحديدا للمجلس التنفيذي أن يوسع التمثيل ويسعى إلى إعادة تقييم توزيع المقاعد على المستوى الإقليمي (التوصية 6).

الهيئات التأسيسية: الاتحادات الإقليمية واللجان الفنية

وقد أدت الاتحادات الإقليمية دورا محوريا في المناقشات الأخيرة بشأن إصلاح الحوكمة، حيث توسعت ولاياتها، بينما لم تمدد الموارد. وقد أدت تحديات التنسيق مع اللجان الفنية إلى زيادة إجهاد القدرات، مما دفع إلى إنشاء فرق علمية وفنية موازية داخل الهياكل الإقليمية، وذلك جزئيا للتعويض عن التمثيل المحدود للأعضاء في اللجان الفنية. وينبغي لأي مراجعة عملية لدور الاتحادات الإقليمية أن تستغل قربها من الأعضاء لتحديد الاحتياجات والأولويات الإقليمية ومواءمة وظائفها مع متطلبات الحوكمة الإقليمية (التوصية 7).

وشهدت اللجان الفنية إصلاحا كبيرا في عام 2019، وانخفض عددها من ثماني لجان إلى لجنتين اثنتين. ومع ذلك، فإن الهياكل التي أنهيت عادت إلى الظهور بأشكال أخرى، وظهرت هيئات علمية وفنية إضافية خارج نطاق عمل اللجان، مما أسفر عن مناقشات منعزلة ولايات متداخلة. وتدعم هذه القضايا النظامية التوصية باستعراض إنشاء هيئات فرعية خارج اللجان وإدماجها في مسارات عمل اللجنة (التوصية 8)، والحد من الازدواجية وتحسين الانساق.

ويسلط المفتش الضوء أيضا على عملية التخطيط الاستراتيجي البالغة التعقيد، والتي تمر عبر ثلاثة مسارات عمل متوازية: الأمانة، واللجان الفنية، والاتحادات الإقليمية. وأخيرا، لاحظ أصحاب المصلحة باستمرار سوء تسلسل دورات مجلس الإدارة، مما يحول دون إبلاغ القرارات والأولويات فيما بينهم في الوقت المناسب.

لجان المجلس التنفيذي وفرق العمل التابعة له

وقد حدد الاستعراض وجود تداخل كبير بين أعضاء المجلس التنفيذي وعضوية معظم هيئاته الفرعية، مما حد من تنوع وجهات النظر ويعزز اتخاذ القرارات المنعزلة. وتناقش المسائل العلمية والاستراتيجية مرارا وتكرارا عبر منتديات متعددة، مما يؤدي إلى ازدواجية وعدم كفاءة. وسلط أصحاب المصلحة الضوء على المناقشات الزائدة عن الحاجة التي جرت على مستوى اللجنة الاستشارية للسياسات ولجنة التنسيق الفني. ومن المتوقع أن يؤدي دمج اللجنتين المسؤولتين عن التنسيق الفني والتخطيط الاستراتيجي إلى تبسيط المداولات (التوصية 9).

الرقابة في مجال الإدارة الرشيدة

ويعتمد المؤتمر والمجلس التنفيذي، للإشراف على الأمانة، على اللجنة الاستشارية المالية، التي تتألف من ممثلين للأعضاء، ولجنة المراجعة والرقابة، التي تتألف من خبراء خارجيين فرديين - وكلاهما هيئة استشارية. وتفتقر اللجنة الاستشارية المالية إلى ما يلزم من ولاية واستقلال وسلطة للرقابة المالية الفعالة، كما أنها تعكس مسائل إدارية أوسع نطاقا، مثل التمثيل المتبادل والتوازن الجغرافي المحدود. وسيساعد تنقيح اختصاصاتها وتحويلها إلى لجنة رقابة منتخبة متوازنة إقليميا إطار الحوكمة في المنظمة (WMO) (التوصية 10).

التفاعلات داخل منظومة الأمم المتحدة والأمانة العامة لدعم الإدارة الرشيدة

ومشاركة المنظمة (WMO) في منظومة الأمم المتحدة ضرورية لمواءمة المنظمة مع أولويات الأمم المتحدة والتعويض عن وجودها الدبلوماسي المحدود إلى حد ما في هياكل الحوكمة. وعلى الرغم من أن المنظمة (WMO) تحتفظ بروابط مؤسسية مع أمانة الأمم المتحدة، فإن دورها في العمليات برمتها المنظومة، كالمساهمة في أهداف التنمية المستدامة وتقديم التقارير بشأنها، لا يزال ضيق مما يحد من نفوذها. ويدعم ذلك التوصية الموجهة إلى الأمين العام بوضع خطة تواصل رسمية لوضع المنظمة ضمن الأهداف المقبلة على نطاق منظومة الأمم المتحدة (التوصية 11). وفي الوقت نفسه، فإن تكاليف إنشاء ودعم الهيئات الإدارية غير شفافة، مع عدم وجود مساءلة واضحة عن قرارات إنشاء أو إنهاء الهياكل الفرعية. ويمكن للمجلس التنفيذي أن يطلب من الأمين العام تقديم هذه المعلومات (التوصية 12).

المخاطر والتوصيات

لقد أظهر أعضاء المنظمة (WMO) باستمرار التزامهم بتحديث حوكمة المنظمة، ومع ذلك لا تزال هناك نقاط ضعف هيكلية كبيرة متجذرة إلى حد كبير في أصولها غير الحكومية ووثيقتها التأسيسية "الاتفاقية". وتختلف المنظمة (WMO) عن قواعد الإدارة في الأمم المتحدة، ولا سيما بسبب كون الهيئة التنفيذية لتلك الهيئة غير حكومية دولية، وإلى السلطة المحدودة والمساءلة التي تمارسها اللجنة الاستشارية المالية، وعدم وضوح المسؤوليات القيادية بين الأمين العام ورئيس المنظمة (WMO). ومعالجة هذه العيوب الهيكلية أمر ضروري لضمان خطوط سلطة واضحة ومساءلة مناسبة وحوكمة مستدامة.

وتحقيقاً لهذه الغاية، يتضمن التقرير 12 توصية رسمية، من بينها 11 توصية موجهة إلى الهيئة العليا للإدارة أو الهيئة التنفيذية للمنظمة (WMO) وموجهة واحدة إلى الأمين العام. وتستكمل هذه التوصيات بـ 33 توصية غير رسمية.

صفحة

٥

الثالث

الثامن

1

1

3

4

7

14

24

24

28

34

34

39

42

44

48

49

52

53

53

55

58

ملخص تنفيذي

المختصرات والمختصرات

أولا. مقدمة

A. الخلفيه

ب. الأهداف والنطاق

جيم - المنهجية

ثانيا - تغييرات الاتفاقية: الحوكمة العملية والمبتكرة والمستدامة

ثالثا - القيادة والعضوية

رابعا: الهيئات التأسيسية: المؤتمر والمجلس التنفيذي

A. المؤتمر

ب. المجلس التنفيذي

خامسا - الهيئات التأسيسية: الاتحادات الإقليمية، واللجان الفنية، والقضايا الشاملة

A. الاتحادات الإقليمية

ب. اللجان الفنية

جيم - المسائل الشاملة

سادسا لجان المجلس التنفيذي وفرق العمل التابعة له

سابعا - الرقابة في مجال الإدارة الرشيدة

A. اللجنة الاستشارية المالية

ب. لجنة المراجعة والرقابة

ثامنا التفاعلات داخل منظومة الأمم المتحدة والأمانة العامة لدعم الحوكمة

A. التمثيل الخارجي والروابط مع منظومة الأمم المتحدة

ب. تقدم الأمانة للدعم المقدم إلى الهيئات الرئاسية

تاسعا - تحديد أولويات الطريق قدما

المرفقات

أولا- هيكل حوكمة المنظمة (WMO)

60

- 61 II- معايير الحوكمة وتقييمات المنظمة (WMO)
- 73 ثالثا - مقارنات الحوكمة على نطاق الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة
- 82 رابعا منهجية الدراسة الاستقصائية
- 83 خامسا - ملخص التعديلات المقترحة على اتفاقية المنظمة (WMO)
- 86 سادسا - ملخص التعديلات المقترح إدخالها على اللائحة العامة
- 89 سابعا - تكاليف دعم الأمانة للهيئات الرئاسية
- 91 ثامنا مسار حوكمة مبادرة الإنذار المبكر للجميع
- 94 '9' استعراض الأنشطة التي يتعين على المنظمات المشاركة اتخاذها بناء على توصيات وحدة التفتيش المشتركة

المختصرات والمختصرات

المنظمه	منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
الوكاله	الوكالة الدولية للطاقة الذرية
منظمه الطيران المدني الدولي	منظمة الطيران المدني الدولي
المنظمه	منظمة العمل الدولية
المنظمه	المنظمة البحرية الدولية
البحريه الدولي	
لجنة البنية التحتية	لجنة الرصد والبنية التحتية ونظم المعلومات
(INFCOM)	
اللجنة الاولمبيه	اللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات
الدوليه	
مركز التجاره	مركز التجارة الدولية
الدوليه	
الاتحاد	الاتحاد الدولي للاتصالات
وحده التفتيش	وحدة التفتيش المشتركة
المشتركة	
المكتب	مكتب خدمات الرقابة الداخلية
لجنة الخدمات	لجنة خدمات وتطبيقات الطقس والمناخ والخدمات والتطبيقات
	الهيدرولوجية والبحرية والخدمات والتطبيقات البيئية ذات الصلة

برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز	برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز
مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية	الاونكتاد
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
برنامج الأمم المتحدة للبيئة	Unep
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)	اليونسكو
صندوق الأمم المتحدة للسكان	الصندوق
برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية	مؤئل الأمم المتحدة
مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	المفوضيه
مؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة	اليونيسيف
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية	اليونيدو
مكتب الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات ومنع الجريمة	المكتب
مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	المكتب
وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى	الاونروا
المنظمة العالمية للسياحة	السياحة بالأمم المتحدة
هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	هيئة الأمم المتحدة للمرأة
الاتحاد البريدي العالمي	الاتحاد البريدي العالمي
برنامج الأغذية العالمي	برنامج الاغذيه العالمي
منظمة الصحة العالمية	من
المنظمة العالمية للملكية الفكرية	الويبو
المنظمة العالمية للأرصاد الجوية	المنظمه

ترجمة
غير
رسمية

أولاً. مقدمه

1. طلب المؤتمر العالمي للأرصاء الجوية في دورته التاسعة عشرة المعقودة في عام 2023 من المجلس التنفيذي أن يكلف بإجراء تقييم خارجي لفعالية وكفاءة الهيئات الرئاسية والهيكل التابعة للمنظمة العالمية للأرصاء الجوية (WMO) للاسترشاد به في اتخاذ قرارات الدورة العشرين للمؤتمر المقرر عقدها في عام 2027. وفي حزيران/ يونيو 2025، قرر المجلس التنفيذي أيضا أن يكون الهدف من الاستعراض هو: "تقييم فعالية وكفاءة هيكل الهيئات الرئاسية للمنظمة (WMO). وسيبحث التقييم هيكل ووظيفة الهيئات الرئاسية الرئيسية في المنظمة (WMO) وفي أهميتها المتواصلة، وسيقدم توصيات للتحسين".¹

2. وفي تموز/ يوليو 2025، تلقت وحدة التفتيش المشتركة (JIU) التابعة لمنظومة الأمم المتحدة طلبا من الأمين العام للمنظمة (WMO)، نيابة عن المجلس التنفيذي للمنظمة (WMO²)، لإجراء استعراض لإطار الحوكمة في المنظمة، وهو موضوع أضيف بعد ذلك إلى برنامج عمل الوحدة لعام 2025. وأبلغت في رسالة موجهة إلى الأمين العام في 15 تموز/ يوليو 2025 بموافقة وحدة التفتيش المشتركة على إجراء الاستعراض. ويتمشى استعراض هيكل مجالس الإدارة في المنظمة (WMO) مع الإطار الاستراتيجي الطويل الأجل لوحدة التفتيش المشتركة (JIU) للفترة 2020-2029، في إطار مجال التركيز المواضيعي (د) وترتيبات الحوكمة وآلياتها.

A. الخلفيه

المراجعات السابقة للمنظمة (WMO)

3. وقدمت الوحدة (JIU) ثلاث استعراضات سابقة للمنظمة (WMO). وفي عام 2007، أصدرت وحدة التفتيش المشتركة (JIU) استعراضا للتنظيم والإدارة في المنظمة (WMO³)، واستعراضا لصندوق رأس المال العامل في المنظمة (WMO⁴)، ثم أصدرت في عام 2021 استعراضا آخر للتنظيم والإدارة في المنظمة (WMO).⁵ وبالإضافة إلى الاستعراضات المذكورة أعلاه، أصدرت الوحدة أيضا رسائل سرية في عامي 2004 و 2008 ردت على قضايا الإدارة والضوابط الداخلية.

¹ () المنظمة (WMO)، "التقييم الخارجي لفعالية وكفاءة هيئات وهياكل المنظمة (WMO)"، الوثيقة EC-79/Doc. 7.2.3، الفقرة 9.

² الرسالة 07598/SG/2025 المؤرخة 18 حزيران/ يونيو 2025.

³ التقرير (REP/2007/11/JIU).

⁴ التقرير (REP/2007/3/JIU).

⁵ التقرير (REP/2021/1/JIU).

4- وقد استند أحدث استعراض للإدارة والإدارة، نشر في عام 2021، إلى نتائج تقييم عام 2007 بتعزيز الطلبات التي قدمتها الوحدة (JIU) من أجل التحسين المستمر في مشاركة الأعضاء ومرونة صنع القرار والشمولية الإقليمية للهيئات الإدارية. وشددت وحدة التفتيش المشتركة (JIU) على ضرورة تعزيز كفاءة الموارد من خلال عمليات حوكمة أكثر تنظيماً. وقد شجع النهج التدريجي الذي أوصت به الوحدة (JIU) المنظمة (WMO) على المشاركة في التحسينات المستمرة، والاستجابة للقضايا الناشئة عند إثارتها. وأقر استعراض المنظمة (WMO) الذي أجرته وحدة التفتيش المشتركة (JIU) في عام 2021 بأن جهود الإصلاح استثمار هام لتبسيط هيكل حوكمة المنظمة (WMO)، وأوصى بتعديلها باستمرار لضمان تلبية الأهداف المعلنة وتقييمها بحثاً عن الدروس المستفادة والممارسات الجيدة.

إصلاحات الحوكمة السابقة ونتائجها

5- تعمل المنظمة (WMO) على إصلاح إطار الحوكمة الخاص بها منذ أكثر من عقد من الزمان. وأطلقت إعادة هيكلة كبيرة للحوكمة في عام 2015، ثم ترجمت إلى خطة إصلاح مرحلية وضعها المجلس التنفيذي في الفترة ما بين عامي 2016 و 2017. وأنشئت خطة انتقالية وفرقة عمل معنية بإصلاح الهيئات التأسيسية في عام 2018 لتوجيه هذه العملية. وفي ذلك الوقت، كانت لدى المنظمة (WMO) ثماني لجان فنية حكومية دولية تدعمها هيئات فرعية عديدة.

6- في عام 2019، أقر المؤتمر إصلاحاً موحداً يلغي اللجان الثماني القائمة واستعاض عنها بلجنتين فئيتين حكوميتين دوليتين، هما لجنة الرصد والبنية التحتية ونظم المعلومات (INFCOM)، ولجنة خدمات وتطبيقات الطقس والمناخ والماء والخدمات والتطبيقات البيئية ذات الصلة (SERCOM)، للحد من التجزؤ وتحسين الكفاءة. وتنفذ ولاياتها الفنية حالياً من خلال هيكل فرعية متعددة المستويات، وبحلول عام 2025، كانت اللجنتان تشرفان على وجود 102 هيئة فرعية نشطة مجتمعة. ومن المهم ملاحظة أن ولايات اللجان السابقة لم يتم الاستبعاد عنها في إصلاح عام 2019؛ وبدلاً من ذلك، أعيد توزيعها على الهيكل الجديد للهيئات الفنية.

7- وجد استقصاء أجرته وحدة التفتيش المشتركة (JIU) في عام 2021 أنه في أعقاب إصلاح الحوكمة، شهد أكثر من نصف أعضاء مجالس الإدارة تحسينات ملحوظة في المشاركة وفي عمليات صنع القرار، مما سلط الضوء على الحاجة إلى هيكل أبسط، وتقليل الهيئات المتداخلة، ومزيد من المهام المحدودة الوقت، وتحسين التوازن الجغرافي والجنساني في عضوية الهيئات الإدارية. وأصدر تقييم خارجي لإصلاح الهيئات الفنية الذي تم تقديمه في عام 2022 36 توصية بشأن الحوكمة والتخطيط ومراقبة الأداء، على الرغم من اعتماد أقل من نصف التوصيات على النحو المقترح أصلاً.⁶

⁶ إرنست آند يونغ، التقييم الخارجي لإصلاح حوكمة المنظمة (WMO): تقرير التقييم النهائي (2022).

هيكل الحوكمة في المنظمة (WMO)

8- وأصبحت المنظمة (WMO)، التي أنشئت بالتصديق على اتفاقية المنظمة (WMO) في 23 آذار/ مارس 1950، وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة في عام 1951. وتضم عضويته حاليا 187 دولة عضوا و 6 أقاليم. إن ولاية المنظمة هي توفير إطار للتعاون الدولي على النطاق العالمي بشأن دورة الطقس والمناخ والماء لتطوير الأرصاد الجوية والهيدرولوجيا التطبيقية. الهيئة الإدارية العليا للمنظمة (WMO) وهيئتها الأعلى مستوى لصنع القرار هي المؤتمر العالمي للأرصاد الجوية الذي يجتمع في دورات عادية كل أربع سنوات. ويمثل المؤتمر والمجلس التنفيذي والاتحادات الإقليمية واللجان الفنية الهيئات التأسيسية للمنظمة (WMO) (انظر المرفق الأول).

9- يضطلع المجلس التنفيذي بالمسؤولية عن تنسيق برامج المنظمة (WMO) واستخدام ميزانياتها بما يتماشى مع قرارات المؤتمر. الاتحادات الإقليمية الستة مسؤولة عن تنسيق أنشطة الأرصاد الجوية والهيدرولوجيا والأنشطة المتصلة بذلك داخل أقاليمها⁷. ومن المتوقع أن تستعرض اللجان الفنية، المؤلفة من خبراء فنيين تسميهم الدول الأعضاء، التقدم المحرز في العلم والتكنولوجيا وأن تقدم توصيات بشأن المعايير الدولية للطرائق والإجراءات والتقنيات والممارسات في مجال الأرصاد الجوية والهيدرولوجيا التطبيقية لإدراجها في اللائحة الفنية والأدلة والكتيبات الخاصة بالمنظمة (WMO).

10- أنشأ المؤتمر هيئات إضافية تقدم المشورة بشأن مواضيع محددة، مثل مجلس البحوث، والفريق الاستشاري العلمي، والمجلس التعاوني المشترك بين المنظمة (WMO) واللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات (IOC)، واللجنة اللجينة الاستشارية المالية. وأنشأ المجلس التنفيذي لجنة المراجعة والرقابة لتقديم مشورة خبيرة بشأن مسائل الرقابة.

11- يرأس أمانة المنظمة (WMO) التي يقع مقرها الرئيسي في جنيف أمين عام مسؤول عن جميع الأعمال الفنية والإدارية للأمانة وهو الممثل القانوني للمنظمة.

الوثائق والمصطلحات ذات الصلة

12- وترد قائمة بالوثائق الأساسية التي تحكم إنشاء المنظمة (WMO) وعملها، حسب التسلسل الهرمي القانوني لكل منها: (أ) الاتفاقية؛ (ب) اللائحة العامة؛ (ج) النظام

⁷ وأقاليم المنظمة هي: الإقليم الأول - أفريقيا (53 عضوا)؛ الإقليم الثاني - آسيا (34 عضوا)؛ الإقليم الثالث - أمريكا الجنوبية (12 عضوا)؛ الإقليم الرابع - أمريكا الشمالية وأمريكا الوسطى والكاريبي (22 عضوا)؛ الإقليم الخامس - جنوب غرب المحيط الهادئ (22 عضوا)؛ الإقليم السادس - أوروبا (50 عضوا).

⁸ المنظمة (WMO)، الوثائق الأساسية رقم 1، طبعة 2023، الوثيقة (WMO) رقم 15 (التي تتضمن الاتفاقية واللائحة العامة والنظام الأساسي للموظفين واللائحة المالية والاتفاقات).

الأساسي للموظفين؛ (د) اللائحة المالية. وتلك الأولويات تكملها مجموعة ثانية من الوثائق الرئيسية، وهي اللائحة الفنية،⁹ التي تترجم ولاية المنظمة (WMO) إلى ممارسة.

13- والتميز الهام الذي ورد في وثائق المنظمة (WMO) وطوال هذا التقرير هو استخدام الكلمتين "العضو" (يفهم على أنه دولة عضو أو إقليم عضو) و"عضو" (يفهم على أنه فرد يشارك في أعمال مختلف الهيئات الرئاسية).¹⁰

14- وتعين المادة 6 من الاتفاقية أعضاء الجهاز الرئاسي للمنظمة بصفة رئيس ونواب لرئيس المنظمة (WMO) ورؤساء ونواب رؤساء الاتحادات الإقليمية.

ب. الأهداف والنطاق

15- وكان الهدف العام من الاستعراض هو تقييم فعالية وكفاءة هيكل حوكمة المنظمة (WMO)، وما إذا كان ملائماً للغرض من أجل الاستجابة للتحديات الراهنة، وتحديد الفجوات، واقتراح إجراءات لتحسين ترتيبات الحوكمة الشاملة للمنظمة. وتحقيقاً لهذه الغاية، كان الهدف من الاستعراض هو ما يلي:

(أ) تحليل أداء الهيئات الإدارية في عام 2019، مع التركيز على الهيئات التأسيسية التي لم تكن موضوع أحدث إصلاح للحوكمة؛

(ب) دراسة الوثائق الرئيسية المتعلقة بمؤسسة المنظمة (WMO) وعملها، واتساقها الداخلي، ومدى ملاءمتها للتحديات والسياقات الحالية؛

(ج) دراسة الهيئات الرئاسية المسؤولة عن إشراف المنظمة ومدى فعاليتها أدائها في ولايتها؛

(د) تحليل جهود المنظمة (WMO) الرامية إلى تحقيق تمثيل عادل للأجيال والجنس والإقليمي في هيكل حوكمتها؛

(هـ) دراسة وظائف الأمانة المرتبطة بدعم الهيئات الإدارية ومساهمة الأمانة في تعزيز وجود المنظمة (WMO) في منظومة الأمم المتحدة؛

⁹ (مطبوع المنظمة رقم 2)، اللائحة الفنية: الوثائق الأساسية رقم 2، المجلد 2. الأول، المعايير العامة والممارسات الموصى بها للأرصاء الجوية (طبعة 2023، تحديث عام 2025)، المجلد الثاني، خدمات الأرصاد الجوية لأغراض الملاحة الجوية الدولية (طبعة 2018، تحديث عام 2021)، والمجلد الثالث، الهيدرولوجيا (طبعة 2021)، الوثيقة WMO-No. 49.

¹⁰ انظر التمييز الوارد في تعريف المصطلحين في القسم الخاص بالتعاريف في اللائحة العامة.

(و) تحديد الممارسات الراهنة المتعلقة بالإدارة في المنظمة (WMO) وكيفية مقارنتها بالممارسات المتبعة في الوكالات المتخصصة الأخرى التابعة للأمم المتحدة.¹¹

16- ويشمل نطاق الاستعراض اتفاقية المنظمة (WMO) وهياكل حوكمتها وتنفيذ الإصلاحات المنجزة فضلا عن سير عمل المؤتمر، والمجلس التنفيذي، واللجان الفنية، والاتحادات الإقليمية، والهيئات الفرعية. وركز الاستعراض على كيفية توجيه الهيئات التأسيسية للمنظمة (WMO) والإشراف عليها ومسؤوليتها عن مسؤوليتها. ولم يتضمن هذا الاستعراض استعراضا شاملا للكيفية التي تدير بها المنظمة (WMO) ولايتها الموضوعية، بما في ذلك القواعد والمعايير والقواعد المندرجة في مجال خبرتها. كما أن الاستعراض لا يدرج في نطاقه مجالات الإدارة أو الإدارة أو البرنامجية في المنظمة (WMO). ومع ذلك، فإن الاستعراض يتضمن تقييما للتفاعلات بين الهيئات الإدارية وأمانة المنظمة (WMO) فيما يتعلق بولايتها ومسؤوليات كل منها.

جيم - المنهجية

17. الأساليب. وقد أجري الاستعراض وفقا للنظام الأساسي للوحدة (JIU) وإجراءاتها الداخلية. واستخدم المفتش طائفة من الأساليب النوعية والكمية لجمع البيانات من مصادر مختلفة لضمان اتساق النتائج التي توصل إليها وصحتها وموثوقيتها. والبيانات الكمية المستخدمة في إعداد هذا التقرير كانت سارية حتى تشرين الثاني/نوفمبر 2025. وكانت البيانات النوعية صالحة حتى كانون الأول/ديسمبر 2025. ووفقا للنهج التعاوني الذي اتبعته الوحدة (JIU) مع أصحاب المصلحة، طلب تعليقات واقتراحات من إدارة المنظمة (WMO) والمسؤولين في مجالس الإدارة وأعضائها في مختلف مراحل عملية الاستعراض.

18. مراحل. وشمل إعداد التقرير ما يلي:

(أ) استعراض المكتبي. إجراء استعراض مكتبي للوثائق الأساسية، والنظام الداخلي، واختصاصاتها، وتقارير دورات جميع الهيئات الإدارية، فضلا عن الاستعراضات وتقارير التقييم الموجودة للمنظمة (WMO)؛

(ب) المقارنة المعيارية. واستنادا إلى أفضل الممارسات في مجال الإدارة الرشيدة في الأمم المتحدة، وضعت مجموعة من المعايير قيمت المنظمة (WMO) على أساسها وسلطت الضوء على الثغرات التي حددت (انظر المرفق الثاني للاطلاع على ملخص

¹¹ وقد أجري تحليل المقارنة على نطاق الوكالات المتخصصة التالية التابعة للأمم المتحدة:

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)، ومنظمة الطيران المدني الدولي (ICAO)، ومنظمة العمل الدولية (ILO)، والمنظمة البحرية الدولية (IMO)، والاتحاد الدولي للاتصالات (ITU)، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، والمنظمة العالمية للسياحة (UN-Tourism)، والاتحاد البريدي العالمي (UPU)، ومنظمة الصحة العالمية (WHO)، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO).

للمؤشرات المرجعية المقترحة وتقييم المنظمة (WMO). وتشمل هذه المؤشرات المرجعية الموضوعات التالية: الحوكمة والريادة فعالية الهيئات الرئاسية؛ التوجه الاستراتيجي والتخطيط؛ والأداء التنظيمي؛ والإشراف والمساءلة. وبالإضافة إلى ذلك، أجري تحليل مقارنة لمكونات الحوكمة الرئيسية في جميع الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة من أجل تقديم تقييم لمواءمة المنظمة مع المنظمات المماثلة في منظومة الأمم المتحدة (انظر المرفق الثالث للاطلاع على مقارنات حول المواضيع الرئيسية عبر الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة)؛

(ج) استبيان. وصدر استبيان مؤسسي إلى أمانة المنظمة (WMO) يغطي ترتيبات الحوكمة، ونتائج التوصيات، وأدوار الأمانة ومسؤولياتها في تنفيذ مختلف الإصلاحات. واستندت أيضا طلبات بشأن متابعة وطلبات بشأن الوثائق الوثائقية؛

(د) مقابلات مع أصحاب المصلحة. وأجرت وحدة التفتيش المشتركة 40 مقابلة مع ما مجموعه 57 شخصا، من بينهم موظفو المنظمة (WMO) وأعضاء الهيئات الإدارية، وممثلون وأصحاب مصلحة من الدول الأعضاء، وأصحاب المصلحة الخارجيون، وموظفو أمانة المنظمة (WMO)، وخبراء في الحوكمة؛

(هـ) استقصاء الإنترنتي لأعضاء الهيئات الرئاسية للمنظمة (WMO). وأجريت دراسة استقصائية بين تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر 2025 لتجميع وجهات نظر أعضاء مجلس الإدارة بشأن مختلف جوانب ترتيبات الحوكمة في المنظمة (WMO). ودعي ما مجموعه 641 عضوا لاستكمال الاستقصاء، وورد 129 ردا (معدل رد بلغت حوالي 20 في المائة). ويرد في التقرير بأكمله تلخيص لنتائج هذا الاستقصاء (انظر المرفق الرابع للاطلاع على تفاصيل المنهجية المقابلة)؛

(و) الرصد المباشر. ولاحظ فريق الوحدة (JIU) الدورات الاستثنائية للمؤتمر والمجلس التنفيذي لعام 2025، بما في ذلك المشاورات المسبقة عبر الإنترنت المقررة مع الأعضاء، والعديد من دورات الهيئات الإدارية الفرعية، بما في ذلك اللجنة الاستشارية المالية، ولجنة المراجعة والرقابة، ولجنة التنسيق الفني، وفريق تطوير القدرات، ومجلس البحوث، والفريق الاستشاري العلمي، والمجلس التعاوني المشترك بين المنظمة (WMO) واللجنة (IOC).

19. القيود. وقد تم تقليص مهلة استكمال هذا الاستعراض لتلبية العرض المتوقع للتقرير على المجلس التنفيذي في دورته الثمانين، المقرر عقدها في حزيران/يونيو 2026، مما يؤدي إلى بعض الاستثناءات من العمليات والإجراءات الداخلية. وخلال مرحلة جمع البيانات في الاستعراض، لم يستجب بعض أعضاء مجلس الإدارة لطلبات إجراء مقابلات، وفي حالات قليلة، لم يحضروا المقابلات المقررة. وبالإضافة إلى ذلك، تأخر الرد على الاستبيان المؤسسي الذي قدمته الأمانة لعدة أسابيع.

¹² ومعدل الرد الإجمالي إرشادي، حيث قدم رد واحد في عدة حالات نيابة عن عدة مستجيبين يمثلون نفس العضو.

20- الإعراب عن التقدير ووضع اللمسات الأخيرة على التقرير. وتود المفتشة أن تعرب عن تقديرها لجميع أعضاء الهيئات الرئاسية في المنظمة (WMO) وموظفي أمانة المنظمة (WMO) الذين ساعدوا في إعداد التقرير بالمشاركة في المقابلات والاستقصاءات، والذين شاركوا عن طيب خاطر معارفهم ووجهات نظرهم. ويلاحظ المفتش المستوى الممتاز من تعاون واستجابة أمانة المنظمة خلال عملية الاستعراض. ويولى الاعتبار الواجب لحماية سرية أصحاب المصلحة الذين يردون على الاستبيانات و/أو يشاركون في المقابلات.

21- استعراض الأقران ومراقبة الجودة على المستوى الداخلي. ووفقا للمادة 11(2) من النظام الأساسي لوحدة التفتيش المشتركة ولأغراض ضمان الجودة، خضع مشروع التقرير لاستعراض داخلي من قبل النظراء للحصول على تعليقات من مفتشي الوحدة واختبار التوصيات في ضوء الحكمة الجماعية للوحدة. ثم عمم التقرير المنقح على إدارة المنظمة (WMO) لتصحيح أي أخطاء وقائية. واستكمل التقرير مع مراعاة جميع التعليقات الواردة، على الرغم من أن المسؤولية النهائية عن الاستعراض تقع على عاتق المؤلف وحده.

22. الاستقلال. ولم يخضع فريق الوحدة (JIU)، في الوفاء بالتزاماته المهنية والأخلاقية، لأي تأثير خارجي يمكن أن يؤثر على استقلاليته أو عدالتها أو حيادها أو نزاهتها المهنية خلال مراحل تخطيط هذا التقرير وتنفيذه وصياغته.

23. نبذة عن التقرير. ويتضمن هذا التقرير تسعة فصول، يبدأ بدراسة الاتفاقية (الفصل الثاني)، يليها قيادة وعضوية الهيئات الإدارية (الفصل الثالث)، والهيئات التأسيسية (الفصلان الرابع والخامس)، واللجان وفرق العمل التابعة للمجلس التنفيذي (الفصل السادس)، والرقابة التي تقوم بها الهيئات الإدارية (الفصل السابع)، والتفاعلات داخل منظومة الأمم المتحدة ودعم الأمانة للحكومة (الفصل الثامن)، وفصل أخير يحدد المسائل ذات الأولوية التي يجب معالجتها (الفصل التاسع). يبدأ كل فصل بملخص للاستنتاجات والنتائج الرئيسية والتوصيات الرسمية، والمواد المشار إليها في الاتفاقية عند الاقتضاء. وجميع المسائل التي يناقش في الفصل الثاني كجزء من التعديلات المقترحة على الاتفاقية تحلل بمزيد من التفصيل في الأقسام اللاحقة ذات الصلة من التقرير. وتوفر المرفقات من الأول إلى التاسع الدعم ومعلومات إضافية بشأن نتائج هذا الاستعراض.

24. التوصيات. ويتضمن هذا التقرير 12 توصية رسمية، 11 توصية منها موجهة إلى الهيئة الإدارية العليا أو الهيئة التنفيذية للمنظمة (WMO) وموجهة واحدة إلى الأمين العام. وتيسيرا لمعالجة هذا التقرير ورصد توصياته وتنفيذها، يحتوي المرفق التاسع على جدول يحدد ما إذا كانت كل توصية تتطلب اتخاذ إجراء من قبل هيئة إدارة أو رئيس تنفيذي. وإضافة إلى التوصيات الرسمية، فإن 33 توصية غير رسمية، تظهر بخط غامق في السرد، تكمل التوصيات الرسمية وتقدم اقتراحات إضافية لتعزيز ممارسات الحكومة في المنظمة (WMO).

ملخص الفصل

ويفتقر هيكل الحوكمة الذي عفا عليه الزمن في المنظمة (WMO) والمنشأ في الاتفاقية إلى القيادة الواضحة والمساءلة والتوافق مع أفضل ممارسات الأمم المتحدة، مما يخلق فجوات في التمثيل ويفرض حولا غير متسقة. ويمكن لإدخال تعديلات محددة الهدف – تركيز على وظائف المؤتمر وتواتر دوراته، وتشكيل المجلس التنفيذي، ودور أعضاء الجهاز الرئاسي – أن تحدث عملية صنع القرار وأن تعزز الاتساق. من شأن المراجعات الانتقائية للمقالات الرئيسية أن تبسط الحوكمة دون الحاجة إلى إصلاح شامل.

النتائج

- تعكس الاتفاقية نمودجا للحوكمة عفا عليه الزمن موروثا عن المنظمة الدولية للأرصاء الجوية.
- تم تحديث اللائحة العامة وتطوير الممارسات الداخلية للتعويض عن المواد التي عفا عليها الزمن، ولكنها لا يمكن أن تلغي الاتفاقية، مما يخلق تناقضات واختلالات في الاتساقات.
- المادة 22 المتعلقة بمساءلة الأمين العام أمام وظيفة ما (الرئيس) تشكل خطرا على الحكم لأنها تتعارض مع معايير الأمم المتحدة التي ينبغي أن يكون الرئيس التنفيذي للمنظمة مسؤولا بموجبها أمام أعضائها.
- أن عدم قيام أعضاء المجلس التنفيذي بدور حكومي دولي، عملا بالمادة 6 من الاتفاقية، يظل استثناء بين وكالات الأمم المتحدة ويعوق الممارسة الفعالة لمسؤولياتها.
- المنظمة (WMO) والاتحاد الدولي للاتصالات (ITU) والاتحاد البريدي العالمي (UPU) هي الوكالات المتخصصة الوحيدة التابعة للأمم المتحدة التي لا تزال تعمل في دورة اجتماعات مدتها أربع سنوات لتعيين هيئة الإدارة العليا - وهو نهج متجذر في نماذج ما قبل القرن العشرين ويتعارض مع البيانات العلمية والفنية الحالية سريعة الخطى والحوكمة الأكثر مرونة في وكالات الأمم المتحدة المتخصصة الأخرى.
- تم تعديل الاتفاقية ثماني مرات من خلال قرارات المؤتمر، أساسا لزيادة عدد مقاعد المجلس التنفيذي، دون الحاجة إلى تصديق برلماني، مما يدل على سابقة للمراجعات المستهدفة.

توصية رسمية

- ينبغي للمجلس التنفيذي أن يشكل فرقة عمل لبحث تعديل المواد 4 و6 و8 و10 و13 و14 و22 من الاتفاقية، وكذلك اللائحة العامة ذات الصلة.

25- ترجع أصول المنظمة WMO إلى المنظمة الدولية للأرصاد الجوية التي أسست في عام 1873 بموجب ميثاق اعتمد في عام 1878. وبحلول منتصف الثلاثينيات من القرن الماضي، أصبح وضع المنظمة (WMO) غير حكومي غير مناسب على نحو متزايد وسط التغير الاقتصادي والتكنولوجي السريع. من عام 1946 فصاعدا، ناقش مديروه الإصلاح التنظيمي، وفي عام 1947 اقترحوا دستورا جديدا لتحويله إلى هيئة حكومية دولية. أصبحت المنظمة الدولية للأرصاد الجوية (WMO) رسميا المنظمة العالمية للأرصاد الجوية عندما دخلت الاتفاقية حيز النفاذ في عام 1950. عينت المنظمة (WMO) وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة في عام 1951.¹³

الانتقال من منظمة غير حكومية إلى وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة

26- والانتقال من المنظمة الدولية للأرصاد الجوية إلى المنظمة (WMO) تضمن إمعان النظر في دورها الحكومي الدولي وإدماجها في منظومة الأمم المتحدة والحفاظ على طابعها العلمي والفني. وتتجلى هذه الأصول في ديباجة الاتفاقية وفي العديد من موادها، وأبرزها المادة 6، التي تقتضي من أعضاء المجلس التنفيذي العمل كممثلين للمنظمة لا ممثلين لأعضاء بعينهم في المنظمة، باعتبار أنهم مديرون للمرافق الوطنية للأرصاد الجوية أو الأرصاد الجوية الهيدرولوجية في بلدانهم الأصلية. ويرد أيضا إرث المنظمات غير الحكومية في المادتين 4 و22، اللتين تكلف الرئيس بقيادة كل من المؤتمر والمجلس التنفيذي، وكذلك إدارة أعمال الأمين العام. ومن المرجح أن الفترة الأربع سنوات لدورات المؤتمر المذكورة في المادة 10 (أ) تعكس على الأرجح القيود التكنولوجية وقيود السفر التي حدثت في الأربعينيات والخمسينيات.

27- تحدد المادة 28 إجراءات تعديل الاتفاقية ومتطلبات إدخال التعديلات حيز النفاذ. وعلى الرغم من أن العديد من أصحاب المصلحة أعربوا عن ترددهم في تعديل الاتفاقية، فقد تم تعديلها بالفعل ثماني مرات من خلال قرارات اعتمدها المؤتمر.¹⁴ والواقع أن النص المستوارد من أحد التعديلات يذكر الأعضاء بأهمية "إبقاء الاتفاقية قيد الاستعراض

¹³ ويتوافر تاريخ المنظمة البحرية الدولية (IMO) والمنظمة (WMO) على الموقع الشبكي

<https://history-of-imo-and-wmo/about-wmo/wmo.int/>

¹⁴ عدلت الاتفاقية ثماني مرات: في دورات المؤتمر الثالثة والرابعة والخامسة والسابعة والثامنة والتاسعة والرابعة عشرة والخامسة عشرة. وتتعلق ستة قرارات بزيادة عدد مقاعد المجلس التنفيذي، بينما كان الغرض من قرار اثنان هو توضيح النص.

المستمر حتى لا تمس كفاءتها باعتبارها أداة العمل الرئيسية للمنظمة (WMO)، ويوجه المجلس التنفيذي إلى "إبلاغ الأعضاء بأي أوجه قصور أو غموض في الاتفاقية".¹⁵

"أوجه القصور والغموض" في اتفاقية المنظمة (WMO)

28- وكما جاء أعلاه، فإن اتفاقية المنظمة (WMO) وثيقة تاريخية تعكس تطورا من نموذج لمنظمة غير حكومية إلى وكالة متخصصة حكومية دولية ناشئة تابعة للأمم المتحدة. وفي حين أن القاعدة تظل مهمة من نواح كثيرة، فإن بعض جوانبها عفا عليها الزمن وغير متماشية مع ممارسات الحوكمة المتبعة في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، وينطوي على مخاطر كامنة على الحوكمة المستدامة، وفواض الواجبات، والمساءلة، وسهولة صنع القرار.

29- ولا شك في أولوية الاتفاقية، بوصفها الوثيقة التأسيسية للمنظمة (WMO)، في التسلسل الهرمي القانوني للمنظمة. غير أنه يحتوي على أوجه قصور وغموض، حاولت الأحكام الموازية والتكميلية في مواد ووثائق سياساتية أخرى معالجتها وأصبحت المنظمة (WMO) تعتمد عليها نظرا لعدم وجود رغبة تذكر لتعديل الاتفاقية تعديلا جوهريا. وينبغي أن تكون الاتفاقية وثيقة الحوكمة الشاملة التي تبني الأساس لجميع اللوائح والسياسات الأخرى بدلا من أن تصححها بواسطتها.

التوصيات السابقة لوحدة التفتيش المشتركة المتعلقة بحوكمة المنظمة (WMO) واتفاقية المنظمة (WMO)

30- أصدرت الوحدة (JIU) على مدى السنوات العشرين الماضية 13 توصية مباشرة إلى الهيئات الرئاسية و/ أو التشريعية للمنظمة (WMO)، بما في ذلك ما يقرب من نصف التوصيات الناجمة عن استعراضها للإدارة والإدارة لعام 2007¹⁶، وتوصية واحدة من استعراضها للإدارة والإدارة لعام 2021.¹⁷ وقبلت ثمانى هذه المواقع وأبلغت عن تنفيذها في المنظمة (WMO).

¹⁵ المؤتمر الثالث للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية: التقرير الموجز مع القرارات، جنيف، 1-28 نيسان/أبريل 1959، وثيقة مطبوع المنظمة رقم 88، القرار 4.

¹⁶ وقدمت اثنتا عشرة توصية من التوصيات السبع والعشرين الواردة في الوثيقة [REP/2007/11/JIU](#) إما إلى المؤتمر أو إلى المجلس التنفيذي. وقبلت سبع دورات وأبلغت عن أنها نفذت.

¹⁷ وقدمت إحدى التوصيات الأربع الواردة في الوثيقة [REP/2021/1/JIU](#) إلى المجلس التنفيذي، وأبلغت عن أنها نفذت.

المادة 6: المجلس التنفيذي ليس حكوميا دوليا

31- وطلبت التوصية الأولى الواردة في تقرير وحدة التفتيش المشتركة (JIU) لعام 2007،¹⁸ إلى المؤتمر تعديل المادة 6 من الاتفاقية¹⁹ لتوضيح وضع المجلس التنفيذي كهيئة حكومية دولية. ولم تقبل هذه التوصية، ونقلت الردود التي جاءت من المجلس التنفيذي نفسه أن وظيفة المجلس التنفيذي وعضويته تحركهما الطابع العلمي والفني للمنظمة (WMO)، وأن مشاركة الأعضاء مضمونة بدرجة كافية في فترات ما بين دورات المؤتمر.²⁰ وبينما توجد بعض الأمثلة في وكالات متخصصة أخرى تابعة للأمم المتحدة لأعضاء لجان أو لجان في هيئات إدارة يعملون بصفة مهنية أو فنية لتقديم خبراتهم العلمية أو الفنية، فإن²¹ ما من هيئات تنفيذية أخرى تابعة لمؤسسة من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة تختلف عن نموذج حكومي دولي. والتحدي المتمثل في عدم وجود أعضاء في هيئة تنفيذية لا يعملون بصفة حكومية دولية يبلغ أقصى درجات خطورة في مداولات الميزانية حيث يقر المجلس التنفيذي²² النفقات السنوية للمنظمة.²³ وتتطلب المداولات بشأن الميزانية والمداولة المالية، بالنظر إلى ما تنطوي عليه من آثار محتملة ونهائية على مساهمات الدول الأعضاء، نمودجا حكوميا دوليا للحكومة لضمان التمثيل السليم للأعضاء.

32- ولوحظ من خلال المقابلات أن البعض يعتقد أن أعضاء المجلس التنفيذي يتصرفون بالفعل كممثلين للحكومة في الممارسة العملية لأنهم موظفون مدنيون في حكوماتهم الوطنية. وهذا الترتيب غير الرسمي ليس منضبطا ولا مستداما. ولذا يعيد المفتش التأكيد على ضرورة تعديل المادة 6(ب) لوضع نموذج حكومي دولي للهيئة التنفيذية للمنظمة (WMO). ومن المهم ملاحظة أن تعديل هذه المادة سيكون له تأثير على اللائحة العامة وأجزاء أخرى من الاتفاقية، مثل المادتين 8(ي) و13.

¹⁸ التقرير (JIU/2007/11/REP).

¹⁹ والتي تشير إلى أعضاء المجلس التنفيذي الذين يعملون كممثلين للمنظمة لا ممثلين لأعضاء بعينهم في المنظمة.

²⁰ استجابة المنظمة (WMO) للتوصية JIU/2007/11/REP، الفقرة 5: قرر المجلس أن هذه التوصية لا تحتاج إلى تنفيذ في المنظمة (WMO)، مشيرا إلى أن الطابع العلمي والفني للمنظمة (WMO) يعمل على عاتقه، وأن شفافية عمل المجلس التنفيذي تتعززان، بما في ذلك من خلال مشاركة أعضاء المنظمة (WMO) في الحوكمة في فترات ما بين دورات المؤتمر. انظر المجلس التنفيذي: الدورة الحادية والستون – التقرير النهائي الموجز مع القرارات، جنيف، 12-3 حزيران/يونيو 2009، وثيقة المنظمة رقم 1042، الفقرة 7.2.51.

²¹ على سبيل المثال، تتألف لجنة الملاحة الجوية التابعة للإيكاو من مفوضين فنيين مستقلين، ويتألف مجلس لوائح الراديو التابع للاتحاد الدولي للاتصالات (ITU) من أخصائيين منتخبين في الراديو، يعملون كمحكمين محايديين.

²² انظر المادة 14 (ب) من اتفاقية المنظمة (WMO).

²³ انظر المادة 23 (ب) من اتفاقية المنظمة (WMO).

المادة 13: تشكيل المجلس التنفيذي

33- وسيتطلب تحويل المجلس التنفيذي إلى نموذج حكومي دولي أن يعين الأعضاء ممثلين دائمين ومناوبين للعمل في المجلس ويتمتعون بالحق في التصويت، كما هو معتاد في الكيانات الأخرى التابعة للأمم المتحدة. ويضم المجلس الحالي 37 عضواً: 27 منتخبا للمجلس و10 بحكم مناصبهم (رئيس المنظمة (WMO) ونواب رئيسها الثلاثة وستة رؤساء اتحادات إقليمية). وبموجب نموذج حكومي دولي، وبتعديل المادة 6 (ب) وبالتالي المادة 13، لن يقوم هؤلاء الأعضاء العشرة²⁴ من أعضاء الجهاز الرئاسي بحكم مناصبهم، الذين لم ينتخبوا أعضاء في المجلس التنفيذي، بدور تمثيلي أو تصويتي، وبدلاً من ذلك سيشاركون كمراقبين على غرار رؤساء اللجان الفنية. وسيسمح هذا التغيير بتمثيل الأعضاء على نطاق أوسع دون زيادة حجم المجلس. وسيلزم تنقيح اللائحة العامة لتحديد أدوار المراقبين وضمان تمكن رؤساء الاتحادات الإقليمية من نقل آراء أعضائهم بشكل فعال. وهذا النهج يدعم اهتمام الأعضاء بتحسين التوازن الجغرافي ويبقي المنظمة (WMO) متماشية مع هيكل الهيئات التنفيذية للوكالات المتخصصة الأخرى التابعة للأمم المتحدة.

المادة 14: دور المجلس التنفيذي في الرقابة والمساءلة

34- وينبغي أيضاً توضيح أدوار ومسؤوليات المجلس التنفيذي لتعكس الممارسات الحالية للمنظمة، فضلاً عن أفضل الممارسات المتبعة على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

35- يتمثل أحد الأدوار الرئيسية للهيئة التنفيذية في حوكمة منظومة الأمم المتحدة في توفير الرقابة والمساءلة عن الجوانب المالية والإدارية والبرنامجية لعمل المنظمة. وهذا الدور يفوضه عادة الهيئة التنفيذية من قبل الهيئة العليا للهيئة. وفيما يتعلق بالرقابة في المنظمة (WMO)، يحدث ذلك عملياً مع تقديم تقارير من لجنة المراجعة والرقابة واللجنة الاستشارية المالية إلى المجلس التنفيذي، وكذلك عن طريق إدماج الموضوعات المتعلقة بالمساءلة في دورات المجلس التنفيذي. ولكن في بعض الحالات، يتم تكرار الإبلاغ أيضاً، حيث يتلقى الكونجرس نفس التقارير أو تقارير مماثلة مثل الهيئة التنفيذية. ومن المرجح أن يرجع هذا التقرير التكراري إلى المادة 6 من أجل ضمان أن تقوم هيئة حكومية دولية، هي المؤتمر، بالتحقق من تصرفات أعضاء المجلس التنفيذي الذين يعملون كممثلين للمنظمة لا كممثلين لأعضاء بعينهم، أو إلى وظيفة الرقابة المتأصلة للمؤتمر على المسؤوليات المخولة للمجلس التنفيذي. والنتيجة هي عملية غير فعالة وغير فعالة للنظر في مسائل الرقابة والمساءلة.

²⁴ ولغرض هذه المراجعة، يقصد بحكم المنصب أن الشخص عضو في هيئة إدارة بمقتضى منصب يشغله بالفعل، وليس لأنه قد عين أو انتخب خصيصاً لذلك الجهاز الإداري المحدد.

36- وعلاوة على ذلك، تحدد المادة 14 مهام المجلس التنفيذي ولكنها لا تذكر صراحة دوره في الإشراف والمساءلة على الأعمال الفنية والإدارية التي تقوم بها الأمانة. هذه الوظيفة مضمنة إلى حد ما في اللائحة العامة²⁵ ولكنها غير مذكورة صراحة.

المواد 4 و 8 و 22: دور الرئيس ومساءلة الأمين العام

37- ولا تتماشى أدوار ومسؤوليات الرئيس ونوابه مع ممارسات الأمم المتحدة وهي استثناء بين وكالات الأمم المتحدة المتخصصة في جوانب قليلة، لاسيما في مهامها المتمثلة في رئاسة هيئات متعددة. وتعرف المادة 4 من الاتفاقية رئيس المنظمة (WMO) ونواب رئيسها باعتبارهم رؤساء كل من المؤتمر والمجلس التنفيذي.

38- ولا تعين أي وكالة أخرى من وكالات منظومة الأمم المتحدة نفس الموظف لقيادة كل من هيئة إدارتها العليا وهيئتها التنفيذية. ويعوق هذا الدور المزدوج الفصل الملائم بين الأدوار في حوكمة المنظمة، لا سيما بالنسبة لوظيفة الرئاسة التي تقدم تقاريرها بفعالية إلى نفسها عند عرض نتائج المجلس التنفيذي على المؤتمر. وعلى الرغم من أن المادة 7 من اللائحة العامة تمنع أعضاء المنظمة من شغل مناصب مزدوجة، فإنها تعفي صراحة المادة 4 (ب) من الاتفاقية لتفادي التناقض مع هذه الأخيرة.²⁶ وينبغي ألا تتضمن الاتفاقية الاستثناء الوحيد من هذه القاعدة.

39- ومن شأن توضيح المادة 4 التي تحدد حوكمة أعضاء الجهاز الرئاسي ومسؤولياتهم ووظائفهم التمثيلية أن يجعل قيادة المنظمة متمشية مع معايير الإدارة المعمول بها في منظومة الأمم المتحدة.

40- وفيما يتعلق بمهام أعضاء الجهاز الرئاسي، ولا سيما الرئيس، فإن أهم مسألة يجب حلها في الاتفاقية هي المادة 22 التي تنص على ما يلي: "الأمين العام مسؤول أمام رئيس المنظمة عن الأعمال الفنية والإدارية التي تقوم بها الأمانة". وعملا بالمادة المذكورة أعلاه من الاتفاقية، يكون الأمين العام مسؤولاً أمام الرئيس فقط. وهذا في الواقع تناقض هيكلي لأن الأمين العام يعينه الأعضاء من خلال آلية جماعية (أي المؤتمر) ولكنه مسؤول عن وظيفة واحدة (أي الرئيس). وهذا الترتيب يتعارض مع مبدأ أساسي في إدارة الأمم المتحدة: ينبغي أن يكون الأمين العام مسؤولاً أمام الدول الأعضاء بشكل جماعي، مما يعني أن مساءلة الرئيس التنفيذي تقع أمام الهيئة الحاكمة العليا.

41- ولا توجد منظمة أخرى في منظومة الأمم المتحدة لديها هذه الممارسة. وهذا الجانب من الاتفاقية يضع رئيس المنظمة (WMO) في وضع يسمح له بإدارة عمل الأمين العام. وهذا أمر غير عملي لأن منصب الرئيس يجب أن يشغله مدير مرفق وطني للأرصاء الجوية أو الأرصاد الجوية الهيدرولوجية يكون له منصب كامل في بلده الأصلي وقد لا

²⁵ المادتان 153 و 154 من اللائحة العامة.

²⁶ المادة 7 من اللائحة العامة: "فيما عدا ما نصت عليه المادة 4(ب) من الاتفاقية، لا يجوز لأي شخص أن يعمل في الوقت نفسه رئيساً أو نائب رئيس لأكثر من هيئة واحدة من الهيئات التأسيسية؛ أو رئيساً لهيئة تأسيسية وعضواً منتخباً في المجلس التنفيذي".

تتوفر له الموارد أو مجموعة المهارات اللازمة لأداء هذا النوع من الإشراف. وعلاوة على ذلك، فإن عمل المنظمة (WMO) (التوجيه، والتمويل، والأهداف، إلخ) يجري تحديده من خلال خطة استراتيجية يعتمد عليها أعضاء المنظمة الجماعيون (المؤتمر) - ويتوقع أن تسترشد هذه الوثيقة بعمل الأمين العام والمنظمة بوجه عام.

42- وتوجد بعض الضمانات، من قبيل تقديم تقارير منتظمة إلى المجلس التنفيذي والمؤتمر فضلا عن شفافية تفاصيل العقد للأمين العام.²⁷ ولكن هذه المستويات ليست كافية، ولم يجر أي تقييم لأداء أي أمين عام للمنظمة (WMO) في الآونة الأخيرة. ينبغي تناول تقييم أداء الأمين العام من خلال اتفاق للأمين العام مرتبط بالخطة الاستراتيجية وبيقمة المجلس التنفيذي ويرفع تقريراً إليه إلى المؤتمر؛ أي نفس الهيئة التي تنتخب المنصب.

43- ينبغي تعديل المادة 22 لتعزيز مساءلة الأمين العام أمام جميع أعضاء المنظمة (WMO) من خلال المؤتمر. كما سيقضي تعديل المادة 22 تنقيح المادة 8 (هـ) لكي تعكس مساءلة الأمين العام أمام المؤتمر، بإضافة إشارة محددة إلى هذا الإبلاغ فيما بين الوظائف المسندة إلى المؤتمر. وسيؤدي ذلك لاحقاً إلى توضيح كل من منصب الرئيس ومهمة الأمين العام.

44- وتجدر الإشارة إلى المؤتمر أن هناك حالياً افتقاراً للوضوح بشأن القيادة التنفيذية للمنظمة (WMO) خارجياً، حيث أن بعض المصادر على الإنترنت²⁸ تخط بين أدوار الأمين العام والرئيس، الأمر الذي يشكل خطراً على مصداقية المنظمة. ويرد في الفصل الثالث مزيد من التفاصيل والتحليلات، فضلاً عن التوصية 3 المتصلة بهذا الموضوع.

المادة 10: دورية المؤتمر

45- وطبقاً للمادة 10 من الاتفاقية، "يعقد المؤتمر عادة كل أربع سنوات تقريباً". وكما أشار استعراض وحدة التفتيش المشتركة لعام 2007 أيضاً، فإن منظمتين أخريين فقط هما الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU) والاتحاد البريدي العالمي (UPU) - لا تجتقان في هذا الغرض. وقد أعيد تأكيد هذا الوضع من خلال التحليل المقارن الذي أجرته وحدة التفتيش المشتركة (JIU) بين وكالات الأمم المتحدة المتخصصة التي أجريت لغرض الاستعراض

²⁷ المؤتمر العالمي للأرصاد الجوية: التقرير النهائي الموجز للدورة التاسعة عشرة، جنيف، 22 أيار/ مايو - 2 حزيران/ يونيو 2023، وثيقة مطبوع المنظمة رقم 1326، القرار 52.

²⁸ وفي إطار انعكاسات للمادة 22 من اتفاقية المنظمة (WMO)، أشارت بعض المواقع والمصادر الخارجية إلى أن الرئيس هو الرئيس التنفيذي للمنظمة (WMO)، مثل التحليل الذي أجراه معهد المشاريع الأمريكية لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة (انظر <https://www.aei.org/world-meteorological-organization/un-review/>). ويقوم البحث في Google عن رئيس المنظمة (WMO) بقائمة كل من الرئيس والأمين العام. وبالإضافة إلى ذلك، يحتفظ الرئيس الحالي بموقع شبكي مستقل على شبكة الويب بشأن رئاسة المنظمة (WMO) (انظر <https://wmo.org/president/>).

الحالي. وتجتمع غالبية الهيئات الرئاسية العليا التابعة للوكالات المتخصصة الأخرى التابعة للأمم المتحدة كل سنتين، ويجتمع بعضها سنوياً.

46- وأقر استعراض وحدة التفتيش المشتركة لعام 2007 بأن المنظمة (WMO) ظاهرة خارجة عن النظام في هذا الصدد، ولكن إمكانية عقد دورات استثنائية للمؤتمر "خفت نوعاً ما" من هذا القلق وأن تغيير دورية المؤتمر إلى سنتين ليس ممكناً في عام 2007، ولكن ينبغي النظر في ذلك في المستقبل.²⁹

47- وبعد مرور قرابة 20 عاماً وثلاث دورات استثنائية للمؤتمر،³⁰ يدعو المفتش إلى إجراء مراجعة رسمية لتناوب دورات المؤتمر لتزويد المنظمة (WMO) بالمرونة اللازمة لمواكبة وتيرة التغير في العلوم والتكنولوجيا، والتصدي للتحديات الراهنة في منظومة الأمم المتحدة، وتعزيز المساواة أمام الأعضاء. ولا يمكن أن تكون الدورات الاستثنائية بديلاً عن دورة اجتماع مستدامة يمكن التنبؤ بها تدعم الحوكمة الفعالة. وسيطلب هذا التغيير تعديل المادة 10 من الاتفاقية.

48- ويعني الانتظام الدوري كل سنتين أن مدة ولاية أعضاء الجهاز الرئاسي للهيئات الإدارية، مثل الرئيس ونواب الرئيس، يمكن أن تكون أيضاً عامين لأن هذين الفترات مرتبطتان بفترات ما بين الدورتين.³¹ وفي حين أن الاتحاد البريدي العالمي والاتحاد الدولي للاتصالات (ITU) لديهما أربع سنوات لرؤساء هيئتهما الإدارية العليا، فإن هذه المهام تقتصر على تسهيل حوكمة الهيئة المعنية خلال دورتها. والواقع أن معظم وكالات الأمم المتحدة المتخصصة تسند فترات مدتها سنة أو سنتان لهذه المهام التي تركز واجباتها في المقام الأول على تيسير الحوكمة. وعلى النقيض من ذلك، يتحمل أعضاء الجهاز الرئاسي للمنظمة (WMO) مسؤوليات مستمرة وأوسع نطاقاً طوال فترة ولايتهم التي تبلغ أربع سنوات.

49- ومن شأن تقصير مدة ولاية أعضاء الجهاز الرئاسي أن يوسع الفرص المتاحة لمشاركة الأعضاء ويجعلها تتماشى مع ممارسات الإدارة المعمول بها في وكالات الأمم المتحدة الأخرى. ويمكن أيضاً أن يجعل الرئاسة أكثر سهولة للمرشحين من البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، والتي قد تواجه قيوداً على الموارد بموجب نموذج الالتزام المكثف الحالي لمدة أربع سنوات. في نهاية المطاف، يمكن أن تسمح دورة الكونغرس لمدة عامين أيضاً بإجراء انتخابات متداخلة للحفاظ على الاستمرارية. وهذا الموضوع مغطى بمزيد من التفصيل في الفصل الثالث.

²⁹ انظر الوثيقة JIU/REP/2007/11، الفقرات 13-14.

³⁰ وقد عقدت الدورات الاستثنائية للمؤتمر في الأعوام 2012 و 2021 و 2025.

³¹ انظر المادة 10 من اللائحة العامة.

تعديل مواد الاتفاقية لتوفير حوكمة فعالة ومستدامة للمنظمة (WMO)

50- واستخدمت اللائحة العامة وغيرها من الوثائق لتصحيح أو توضيح بعض المسائل المتعلقة بالاتفاقية على النحو المبين أعلاه. وهناك أمثلة أخرى في اللائحة العامة تتجاوز توضيح أحكام الاتفاقية، مثل المادة 153 من اللائحة العامة بشأن واجبات الأمين العام والمساءلة أمام المجلس التنفيذي والرئيس. وإنشاء المجلس التأديبي، الذي يتصدى للدعوات الموجهة ضد الأمين العام، مثال آخر على الأداة الهيكلية والإجراءات ذات الصلة المستخدمة لتعويض المادة 22 من الاتفاقية.

51- والمشكلة الرئيسية المتعلقة بالحلول البديلة هي التسلسل الهرمي لسياسات المنظمة (WMO). وكما هو الحال بالنسبة للمؤسسات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة، فإن الاتفاقية هي أعلى صك قانوني رفيع المستوى. يجب أن تمثل اللائحة العامة، ووثائق التوجيه، والأنواع الأخرى من اللوائح والقواعد، مع الوثيقة رفيعة المستوى وأن تتماشى معها، بما يتماشى مع التسلسل الهرمي المعمول به للقواعد. وينبغي أن يتماشى التغيير المستدام في حوكمة المنظمة (WMO) مع الاتفاقية أو ينبغي تعديل الاتفاقية. وكما ورد أعلاه، يؤمن المفتش إيماناً راسخاً بالحاجة إلى تعديل بعض مواد الاتفاقية بطريقة هادفة ومنضبطة.

52- واستناداً إلى التعديلات السابقة³² والتحليل الذي أجري، يمكن اعتماد التغييرات المقترحة من خلال قرارات المؤتمر تتطلب أغلبية ثلثي الأصوات. وإذا اعتبر موافقة البرلمان ضرورية لأحكام معينة، فلا ينبغي أن ذلك أن يمنع المؤتمر عن تناول قضايا حيوية للتخفيف من مخاطر الحوكمة، ومواءمة المنظمة (WMO) مع معايير منظومة الأمم المتحدة، وضمان الحوكمة الحديثة والمستدامة.

53- ويقدم المرفق الخامس ملخصاً لأحكام الاتفاقية التي اقترحت دراستها وتعديلها لمواءمة المنظمة (WMO) مع مبادئ الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة الأخرى، والتخفيف من المخاطر، والتنص على الحوكمة المستدامة والمرشقة. ويشار إلى هذه الفصول اللاحقة من التقرير. ويستكمل المرفق السادس هذه التغييرات بمقترحات للتعديلات على اللائحة العامة. ويمكن أن يشكل هذان المرفقان الأساس لخريطة طريق تتعلق بالتعديلات المقترحة.

54- وكما ذكر في الفصل السابق، فإن هذا الاستعراض قد طلب المجلس التنفيذي هو تحسين كفاءة وفعالية الهياكل الرئاسية للمنظمة (WMO)، ولذلك الغرض من التوصية

³² عملاً بالمادة 28 من اتفاقية المنظمة العالمية للأرصاء الجوية، يبلغ الأمين العام أعضاء المنظمة بنص أي تعديلات مقترحة على الاتفاقية قبل ستة أشهر على الأقل من نظر المؤتمر في الاتفاقية. في الجلسة العامة، وبعد موافقة ثلثي الأعضاء الذين هم دول على ذلك، يتم إقرار التعديلات وتصبح حيز النفاذ فيما بعد. وبما أن التعديلات السابقة على الاتفاقية لم تفرض أي التزامات إضافية على الأعضاء، فإنها لا تتطلب موافقة برلمانية مسبقة.

التالية هو التعبير عن ولاية المجلس التنفيذي وتعزيز فعالية وكفاءة حوكمة المنظمة
:(WMO)

التوصية 1

ينبغي للمجلس التنفيذي أن يشكل في دورته العادية الثانية والثمانين المزمع عقدها في عام 2027 فرقة عمل لصياغة توصيات موجهة إلى المؤتمر فيما يتعلق بالتعديلات التي يمكن إدخالها على المواد 4 و6 و8 و10 و13 و14 و22 من الاتفاقية، وكذلك على اللانحة العامة ذات الصلة.

ملخص الفصل

وينبغي تحديد أدوار الحوكمة تحديدا واضحا، مع إعادة تركيز مهمة الرئيس على تيسير العمليات بما يتماشى مع وكالات الأمم المتحدة المتخصصة، ومع تكليف نواب الرئيس رسميا برئاسة الهيئات الإدارية الرئيسية، مما يعزز الفصل بين الواجبات. ويمكن تحقيق مشاركة الأعضاء على نطاق أوسع عن طريق تقليل أعباء العمل المرتبطة بأعضاء الجهاز الرئاسي، والعمل بفترات مدتها عامان (ربما متداخلة)، وإعادة تقييم أدوار رؤساء الاتحادات الإقليمية، مع الحد من التمثيل المتبادل في الهيئات الإدارية من أجل تنويع وجهات النظر. ومن شأن تعزيز مساءلة الأمين العام من خلال اتفاق الأداء، وتحديد دور مقرر لصياغة لجان المؤتمر، وتطبيق مدونة قواعد سلوك على جميع الخبراء المرشحين، أن يعزز النزاهة والاتساق على نطاق نظام الحوكمة.

النتائج

- أدوار رئيس ونواب رئيس المنظمة (WMO)، وكذلك رؤساء ونواب رؤساء الاتحادات الإقليمية، تفتقر إلى الوضوح.
- تختلف المهام المسندة إلى الرئيس عن المعايير في كيانات منظومة الأمم المتحدة، حيث تركز هذه الأدوار عادة على تسهيل الحكم ورئاسة اجتماعات الهيئات الإدارية العليا.
- تفتقر المنظمة (WMO) إلى الفصل الكافي بين واجبات الحوكمة بين هيئاتها العليا والتنفيذية والرقابية.
- وتعتبر فترات الأربع سنوات قابلة للتجديد لأعضاء الجهاز الرئاسي وأعضاء المجلس التنفيذي من بين أطول الفترات في منظومة الأمم المتحدة وتفرض أعباء كبيرة على المسؤولين الذين يشغلون أيضا مناصب وطنية.
- منذ عام 2011، لم يشغل أفراد من البلدان المنخفضة أو المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا سوى خمسة من منصبى الرئيس ونائب الرئيس الستة عشر للمنظمة (WMO)، بينما شغلت نساء منصبتين فقط اثنتين منها، وجاء جميع الرؤساء المنتخبين خلال هذه الفترة من البلدان المرتفعة الدخل.
- يطلب من رؤساء الاتحادات الإقليمية المشاركة في هيئات حوكمة متعددة، مما يزيد من عبء عملهم.

- عملاً بالاتفاقية، يكون الأمين العام مسؤولاً أمام الرئيس وليس أمام المؤتمر، وهو ما يشكل خطراً على مساءلة الحوكمة ويشكل شذوذاً داخل منظومة الأمم المتحدة بسبب تركيز النفوذ في إحدى المهام (أي الرئيس) وانخفاض إشراف الدول الأعضاء على الأعمال التقنية والإدارية التي تقوم بها الأمانة.
- لا توجد وثيقة شاملة تحدد النتائج المتوقعة للأمين العام عدا عقده وخطته الإستراتيجية للمنظمة (WMO).
- تعتمد صياغة القرارات أثناء دورات المؤتمر على المناقشات العامة أو اللجان المخصصة، التي يمكن تسييسها وغير متوازنة.
- لا تشمل مدونة قواعد السلوك الحالية الخبراء المعيّنين الذين يعملون في هيئات فرعية تتناول مسائل علمية وتقنية.
- التوازن بين الجنسين والتمثيل الإقليمي من القضايا عبر الهيئات الحاكمة.

نوقشت مواد الاتفاقية

- المواد 4 و 8 و 22

التوصيات الرسمية

- إظهار المساءلة الفردية للأمين العام أمام أعضاء المنظمة (WMO)، كمهمة من وظائف المؤتمر، وتوضيح دور رئيس المنظمة (WMO) باعتباره في المقام الأول تيسير الحوكمة.
- استعراض اختصاصات جميع هياكل الحوكمة لتعزيز مشاركة الأعضاء على نطاق أوسع والحد من التمثيل المتبادل والمشاركة بحكم منصبهم إلى الحد الأدنى.

55- وتحدد الاتفاقية المهام الريادية للمنظمة (WMO) بوصفها مسؤولي الأجهزة الرئاسية للمنظمة والأمين العام. وينتخب رئيس المنظمة (WMO) ونواب رئيسها والأمين العام في الدورات العادية للمؤتمر، التي تعقد حالياً كل أربع سنوات. وعلاوة على ذلك، لكل اتحاد إقليمي رئيسه ونائب رئيسه المنتخبون. وعلى غرار المؤتمر، تجرى هذه الانتخابات على الصعيد الإقليمي كل أربع سنوات. يجب³³ أن يكون جميع المسؤولين المنتخبين في مهام

³³ انظر المادتين 67 و 137 من اللائحة العامة.

رؤساء ونواب رؤساء المنظمة (WMO) والاتحادات الإقليمية أشخاصا معينين مديريين لمرافقهم الوطنية للأرصاد الجوية أو الأرصاد الجوية الهيدرولوجية.³⁴

56- وسيتطلب تحديث حوكمة المنظمة (WMO) إدخال تعديلات على العديد من مواد الاتفاقية، لاسيما تلك المتعلقة بمهام أعضاء الجهاز الرئاسي للمنظمة (WMO). وتؤكد المقابلات ونتائج الاستطلاعات أن أولئك الذين يشغلون مناصب قيادية – مثل رئيس المنظمة (WMO) ونواب رئيسها، ورؤساء اللجان الفنية والاتحادات الإقليمية – لهم تأثير كبير على صنع القرار وعلى تيسير المناقشات داخل هيئاتهم. وأشار أصحاب المصلحة دائما إلى الحاجة إلى تعاريف أوضح لأدوار ومسؤوليات رئيس المنظمة (WMO) ورؤساء الاتحادات الإقليمية. وشددوا أيضا على أن أدوار نواب الرئيس، عبر جميع الهيئات الإدارية حيثما وجدت، ستستفيد من إعادة التاثير ويمكن تعزيزها من خلال إسناد مسؤوليات إضافية.

وظائف الرئيس وترتيبات مساءلة الأمين العام: القيم المتطرفة في منظومة الأمم المتحدة

57- وخارج الاتفاقية، توسع وظائف الرئيس في المادة 8 من اللائحة العامة. وتشمل الوظائف الموصوفة في هذه المادة من توجيه وتنسيق أعمال الهيئات التأسيسية للمنظمة (أي المؤتمر، والمجلس التنفيذي، واللجان الفنية، والاتحادات الإقليمية) إلى إصدار توجيهات إلى الأمين العام والتصرف نيابة عن المجلس التنفيذي في حالات معينة.³⁵ كما أن اتساع نطاق المسؤوليات المسندة إلى هذا المنصب الواحد يخلق تضارب بين الأدوار الخاضعة للمساءلة والمسؤولية والتي يجري التشاور معها بشأن المسائل المالية والسياسية والرقابية. ولا تخول أي منظمة أخرى في منظومة الأمم المتحدة مثل هذه السلطة لرئيس واحد، وهذا الترتيب الحالي قد يقوض مساءلة الأمين العام جماعيا أمام المؤتمر وأمام أعضاء المنظمة (WMO).

58- يبين تحليل وحدة التفتيش المشتركة (انظر المرفق الثالث) أن رئيس أو رئيس هيئة الإدارة العليا يركز في جميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الأخرى على تسهيل الحكم، على سبيل المثال: فتح الاجتماعات وإغلاقها، وتوجيه المناقشات وإدارتها، وضمان الامتثال للقواعد، وإدارة حقوق الكلام، وطرح الأسئلة للتصويت، وإعلان القرارات. ومن شأن إعادة تركيز دور رئيس المنظمة (WMO) على هذه المهام الأساسية أن تدعم مساءلة الأمين العام أمام المؤتمر. كما أنه سيكون داعما للمطالب المزدوجة الملقاة على عاتق الوظائف الحالية، التي تعمل في الوقت ذاته كمديريين للمرافق الوطنية للأرصاد الجوية أو الأرصاد الجوية الهيدرولوجية.

59- وتكلف المادة 4 من الاتفاقية رئيس المنظمة (WMO) بدور رئاسة المؤتمر والمجلس التنفيذي على السواء لمدة أربع سنوات - وفي معظم مؤسسات منظومة الأمم المتحدة،

³⁴ انظر المادة 6 من اتفاقية المنظمة (WMO).

³⁵ ويبين ذلك مثالا آخر على أن اللائحة العامة لا تستخدم فقط لتوضيح الاتفاقية، وإنما تستخدم لإضافة عناصر تتجاوز الشروط التي حددتها الاتفاقية.

تنتخب كل هيئة رئيسها لكل دورة أو كلة. وفي المنظمة (WMO)، يرأس الرئيس أيضا اللجنة الاستشارية المالية واللجنة الاستشارية للسياسات، وكلاهما يقدم تقاريرهما إلى المجلس التنفيذي، وإلى المؤتمر على حد سواء. وهذا يترجم إلى الاضطلاع بنفس الوظيفة برئاسة الهيئات الاستشارية وهيئات الإدارة المترابطة لصنع القرار، مما قد يقلل من الاستقلال الوظيفي لكل هيئة من هذه الهيئات. ويخلص المفتش إلى أن الترتيبات الحالية للمنظمة (WMO) لا تدعم الحوكمة ويوصي بأن يكون هناك رؤساء فريدون لمختلف الهيئات الإدارية، ولأسيما المؤتمر، والمجلس التنفيذي، واللجنة اللجنة الاستشارية المالية. وسيطلب الحل المستدام لهذه المسألة تعديلا للمادة 4 من الاتفاقية.

60- ويتولى قيادة أمانة المنظمة (WMO) أمين عام³⁶ ترد مهامه بالتفصيل في المادة 153 من اللائحة العامة. وتظهر نتائج الدراسة الاستقصائية والمقابلات التي أجرتها الوحدة (JIU) أنه مع وضوح دور الأمين العام ومهامه في المنظمة، فإن الاضطلاع بالمسألة عن هذه الوظيفة أقل وضوحا. ويعزز ذلك الاستنتاجات والنتائج الواردة في الفصل الثاني، التي خصت ترتيبات المساءلة بين الرئيس والأمين العام باعتبارها أحد الخلافات الرئيسية بين المنظمة (WMO) وجميع الوكالات المتخصصة الأخرى التابعة للأمم المتحدة، وخطرا على المنظمة بسبب تركيز النفوذ في مهام واحدة (أي الرئيس) وتراجع إشراف الدول الأعضاء على الأعمال الفنية والإدارية التي تضطلع بها الأمانة.

61- ويحيط المفتش علما بالعناصر التالية الداعمة لمساءلة الرئيس التنفيذي أمام المؤتمر:

(أ) يعين المؤتمر الأمين العام، وفقا للمادة 21 من الاتفاقية؛

(ب) وقد تم توضيح العملية بمزيد من التفصيل في المادة 151 من اللائحة العامة، التي تنص على أن الأمين العام ينتخب بأغلبية الثلثين في دورات المؤتمر؛

(ج) يكون تعيين الأمين العام من خلال عقد معتمد من المؤتمر (المادة 149)؛

(د) الخطة الإستراتيجية التي أقرها المؤتمر والتي تكملها الخطة التشغيلية للمنظمة هي الوثائق التي توجه عمل الأمين العام.

62- وفي الوقت ذاته، هناك عدد من الترتيبات المتناقضة التي تقوض السلطة الجماعية للمؤتمر:

(أ) تنص المادة 22(أ) من الاتفاقية على أن الأمين العام مسؤول أمام الرئيس عن الأعمال الفنية والإدارية التي تقوم بها الأمانة؛

(ب) المادة 8 تنص من اللائحة العامة على أن من مهام الرئيس إصدار توجيهات إلى الأمين العام فيما يتعلق بأداء المهام؛

³⁶ انظر المادتين 20 و 21 من اتفاقية المنظمة (WMO).

(ج) خلافا لحالة الرؤساء التنفيذيين في صناديق الأمم المتحدة وبرامجها، ليس لدى المنظمة (WMO) وثيقة وحيدة شاملة تذكر النتائج المتوقعة من الأمين العام خلال مدة ولايته؛

(د) لا يوجد إجراء قائم لتقييم أداء الأمين العام استنادا إلى تحقيق الخطة الاستراتيجية والخطة التشغيلية.

63- ومساءلة الرئيس التنفيذي أمام الدول الأعضاء ككل عنصر حاسم في الحوكمة الرشيدة غير محدد بشكل غير متسق في الوثائق الرئاسية للمنظمة (WMO). وهناك انفصال واضح بين المادتين 21 و 22 من الاتفاقية، حيث ينبغي أن يكون الأمين العام مسؤولا بطبيعته أمام الهيئة الجماعية التي عينته، وليس أمام فرد واحد.

64- ويلاحظ المفتش أن المادة 153 من اللائحة العامة، التي تسعى إلى تصحيح المادة 22 من الاتفاقية بالإشارة إلى أن الأمين العام مسؤول أيضا أمام المجلس التنفيذي، هي مثال آخر على محاولة اللائحة العامة لتصحيح الاتفاقية. ولا ينبغي النظر إلى هذا على أنه حل مستدام. وينبغي تحديد المسؤولية بوضوح باعتبارها مهمة من مهام المؤتمر أو مهمة يفوضه المؤتمر للمجلس التنفيذي، وينبغي الإشارة إليها بوضوح في المادة 8 من الاتفاقية. ولضمان الاتساق، ينبغي أيضا تعديل المادة 4 من الاتفاقية والمادة 8 من اللائحة العامة مع مراعاة التحديثات المقترحة فيما يتعلق بمسؤوليات الرئيس. وينبغي النظر في تناول مواد أخرى من الاتفاقية ذات طابع إداري أكثر فيما يتعلق بسلطات الأمين العام التي قد تستفيد من تفسير أكثر حداثة وعملية.³⁷

65- ويقصد بتنفيذ التوصية التالية أن يكمل التوصية 1 الواردة في الفصل الثاني، ويتوقع أن يعزز إطار المساءلة وأن يعزز اتساق وترتيبات المنظمة الخاصة بالإدارة الرشيدة ويواءمتها.

التوصية 2

ينبغي للمؤتمر، في موعد لا يتجاوز دورته العادية الحادية والعشرين، المزمع عقدها في عام 2031، إنشاء فرقة عمل لتقييم دور الرئيس وترتيبات مساءلة الأمين العام بهدف اقتراح توصيات تحسن مواءمة ممارسات الحوكمة في المنظمة (WMO) مع معايير منظومة الأمم المتحدة.

³⁷ مثل المادتين 21 (ب) و 26 (أ) من اتفاقية المنظمة (WMO).

66- وتشير التوصية الرسمية المذكورة أعلاه، إلى جانب التغييرات المقترحة المبينة في المرفق الخامس بشأن المادة 22 من الاتفاقية، إلى تحول الأمين العام في مساهمة الأمين العام من الرئيس إلى الهيئة الإدارية العليا للمنظمة (WMO)، سعياً إلى الموازنة مع جميع الوكالات المتخصصة الأخرى التابعة للأمم المتحدة. غير أن ترتيبات المساهمة هذه تحتاج إلى تعزيز بوجود مجموعة واضحة وقابلة للقياس من الإجراءات المحددة للأمين العام يمكن الإبلاغ عنها أثناء دورات المؤتمر من أجل الوفاء بعلاقة المساهمة. ويقترح المفتش وضع ميثاق للأمين العام من شأنه أن يعرض بصورة شاملة الإجراءات والنتائج المتوقعة التي يعتزم الأمين العام الاضطلاع بها في فترات ما بين الدورتين، والتي تستند إلى الأهداف الواردة في الخطة الاستراتيجية والتشغيلية المعتمدة للمنظمة.

تحديد إضافي لدور نائب الرئيس

67- ولا تحدد اللائحة العامة دور نواب رئيس المنظمة (WMO) الثلاثة، وهي فجوة حددت أيضاً في التقييم الخارجي لحوكمة المنظمة (WMO) لعام 2022. ولمعالجة هذا الأمر، اعتمد المجلس التنفيذي القرار 16 في دورته التاسعة والسبعين (2025) بهدف توضيح وظائف نائب الرئيس. غير أنه في الممارسة العملية لم تخصص سوى النائبين الثاني والثالث للرئيس حقائب مواضيعية، ويسمح القرار بتغيير هذه الحقائب كلما انتخب أشخاص جدد لهذه الوظائف. من أجل الحوكمة السليمة والقدرة على التنبؤ وتوقعات واضحة للمرشحين، ينبغي أن تكون أدوار نواب الرئيس مستقرة ولا تعتمد على شاغل المنصب. وهذا من شأنه أن يجعل عملية الانتخاب أكثر شفافية لأن الأعضاء سيعرفون على وجه التحديد المهام والقدرات التي ينتخبون كل نائب من نواب الرئيس للعمل فيها. ولدعم الفصل السليم بين الواجبات، يقترح المفتش تكليف كل نائب من نواب الرئيس الثلاثة برئاسة هيئة إدارة مختلفة، على سبيل المثال: النائب الأول للرئيس يمكن أن يرأس المجلس التنفيذي، ويمكن للنائب الثاني للرئيس أن يرأس الهيئة المسؤولة عن التخطيط الاستراتيجي والتنسيق الفني (انظر الفصل السادس)، ويمكن للنائب الثالث للرئيس أن يرأس الهيئة المسؤولة عن الرقابة والإدارة المالية. وعلى غرار رئاسة الرئيس للكونغرس، ستكون هذه الأدوار أيضاً ذات طابع تيسيري أيضاً.

الترتيبات المفترضة بحكم منصبها

68- والترتيبات بحكم منصبها شائعة في جميع برامج إدارة المنظمة (WMO)، مما يعني أن الأفراد يجلسون تلقائياً في هيئات معينة بحكم انتخابهم لدور آخر، مما يؤدي إلى عضوية متزامنة في هيئات إدارة متعددة. وفي حين أن هذه الترتيبات ليست نادرة في منظومة الأمم المتحدة، فإن حوكمة المنظمة (WMO) يمكن أن تكون ساحقة. فعلى سبيل المثال، يعمل رؤساء الاتحادات الإقليمية في ما لا يقل عن أربع هيئات بسبب ترتيبات

بحكم مناصبهم،³⁸ ومن المحتمل أن يدعوا لحضور أربع هيئات أخرى،³⁹ ويجوز أيضا تعيينهم رؤساء أو نواب رؤساء اللجان الدائمة التابعة للجنة الفئتين. كل هذا إضافة إلى مشاركتهم في المؤتمر كممثلين دائمين مفوضين لبلدانها واجتماعات الاتحاد الإقليمي، وهي المناصب التي اختير وانتخبوا لها أصلا. يجلس رؤساء الاتحادات الإقليمية في لجان موازية لها مظاهر متضاربة في المساءلة والمسؤولية والواجبات الاستشارية.

69- وعلاوة على ذلك، ومع مراعاة دورهم المتفرغ كموظفين مدنيين في بلدانهم، يصبح من الواضح أن مسؤولياتهم في الهيئات الرئاسية للمنظمة (WMO)، حيث يتطلب كل اجتماع مساهمتهم وتقاسم وجهات النظر الإقليمية، تتطلب إعادة توازن أولوياتهم بعناية. ويمكن أن يؤدي خفض الترتيبات بحكم منصبها إلى زيادة الفعالية على نطاق الهيئات الإدارية القائمة عن طريق تجنب ازدواجية الجهود وتقليل عبء العمل على عاتق رؤساء الاتحادات الإقليمية. وينبغي موازنة هذا التغيير موازنة شاملة مع جميع توصيات هذا الاستعراض بشأن سير عمل ووجود مختلف الهيئات الرئاسية التابعة للمنظمة (WMO).

70- ويحضر أيضا رئيسا اللجنتين الفئتين ورئيس مجلس البحوث عدة هيئات إدارية كأعضاء بحكم المنصب،⁴⁰ ويحضرون عدة اجتماعات أخرى بصفة مراقبين.⁴¹ ومع ذلك، فإن مشاركتهم بحكم منصبهم أقل صعوبة من مشاركة رؤساء الاتحادات الإقليمية. ووفقا للدراسة الاستقصائية التي أجرتها وحدة التفتيش المشتركة (JIU) بين أعضاء الهيئات الرئاسية، فإن مسألة التمثيل المتبادل في مجالس الإدارة تنطوي على بعض المزايا بما فيها الآراء المتسقة ولكنها تقدم مساوئ أساسا (لكل 66 في المائة من الردود). وأشار المشاركون في الاستطلاع إلى عبء العمل الكبير الذي يولده التمثيل المتبادل والتنوع المتسق ولكن المحدود في نهاية المطاف في وجهات النظر. وكانت الحاجة إلى تقليص التمثيل المتبادل في مختلف الهيئات الإدارية موضوعا متكررا أثاره أصحاب المصلحة خلال المقابلات. وفي ضوء هذه النتائج، ستستفيد المنظمة (WMO) من إجراء استعراض شامل لعضوية جميع الهيئات الإدارية بهدف خفض التمثيل المتبادل وربما قصر الترتيبات القائمة بحكم المنصب على مجلتي إداريتين كحد أقصى لكل وظيفة.

³⁸ المجلس التنفيذي، واللجنة اللجنتية الاستشارية المالية، ولجنة التنسيق الفني، واللجنة الاستشارية للسياسات. وبالإضافة إلى ذلك، فإن فرق العمل التابعة للمجلس التنفيذي المنشأة لفترات ما بين الدورات يكون عادة أعضاء في الاتحادات الإقليمية بحكم مناصبهم.

³⁹ فريق تطوير القدرات، وفريق التنسيق الهيدرولوجي، والفريق المعني بالرصدات والبحوث والخدمات في المنطقتين القطبيتين والمناطق الجبلية العالية؛ مجلس البحوث.

⁴⁰ وعلى وجه الخصوص، في اللجنة الاستشارية للسياسات، ولجنة التنسيق الفني، وكمراقبين في فريق التنسيق الهيدرولوجي، والفريق المعني بالرصدات والبحوث والخدمات في المنطقتين القطبيتين والمناطق الجبلية العالية، ومجلس البحوث (لرؤساء اللجان الفنية والفريق الاستشاري العلمي (لرئيس مجلس البحوث)).

⁴¹ ويمكن لرؤساء اللجنة الاستشارية المالية أن يلاحظوا على وجه التحديد المجلس التنفيذي واللجنة الاستشارية المالية.

71- ويهدف تنفيذ التوصية التالية إلى توسيع نطاق الآراء المختلفة والحد من التمثيل المتبادل للأعضاء في الهيئات الإدارية، فضلا عن تعزيز الكفاءة والفعالية:

التوصية 3

ينبغي للمجلس التنفيذي أن يشكل في موعد أقصاه دورته العادية الثانية والثمانين المزمع عقدها في عام 2027 فرقة عمل لاستعراض اختصاصات جميع هيكل الحوكمة بهدف تشجيع مشاركة الأعضاء أو ممثلي الأعضاء على نطاق أوسع، حسب الاقتضاء، والحد من التمثيل المتبادل وترتيبات المشاركة بحكم المنصب أو تجنب ذلك.

ضرورة أوضح تعريف وتركيز لأدوار رؤساء ونواب رؤساء الاتحادات الإقليمية

72- يرد تعريف دور رؤساء الاتحادات الإقليمية⁴² في المادة 134 من اللائحة العامة، وتوسع دوره في اختصاصات الاتحادات الإقليمية. كما تسند قرارات المؤتمر بشكل روتيني المهام مباشرة إلى رؤساء الاتحادات الإقليمية.⁴³ ويلاحظ المفتش أن اختصاصات الاتحادات الإقليمية تضيف إلى مضمون المادة 134 من اللائحة العامة، مما يزيد من تعقيد المهام المسندة إلى رؤساء الاتحادات الإقليمية. وكثيرا ما أثار أصحاب المصلحة الحاجة إلى توقعات أوضح بالنسبة لرؤساء الاتحادات الإقليمية. وهذا يعكس مناقشات أوسع نطاقا بشأن دور الاتحادات الإقليمية ومساهمتها في العمل الفني للمنظمة (WMO)، ويؤكد الحاجة إلى إعادة تقييم عملية لما يتوقع أن يحققه رؤساء الاتحادات الإقليمية، بدءا بتعريف واضح لدور الاتحادات الإقليمية ذاتها (انظر الفصل الخامس للاطلاع على مزيد من تحليل الموضوع).

73- يضطلع نواب رؤساء الاتحادات الإقليمية بمهام محدودة وغامضة وتقتصر عادة على مساعدة الرؤساء.⁴⁴ وإسناد المسؤوليات - مثل حضور الهيئات الإدارية المختلفة - بين الرؤساء ونواب الرئيس من شأنه أن يحسن الفصل بين الواجبات ويزيد من استخدام وقتهم. وتظهر نتائج الدراسة الاستقصائية أيضا أن تنسيق المدخلات الإقليمية عبر

⁴² على النحو الوارد في المرفق الثاني من اللائحة العامة.

⁴³ انظر مثلا القرارات 20 و 21 و 35 و 37 للدورة التاسعة عشرة للمؤتمر. المؤتمر العالمي للأرصاء الجوية: التقرير النهائي الموجز للدورة التاسعة عشرة، جنيف، 22 أيار/ مايو - 2 حزيران/ يونيو 2023، وثيقة المنظمة رقم 1326.

⁴⁴ النظام الداخلي للاتحادات الإقليمية، طبعة 2021، وثيقة مطبوع المنظمة رقم 1241، الفقرة 4.5.

الهيئات الإدارية لا ينظر إليه على نطاق واسع على أنه واجب أساسي لرؤساء الاتحادات الإقليمية، على الرغم من وجودهم بحكم منصبهم في هيئات متعددة. ويقترح المفتش إعادة تركيز دور رؤساء الاتحادات الإقليمية على تسهيل أنشطة الاتحادات الإقليمية وتمثيل أقاليمهم، مع توحيد مسؤولياتهم في وثيقة مصدر واحدة شاملة.

مزايا وجود وظيفة مقرر في المؤتمر وفي المجلس التنفيذي

74- وهناك وظيفة إضافية تظهر بانتظام في مجالس إدارة كيانات الأمم المتحدة وهي مهمة المقرر. ولئن كان هذا متوقعا عموما في الوكالات المتخصصة الكبيرة، يمكن للمنظمة (WMO) اعتماد هذه الممارسة، التي تعزز إضفاء طابع معين على الانضباط في المناقشات الناشئة أثناء دورات الهيئات الإدارية أو التنفيذية العليا. وكما لاحظ المفتش في الدورة الاستثنائية للمؤتمر المعقودة في تشرين الأول/أكتوبر 2025، لا توجد عملية موحدة قائمة لتناول المفاوضات بشأن اللغة في القرارات، مما يترجم إلى الاعتماد المفرط على موظفي الأمانة في صياغة وإعادة صياغة هذه الوثائق. وعلاوة على ذلك، عندما لم يتمكن الأعضاء من التوصل إلى اتفاق بشأن الصياغة خلال الجلسات العامة، أنشئت لجان صياغة مخصصة للتفاوض بشأن النصوص خارج مناقشات الجلسات العامة. واجتمع ممثلو الأعضاء المهتمون والمتاحون لمراجعة اللغة واختير متطوع من المجموعة على الفور ليترأس اللجنة. وفي غياب إجراءات لتحديد هيكل ورؤساء هذه اللجان، يمكن تسييسها بسهولة وتحريكها في اتجاه معين.

75- لتجنب اتباع نهج مخصص في دورات المؤتمر المقبلة، يقترح المفتش تنقيح الملائحة العامة بحيث تتضمن إجراء لتعيين المقررين وهيكل لصياغة لجان دورات المؤتمر.

المبادئ التوجيهية الأخلاقية اللازمة لجميع أعضاء المنظمة (WMO)

76- تتوقف العضوية في الهيئات الرئاسية للمنظمة (WMO) على المناصب الوطنية التي تشغلها أو الخبرة العلمية. ويخدم الممثلون الدائمون لأنهم مديرون لمرافقهم الوطنية للأرصاء الجوية أو الأرصاد الجوية الهيدرولوجية. ويتم ترشيح الخبراء في الهيئات الفنية بسبب معارفهم وخبرتهم العلمية في المجالات الفنية الخاصة بكل منها. وقد لا تأتي هذه الخلفيات مع الوعي بالمعايير الأخلاقية والضمانات الفعالة لتضارب المصالح الخاصة بمنظومة الأمم المتحدة. وتعزيز هذه المجالات الأخلاقية ضروري في الهيئات الرئاسية للمنظمة (WMO)، لا سيما بالنظر إلى مساهمات أصحاب المصلحة من الأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص، التي يرى أكثر من نصف المجيبين للدراسة أن لها مشاركة وتأثير معتدلين أو مرتفعين في الهيئات الرئاسية للمنظمة (WMO).

77- ولدى المنظمة (WMO) مدونة أخلاقية للتعاون بين القطاعين العام والخاص⁴⁵، ومدونة سلوك للمسؤولين، وأعضاء المجلس التنفيذي، والمندوبين،⁴⁶ لكن هذه الوثائق إعلامية فقط؛ ولا يطلب من الأعضاء الاعتراف بهم عند توليهم واجباتهم. لا تدرج الأخلاقيات حالياً كموضوع مخصص في التدريب التعريفي للممثلين الدائمين، ولا تشملها أي مدونة سلوك للخبراء العاملين في الهيئات الفرعية. ويدعو المفتش إلى اتباع نهج منظم من شأنه: (أ) توسع نطاق مدونة قواعد السلوك لتشمل جميع أعضاء الهيئات الإدارية والهيئات الفرعية؛ (ب) يطلب من جميع الأعضاء التوقيع على إقرار بالأحكام ذات الصلة من مدونة قواعد السلوك؛ (ج) تدرج الأخلاقيات كعنصر معياري في التدريب التعريفي للممثلين الدائمين الجدد.

توسيع نطاق الشمولية والمشاركة عبر الهيئات الإدارية: الثغرات والتحديات

78- يجوز لأعضاء الجهاز الرئاسي المنتخبين أن يحددوا فترتين متتاليتين مدة كل منهما أربع سنوات، عملاً بالاتفاقية واللائحة العامة. ومن شأن مثل هذه الولايات الطويلة أن تثني عن الأعضاء ذوي الدخل المنخفض والأعضاء من ذوي الدخل المتوسط من الشريحة الدنيا وغالباً ما تكون لديهم قدرة مؤسسية محدودة عن تقديم مرشحين لشغل أدوار قيادية. فمنذ عام 2011، جاء جميع رؤساء المنظمة (WMO) المنتخبين من بلدان مرتفعة الدخل،⁴⁷ وجاء أقل من نصف نواب الرئيس من البلدان المنخفضة الدخل أو البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا من الدخل. وكان التمثيل الجنساني، الذي يخضع لأهداف في بعض الهيئات الرئاسية للمنظمة (WMO)،⁴⁸ غير متوازن أيضاً في نفس الفترة: إذ شغلت النساء منصبتين فقط من الوظائف الستة عشر لأعضاء الرئاسة.

79- وتمتد تحديات التمثيل عبر جميع الهيئات الإدارية مثل ما يلي:

(أ) مشاركة المؤتمر. اجتذاب الدورات العادية مشاركة أكبر من الدورات الاستثنائية؛ وشهدت الدورة الاستثنائية للمؤتمر المعقودة في تشرين الأول/أكتوبر 2025 عدداً أقل من 35 في المائة من البلدان (108 بلداً) مقارنة بالدورة العادية التاسعة عشرة للمؤتمر

⁴⁵ تم اعتمادها من خلال القرار 27، انظر المجلس التنفيذي: التقرير النهائي الموجز للدورة الثامنة والسبعين للدورة الثامنة والسبعين، جنيف، 10-14 حزيران/يونيو 2024، الوثيقة WMO-No. 1358.

⁴⁶ اعتمد من خلال القرار 34، انظر المجلس التنفيذي: التقرير النهائي الموجز للدورة السبعين، جنيف، 29-20 حزيران/يونيو 2018، الوثيقة مطبوع المنظمة رقم 1218، المنقحة بعد ذلك بموجب القرار 1/3.1 المعتمد في الدورة الاستثنائية للمؤتمر في عام 2025، انظر المؤتمر العالمي للأرصاء الجوية: التقرير النهائي الموجز للدورة الاستثنائية، جنيف، 20-23 تشرين الأول/أكتوبر 2025، الوثيقة WMO-No. 1385.

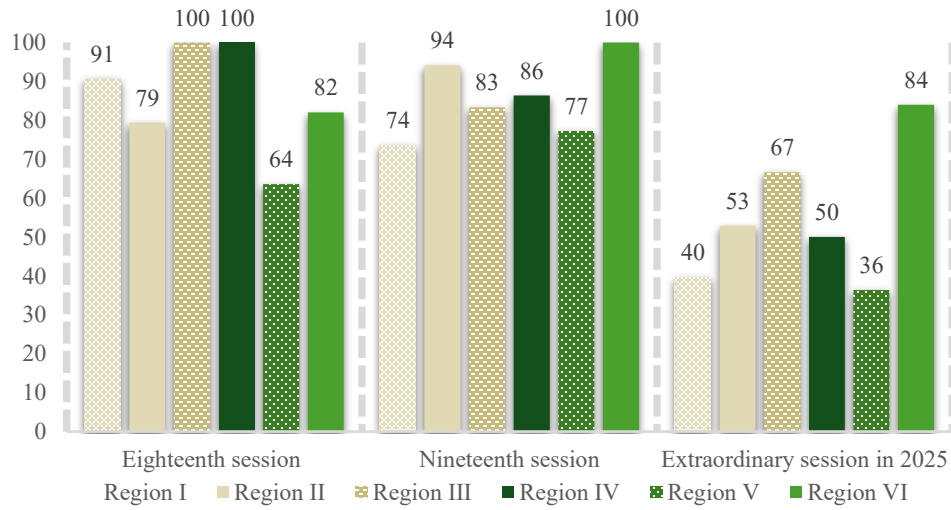
⁴⁷ كندا وألمانيا والإمارات العربية المتحدة.

⁴⁸ حدد المؤتمر، في القرار 39، الذي اعتمده في دورته التاسعة عشرة، هدفاً يتمثل في تعيين الإناث بنسبة 40 في المائة بحلول عام 2027 للهيئات الرئيسية والفرعية للاتحادات الإقليمية واللجنتين الفئيتين ومجلس البحوث.

المعقودة في عام 2023 (167). وتتجلى التفاوتات الإقليمية أيضا بين الحالتين - فعلى سبيل المثال، في عام 2023، كان الإقليم الثاني له تمثيل شبه كامل، بينما في عام 2025، لم يكن هناك سوى نصف أعضائه (انظر الشكل الأول أدناه). وعلى الرغم من أن دورة عام 2025 كانت مختلطة، حيث كان حضورها في الموقع وعبر الإنترنت على السواء، فإن أقل من نصف أعضائهما حضرا الإقليمين الأول والخامس في حين أن نصف أعضائهما لم يمثل سوى الإقليمين الثاني والرابع.⁴⁹

الشكل الأول

النسبة المئوية للأعضاء من كل إقليم الذين يحضرون دورات المؤتمر الأخيرة



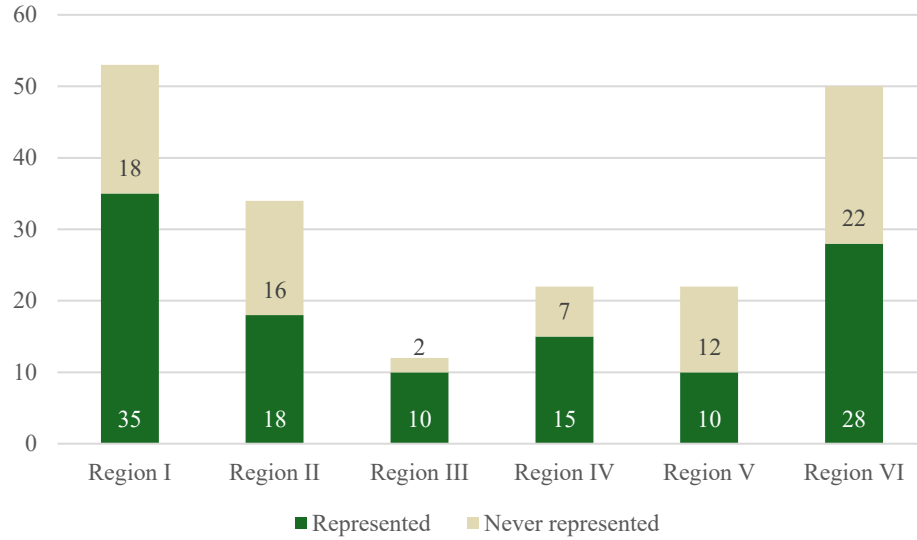
المصدر: أعدته وحدة التفتيش المشتركة (JIU)، استنادا إلى معلومات من استبيان المنظمة (2025).

(ب) *عضوية المجلس التنفيذي*. ومما يثير القلق، أن المؤتمر لم ينتخب قط 77 عضوا من أصل 193 عضوا (40 في المائة) لشغل مقعد في المجلس التنفيذي. وكما يتضح من الشكل الثاني أدناه، فإن هذا الأمر يثير القلق بشكل خاص بالنسبة للإقليمين الثاني والخامس.

⁴⁹ وترد الحدود الجغرافية لكل إقليم في المرفق الثاني من اللائحة العامة.

الشكل الثاني

تمثيل الأعضاء في مقاعد المجلس التنفيذي عبر تاريخ المنظمة (WMO)



المصدر: أعدته وحدة التفتيش المشتركة (JIU)، استنادا إلى البيانات التي قدمتها أمانة المنظمة (WMO) (2025).

(ج) اللجان الفنية. وحضر حوالي 80 عضوا الدورة العادية الثالثة للجنة الفنية، يمثلون 41 في المائة من مجموع أعضاء المنظمة (WMO) وحوالي 60 في المائة من المسجلين في اللجنتين. وبالنظر إلى العدد الإجمالي لأعضائها، فإن الأقاليم الأول والرابع والخامس تمثل أقل من 40 في المائة من بلدانها؛

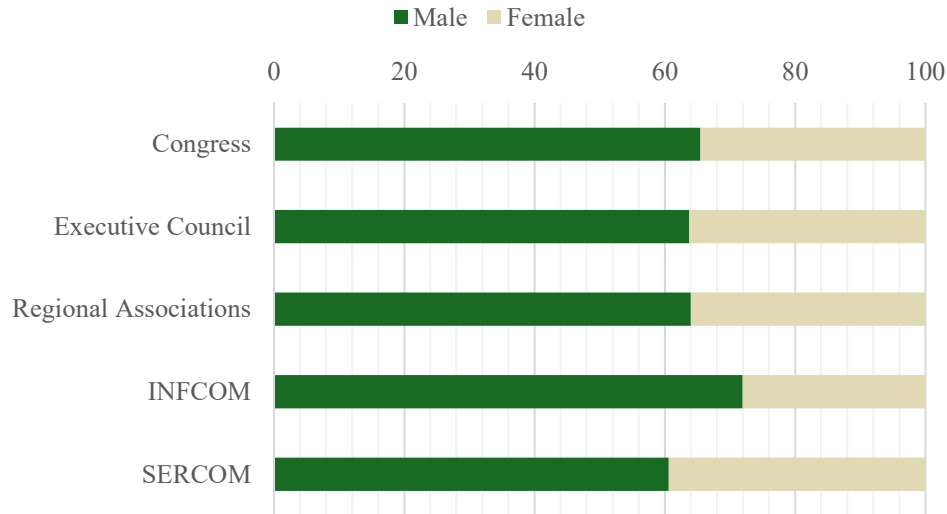
(د) خبراء نشطون. وفي آب/ أغسطس 2025، مثل الخبراء النشطون في الهيئات الفرعية 60 في المائة فقط من الأعضاء المسجلين في اللجنتين الفنييتين. ولا يشارك العديد من الخبراء المرشحين، لا سيما من الإقليمين الثاني والسادس؛ والإقليم الثالث والخامس هما أكبر مشاركة من خبرائهما المعيّنين؛

(هـ) التوازن بين الجنسين. وكان المشاركون في اجتماعات مجلس الإدارة في الفترة ما بين عامي 2019 و2025 أكثر من الذكور، مما يعكس عدم التوازن بين الجنسين في المجالات الفنية والعلمية للمنظمة (WMO) (انظر الشكل الثالث أدناه). وبين الخبراء النشطين، تبلغ نسبة الذكور إلى الإناث حوالي 70 إلى 30. ومع ذلك، عند النظر إلى التطور السنوي، يلاحظ المفتش أن الجهود التي تبذلها المنظمة لزيادة مشاركة المرأة تؤدي إلى تحسينات تدريجية.

الشكل الثالث

توزيع الاعتبارات الجنسانية للأعضاء المشاركين في دورات مجلس إدارة المنظمة (WMO) المعقودة في الفترة من 2019 إلى 2025

(النسبة المئوية)



المصدر: أعدته وحدة التفتيش المشتركة (JIU)، استنادا إلى بيانات من استبيان المنظمة (2025).

80- وبالنظر إلى هذه الاتجاهات، يشدد المفتش على ضرورة توسيع نطاق تمثيل الأعضاء في إدارة المنظمة (WMO)، مع تعزيز التوازن بين الجنسين. ويمكن أن تشمل التدابير المقترحة ما يلي: (أ) زيادة تناوب المقاعد في المجلس التنفيذي عن طريق تخفيض المدد إلى سنتين و/أو زيادة العضوية بحيث يجدد نصف المجلس كل سنتين؛ (ب) استحداث فترة ولاية مدتها سنتان لأعضاء الجهاز الرئاسي للمنظمة؛ (ج) التشجيع على زيادة مشاركة الخبراء – لا سيما من الأقاليم الأول والثالث والخامس – في مسارات العمل الفنية.

رابعاً: الهيئات التأسيسية: المؤتمر والمجلس التنفيذي

81- ومن بين الهيئات التأسيسية الأربع للمنظمة (WMO)، لم تخضع سوى اللجان الفنية لإصلاح الحوكمة مؤخراً (2019). وفي حين أن أساليب عمل المؤتمر والمجلس التنفيذي والاتحادات الإقليمية قد تطورت وتغيرت بمرور الوقت، فقد حدث ذلك في الغالب من خلال إضافات إضافية بدلاً من استعراض شامل لملاءمة الإطار القائم وسلامته.

82- واستناداً إلى التغييرات المقترحة على الاتفاقية والمبينة في الفصل الثاني، يقتضي المؤتمر والمجلس التنفيذي تبسيط الوثائق الأساسية والوثائق ذات الصلة وتحديثها على حد سواء.

A. المؤتمر

ملخص القسم

ومن المتوقع أن يكرس المؤتمر مزيداً من الوقت للمسائل الاستراتيجية ويتطلب إجراءات أوضح وتحديداً أكثر دقة لمهامه. وينبغي زيادة وتيرة المؤتمرات وينبغي ألا ينظر إلى الدورات الاستثنائية على أنها حل بديل. وينتظر من الوزراء المعنيين بحضور أجزاء مختارة رفيعة المستوى، مما سييسر اعتماد قرارات المؤتمر على المستوى الوطني من جانب كل عضو. وأخيراً، لفهم التزامات الأعضاء الكاملة، ينبغي للمؤتمر أن يستعرض حالة القرارات التي تتخذها جميع الهيئات التأسيسية.

النتائج

- الكونغرس يفتقر إلى نظامه الداخلي المستقل.
- لا تشمل مهام المؤتمر صراحة استعراض تقارير الأمين العام.
- في الدورات الثلاث الأخيرة، تناولت 55 في المائة من القرارات مسائل تقنية، بينما كان نحو 15 في المائة فقط يتعلق بالتوجه الاستراتيجي للمنظمة (WMO).
- تتطلب القرارات المتعلقة بالمسائل العلمية والفنية فترات تنفيذ طويلة.
- لا يتطلب المؤتمر مشاركة وزراء دائمين، والمنظمة (WMO) هي الوكالة المتخصصة الوحيدة التي يفتقر مجلس إدارتها الأعلى إلى تمثيل رسمي في الوزارة أو الشؤون الخارجية.

- أمضى وقت كبير في الجلسة العامة الأخيرة للمؤتمر في تصحيح المسائل اللغوية، وكان أقل من نصف المشاركين في استطلاع وحدة التفتيش المشتركة راضين تماما عن جودة المناقشات في المؤتمر.
- يستعرض المؤتمر مباشرة حالة قراراته، وليس حالة الهيئات التأسيسية الأخرى.

مناقشة مقالة الاتفاقية

- المادة 10

توصية رسمية

- تخصيص فترة سنتين للدورات العادية للمؤتمر.

83- ويجمع المؤتمر الأعضاء والأقاليم البالغ عددهم 193 عضوا وللإقليم لتنسيق وتعزيز خدمات الأرصاد الجوية والمناخ والهيدرولوجيا والخدمات البيئية ذات الصلة.⁵⁰ وهو المنتدى الرئيسي لاتخاذ قرارات بشأن أنشطة المنظمة (WMO) وإطار حوكمتها. وممارسات الدورات والتصويت التي يتبعها مدمجة في اللائحة العامة،⁵¹ في حين أن الهيئات الإدارية العليا لمعظم الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة لديها نظام داخلي مستقل. وجميع الهيئات التأسيسية الأخرى للمنظمة (WMO) لديها نظامها الداخلي، إضافة إلى اللائحة العامة. ولذا يوصي المفتش بتجميع الأحكام ذات الصلة من اللائحة العامة وغيرها من الوثائق لإعداد نظام داخلي مخصص قائم بذاته للمؤتمر.

وظائف المؤتمر ومحور مناقشاته

84- ويحدد المؤتمر السياسات العامة للمنظمة (WMO)، ويعتمد اللائحة الفنية، ويصدر توصيات للأعضاء، ويضع قواعده، ويستعرض عمل المجلس التنفيذي، وينسق هيئات المنظمة، وينتخب قيادة المنظمة، بما فيها الرئيس، ونواب الرئيس، وأعضاء المجلس التنفيذي، والأمين العام.⁵² كما ورد الإشارة في الفصل الثالث، ينبغي تحديث مهام المؤتمر بحيث تشمل صراحة استعراض تقارير أداء الأمين العام، مع دعم مساهمة الأمين العام أمام أعضاء المنظمة (WMO) ككل.

⁵⁰ انظر المادة 5 من اتفاقية المنظمة (WMO).

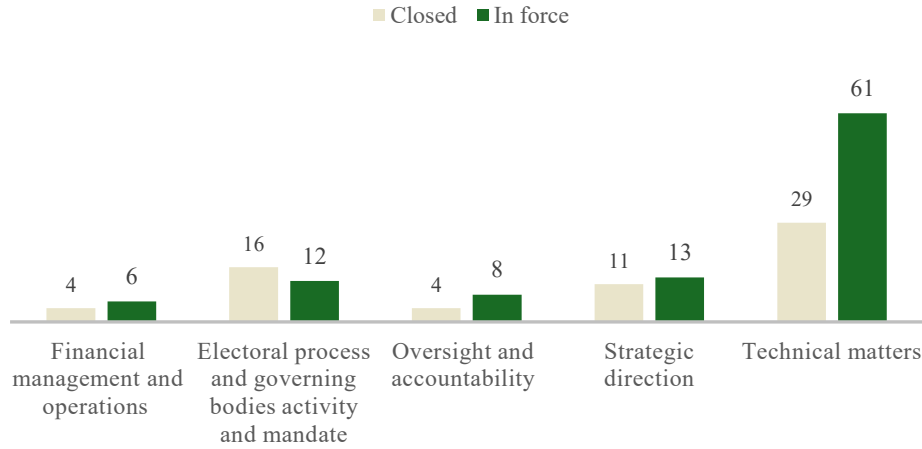
⁵¹ انظر المواد من 17 إلى 111 من اللائحة العامة، مع أن المواد من 102 إلى 111 فقط هي المكرسة تحديدا للمؤتمر، بينما يشير باقي اللوائح إلى جميع الهيئات التأسيسية للمنظمة (WMO).

⁵² انظر المادتين 8 و21 من اتفاقية المنظمة (WMO).

85- وأشار المجيبون على الدراسة الاستقصائية التي أجرتها وحدة التفتيش المشتركة إلى أن المؤتمر ينبغي أن يكرس في المتوسط 25 في المائة من وقته للمسائل الفنية. غير أن نواتج المؤتمر، أي أغلبية القرارات الصادرة عن الدورات الثلاث الأخيرة، قد تناولت مسائل علمية وفنية (55 في المائة) (انظر الشكل الرابع أدناه). ونظرا إلى معدل إغلاقها البطيء نسبيا (33 في المائة على مدى 6 سنوات)، يصبح من الواضح أن القرارات الفنية تتطلب فترات تنفيذ طويلة، ودون تحديد أولويات أوضح فإن تراكمها يهدد بثقل كاهل الأعضاء. وأشار المجيبون إلى الدراسة الاستقصائية التي أجرتها وحدة التفتيش المشتركة أيضا إلى رغبتهم في أن يخصص المؤتمر معظم وقت المؤتمر (35 في المائة) للتوجيه الاستراتيجي، في حين أن حوالي 15 في المائة فقط من نتائجه في الدورات الثلاث الأخيرة قد تناولت هذا الموضوع. وبما أن الإدارة المالية والرقابة المالية قد يتماشى بشكل طبيعي مع دور المجلس التنفيذي، يشدد المفتش على ضرورة أن يخصص المؤتمر وقتا كافيا للمناقشات بشأن التوجه الاستراتيجي للمنظمة (WMO).

الشكل الرابع

حالة تنفيذ قرارات المؤتمر في تشرين الثاني/نوفمبر 2025 الصادرة عن دورته الثامنة عشرة المعقودة في عام 2019 حتى دورته الاستثنائية المعقودة في عام 2025، بحسب الموضوع،



المصدر: أعدته وحدة التفتيش المشتركة (JIU)، استنادا إلى بيانات الاستبيان المؤسسي والاستعراض الوثائقي (2025).

جلسات استثنائية: لا حل بديل ولا حل

86- وتبقي اتفاقية المنظمة العالمية للأرصاد الجوية مهلة زمنية مدتها أربع سنوات بين دورات المؤتمر، مما يسمح بعقد دورات استثنائية بين الدورات العادية بناء على طلب المجلس التنفيذي.⁵³ وعلى الرغم من التنقيحات الثماني للاتفاقية، ظلت دورة السنوات الأربع دون تغيير منذ عام 1947، مما يعكس ممارسة المنظمة الدولية للأرصاد الجوية المتمثلة في أن تجتمع دوائرها على فترات نادرا ما تقل عن كل أربع سنوات.

87- ولا يمكن أن تكون دورات المؤتمر الاستثنائية بديلا عن الدورات العادية: فهي تجتذب عددا أقل من الأعضاء، كما لديها توازن إقليمي أقل بين المشاركين، وتركز على قضايا ضيقة بدلا من النطاق الكامل لوظائف المؤتمر (انظر أيضا الفصل الثالث). وفي منظومة الأمم المتحدة، تكون الدورات الاستثنائية نادرة ولا تعامل على أنها معادلة

⁵³ تم تنظيمه في 2012 و 2021 و 2025.

⁵⁴ والمواضيع التي دعت المؤتمر في الماضي إلى عقد دورات استثنائية من أجلها هي: خطة تنفيذ الإطار العالمي للخدمات المناخية (GFCFS) في عام 2012؛ إحراز تقدم في إصلاح المنظمة (WMO)، ودعم المنظمة (WMO) لجدول الأعمال العالمي للمياه، وتبادل بيانات نظام الأرض؛ ومساهمة المنظمة (WMO) في مبادرة الإنذار المبكر للجميع في عام 2025، وتنقيحات العمليات الانتخابية والوضع المالي للمنظمة (WMO).

للدورات العادية للهيئات الإدارية العليا. وتظهر نتائج الدراسة الاستقصائية أن 60 في المائة من المشاركين يعتبرون أن دورة السنوات الأربع الحالية ملائمة إذا ظلت الدورات الاستثنائية متاحة، في حين يفضل 40 في المائة عقد دورات سنوية أو نصف سنيتين. ومع ذلك، فقد صنف 45 في المائة فقط من المستجيبين قدرة الكونغرس على معالجة القضايا الناشئة بأنها جيدة أو جيدة جداً.

88- وبالنظر إلى الممارسات المتبعة في وكالات متخصصة أخرى، وتوافر المشاركة عن بعد عن طريق طرائق افتراضية، والحاجة إلى مشاركة واسعة النطاق وشاملة، وأهمية التصدي للتطورات العالمية السريعة التحرك، ينبغي للمنظمة (WMO) أن تنتظر في دورة مدتها سنتان لعقد دوراتها العادية للمؤتمر. وهذا يستتبع إدخال تعديل للمادة 10 من الاتفاقية. ويمكن التخفيف من المخاوف بشأن القيود على الوقت والموارد من خلال نماذج اجتماعات مختلطة، مستخدمة بالفعل في الدورة العادية لعام 2023 والدورة الاستثنائية للمؤتمر لعام 2025.

89- ويهدف تنفيذ التوصية التالية إلى استكمال التوصية 1 الواردة في الفصل الثاني، ويتوقع أن يعزز فعالية وترتيبات المنظمة الخاصة بالإدارة الرشيدة:

التوصية 4

ينبغي للمؤتمر أن ينظر، في موعد لا يتجاوز دورته العادية الحادية والعشرين، في عام 2031، في تخصيص فترة ولاية لدورات المؤتمر العادية لمدة سنتين.

حضور المؤتمر في ضوء الأهداف الأعم

90- وينتظر من كل عضو أن يعين مدير مرفق الأرصاد الجوية أو الأرصاد الجوية الهيدرولوجية التابع له مندوباً رئيسياً لدى المؤتمر.⁵⁵ تبدي المنظمة (WMO) بالفعل شفافية جيدة من خلال نشرها قوائم المشاركين في دورات هيئتها الإدارية العليا وهو أمر لا يتم دائماً في جميع الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة. واستناداً إلى سجلات الحضور المتاحة للجمهور، فإن المنظمة (WMO) هي الوكالة المتخصصة الوحيدة في الأمم المتحدة التي لا تشترط هيئة إدارتها العليا صراحة حضور وزراء أو سفراء كاملين. ويعكس ذلك تنوع الترتيبات المؤسسية الوطنية فيما بين الأعضاء: نصف الأعضاء تقريباً يخضعون لخدمات الأرصاد الجوية والهيدرولوجيا ضمن وزارات البيئة أو المناخ،

⁵⁵ انظر المادة 7 من اتفاقية المنظمة (WMO).

وحوالي الثلث تحت إشراف وزارات النقل، والباقي ينفذ في الحقائق الخاصة بالدفاع أو الشؤون الداخلية أو خدمات الطوارئ أو الاتصالات أو التعليم أو الحكومة المركزية.

91- وغالبا ما تقتضي القرارات التي يعتمد عليها المؤتمر والتي تنشأ التزامات بالنسبة للأعضاء – مثل الامتثال للمعايير الفنية الجديدة – موافقة لاحقة داخل الوزارات التنفيذية الوطنية. وقد يفسر ذلك السبب في أن ثلث القرارات الفنية التي اتخذها المؤتمر في السنوات الست الماضية لا يشار إليها إلا بأنها مغلقة. وفي الوقت نفسه، فإن تعيين مديري المرافق الوطنية للأرصاء الجوية أو الأرصاد الجوية الهيدرولوجية باعتبارهم مندوبين رئيسيين يكفل إجراء مناقشات فنية تستند إلى أسس فنية. ويشدد المفتش على أنه لا ينبغي أن يكون هذا خيارا ثانيا: فمن المثالي أن يشارك الوزراء والمديرون معا في جلسات المؤتمر. وقد أثبتت الدورات السابقة للمؤتمر، بما في ذلك الدورة الاستثنائية في عام 2025، أن المشاركة المشتركة ممكنة، ويوصي المفتش بإضفاء طابع رسمي على هذا النهج في الدورات المقبلة.

المناقشات في المؤتمر: الممارسات والتحديات

92- وقدر أقل من نصف المشاركين على الدراسة الاستقصائية التي أجرتها وحدة التفتيش المشتركة مناقشات المؤتمر بأنها فعالة جدا أو شديدة الفعالية في معالجة القضايا الأساسية لجدول الأعمال، على الرغم من المشاورات المسبقة التي أجريت مع الأعضاء. وكما لوحظ مباشرة خلال الدورة الاستثنائية للمؤتمر المعقودة في عام 2025، وكما تم توضيحه في الفصل الثالث، غالبا ما تحول المناقشات نحو المصطلحات واللغة بدلا من جوهر القضايا. ولذلك، يدعو المفتش إلى زيادة تصارم رئاسة دورات المؤتمر لضمان استغلال الوقت بكفاءة في حضور معظم الأعضاء واتخاذ القرارات الرئيسية قيد النظر، وذلك بكفالة أن تظل المداولات مركزة على بنود جدول الأعمال المتفق عليها، وتجنب التحويل إلى القضايا السياسية.

93- وحصلت مراقبة تنفيذ قرارات المؤتمر على تقديرات فعالية منخفضة نسبيا في استقصاء وحدة التفتيش المشتركة. وعلى الرغم من أن كل دورة من دورات المؤتمر تتضمن بندا في جدول الأعمال لاستعراض قراراته السابقة، يتعين على أعضاء المنظمة أيضا تنفيذ قرارات إضافية صادرة عن الهيئات التأسيسية الأخرى: المجلس التنفيذي، واللجان الفنية، والاتحادات الإقليمية. وترد هذه القرارات الإضافية في التقارير الفردية المقدمة من رؤساء أو رؤساء هذه الهيئات كوثائق إعلامية للمؤتمر، لا في تقرير موحد يرفع إلى المؤتمر. ولكي يقدم للأعضاء صورة شاملة لجميع الالتزامات المعتمدة خلال الفترة الفاصلة بين الدورتين، يوصي المفتش بأن يستعرض المؤتمر، أو عن طريق وفد، المجلس التنفيذي، استعراض حالة القرارات الصادرة عن جميع الهيئات التأسيسية أثناء دوراته.

ب. المجلس التنفيذي

ملخص القسم

ومن شأن تعديل تشكيل المجلس التنفيذي ودوره أن يساعد على معالجة شواغل الأعضاء بشأن التمثيل ومواءمة المنظمة (WMO) مع الممارسات المتبعة في الوكالات المتخصصة الأخرى التابعة للأمم المتحدة. وبتوافر مقاعد إضافية في المجلس التنفيذي لممثلي الأعضاء، ينبغي تحديد أسس التوزيع الإقليمي لمقاعد المجلس بوضوح أكبر في اللائحة العامة، وتعزيز وظائف المجلس الإشرافي والمساءلة.

النتائج

- المنظمة (WMO) هي الوكالة المتخصصة الوحيدة التابعة للأمم المتحدة التي ليس لهيئتها التنفيذية مركز حكومي دولي.
- على الرغم من أن المجلس التنفيذي يضم 37 مقعداً، فإن 27 مقعداً فقط ينتخبهم الأعضاء لغرض محدد هو العمل في المجلس التنفيذي - وهو أقل عدد بين الوكالات المتخصصة - بينما يشغل أعضاء الجهاز الرئاسي للمنظمة 10 مقاعد بحكم منصبها.
- لا تمنح أي وكالة متخصصة أخرى تابعة للأمم المتحدة حقوق التصويت لأعضاء بحكم منصبهم في هيئتها التنفيذية.
- حدثت التوسعات السابقة في مقاعد المجلس عادة عندما انضم 10 أعضاء جدد على الأقل، ومنذ الزيادة الأخيرة، انضم ستة مقاعد فقط إلى المنظمة (WMO).
- لا تشرح اللائحة العامة بوضوح كيفية البت في توزيع مقاعد المجلس بين الأقاليم.
- لا يزال الدور الرقابي للمجلس التنفيذي غير محدد بما فيه الكفاية، ويرى الأعضاء إمكانية تعزيز المشاركة في الرقابة والمساءلة.
- يرى الأعضاء أن جودة مناقشات المجلس التنفيذي فعالة.
- يصدر المجلس التنفيذي قرارات أكثر من القرارات أو التوصيات، وقد اعتمد منذ عام 2020 قرارات أكثر من عدد قرارات المؤتمر في دوراته الثلاث الأخيرة مجتمعة، أي منذ عام 2019.

نوقشت مواد الاتفاقية

- المواد 6 و13 و14

التوصيات الرسمية

- إسناد مركز حكومي دولي للمجلس التنفيذي.
- إسناد جميع المقاعد التي لها حق التصويت في المجلس التنفيذي لأعضاء المنظمة.

94- المجلس التنفيذي هو الهيئة التنفيذية للمنظمة (WMO). وهو مسؤول عن تنسيق برامج المنظمة، والإشراف على استخدام موارد الميزانية، وتقديم المشورة الفنية والتوصيات وفقا لمقررات المؤتمر.⁵⁶ اعتمد النظام الداخلي للمجلس التنفيذي في عام 1951 ونقح بعد ذلك 23 مرة، كان آخرها في عامي 2024 و2025. ويصدر المجلس التنفيذي قرارات ومقررات وتوصيات للمؤتمر. ويرأس دوراتها رئيس المنظمة العالمية للأرصاد الجوية.

هيئة تنفيذية ينتخبها الأعضاء، ولكنها تعمل بشكل مستقل عنهم

95- للمجلس التنفيذي 37 مقعدا في التصويت: الرئيس، وثلاثة نواب للرئيس، وستة رؤساء للاتحادات الإقليمية، و27 مديرا للمرافق الوطنية للأرصاد الجوية أو الأرصاد الجوية الهيدرولوجية. يعمل جميع أعضاء المجلس بموجب المادة 6(ب) من الاتفاقية كممثلين للمنظمة لا ممثلين لأعضاء معينهم في المنظمة. وهذا يتعارض مع كون الأعضاء المنتخبين للعمل في المجلس التنفيذي هم ممثلون دائمون لأعضاء الكونغرس وموظفون مدنيون في حكوماتهم، ويجب بالتالي أن يتمشى معهم مع آراء حكوماتهم. وعلاوة على ذلك، يمكن أن يؤدي ذلك إلى تضارب بين الاستقلال الشخصي لأعضاء المجلس ومسؤوليتهم عن اتخاذ القرارات المالية والإدارية نيابة عن جميع الأعضاء. ولتجنب مثل هذه التعارضات، فإن هيئات الحوكمة التنفيذية لجميع الوكالات المتخصصة الأخرى التابعة للأمم المتحدة حكومية دولية.

96- وكما ورد في الفصل الثاني، أثير قلق مماثل في استعراض وحدة التفتيش المشتركة (JIU) في عام 2007⁵⁷ ولكنه رفض على أساس أن تشكيل المجلس التنفيذي يعكس الطابع العلمي والفني للمنظمة (WMO).⁵⁸ غير أن اللجان الفنية التابعة للمنظمة – المسؤولة أيضا عن المهام العلمية والفنية – تعمل بالفعل بوضع حكومي دولي. ويدل ذلك على أن منح المجلس التنفيذي مثل هذا الوضع لن يقوض بالضرورة دوره العلمي والفني.

⁵⁶ انظر المادة 14 من اتفاقية المنظمة (WMO).

⁵⁷ التقرير (JIU/REP/2007/11).

⁵⁸ المجلس التنفيذي: الدورة الحادية والستون – التقرير النهائي الموجز مع القرارات، جنيف، 3-12 حزيران/يونيو 2009، وثيقة المنظمة رقم 1042، الفقرة 7.2.51.

97- وهذا الترتيب ليس فريدا داخل منظومة الأمم المتحدة فحسب، ولكنه أيضا غير واقعي بالنسبة لأعضاء المجلس التنفيذي. واستنادا إلى المقابلات ونتائج الدراسات الاستقصائية، فإن العمل في المجلس التنفيذي بوصفه ممثلا للمنظمة وليس كممثلين لأعضاء بعينهم يمثل تحديا ولا ينفذ دائما في الممارسة العملية. وأشار إلى الاعتبارات والسياقات الجيوسياسية باعتبارها التحدي الأكثر شيوعا، يليها الاضطرار إلى العمل بصفته الشخصية والحكومية الدولية في مختلف هيئات المنظمة نفسها. ويواجه أعضاء المجلس التنفيذي واجبات متضاربة: يتعين عليهم تقديم توصيات أمام المؤتمر بوصفهم ممثلين للمنظمة ثم يتخذون قرارات بشأن تلك التوصيات بصفة ممثلين للأعضاء.

98- ويتوقع أن يتخذ المجلس التنفيذي قرارات بشأن ميزانية المنظمة (WMO) ونفقاتها. والقرارات والتوصيات الصادرة عن هيئات أخرى، مثل اللجنة الاستشارية المالية واللجان الفنية، والتي قد تترتب عليها آثار مالية بالنسبة للدول الأعضاء، تحتاج أيضا إلى إجراء مداولات حكومية دولية. ولا العمل كممثلين للمنظمة وليس كممثلين لأعضاء بعينهم في هيئة تنفيذية فيما يتعلق بمسائل المالية والميزانية والرقابة لا يسمح بوجود مجلس تنفيذي ذي مصداقية، ويضع أعضائه في دور غير واقعي، ولا يقدم للدول الأعضاء مستوى مناسباً من المدخلات بشأن تمويل مساهماتها في المنظمة والإشراف عليها. وترتب على التغييرات في النظام الأساسي للمجلس التنفيذي إدخال تعديل للمادة 6(ب) من الاتفاقية.

99- ويهدف تنفيذ التوصية التالية إلى استكمال التوصية 1 الواردة في الفصل الثاني، ويتوقع أن يعزز فعالية وترتيبات المنظمة الخاصة بالإدارة والشفافية والمساءلة فيها:

التوصية 5

ينبغي للمؤتمر أن ينظر، في موعد لا يتجاوز دورته العادية الثانية والعشرين، في منح المجلس التنفيذي مركزا حكوميا دوليا.

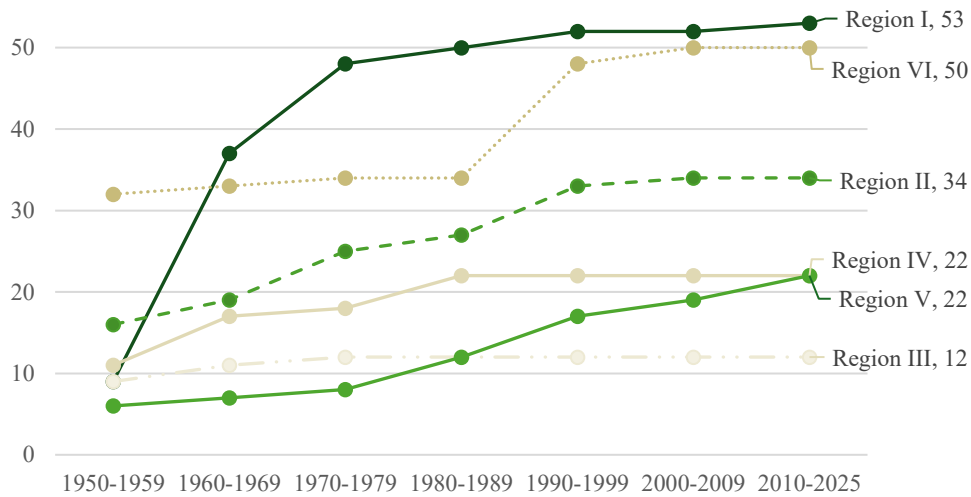
المناقشات حول عدد مقاعد المجلس التنفيذي وتوزيعها الإقليمي

100- وتسلط الشواغل التي أثرت في المقابلات والاستقصاء الذي أجرته وحدة التفتيش المشتركة (JIU) الضوء على أن الأعضاء المنتخبين السبعة والعشرين الذين يعملون في المجلس التنفيذي قد لا يعكسون بشكل كاف مصالح العضوية الكاملة في المنظمة (WMO)، خاصة وأن جميع الأعضاء يجتمعون معا فقط في دورات المؤتمر التي تعقد كل أربع سنوات. تتعلق هذه الشواغل بكل من العدد المحدود للمقاعد المنتخبة وكيفية توزيع هذه المقاعد عبر المناطق.

101- وقد زاد عدد مقاعد المجلس ست مرات، كان آخرها في عام 2003،⁵⁹ وحدثت هذه الزيادات عادة عندما انضم 10 أعضاء جدد على الأقل إلى المنظمة (WMO). ومنذ التوسع الأخير، لم ينضم سوى ستة أعضاء جدد، مما لا يوفر أساسا واضحا لزيادة أخرى (انظر الشكل الخامس أدناه) في عدد المقاعد.

الشكل الخامس

تطور عدد الأعضاء حسب الأقاليم في المنظمة (WMO)



المصدر: أعدته وحدة التفتيش المشتركة (JIU)، استنادا إلى استعراض مكتبي (2026).

102- ويظهر تحليل مقارن أن المجلس التنفيذي للمنظمة (WMO) ليس صغيرا بشكل غير عادي - فهيتي منظمة الطيران المدني الدولي (ICAO) ومنظمة الصحة العالمية (WHO) لديها عدد أقل من المقاعد - لكن المنظمة (WMO) تخصص أقل عدد من المقاعد لانتخاب الأعضاء لغرض محدد هو العمل في المجلس التنفيذي، نظرا لأن الرئيس يشغله 10 مقاعد بحكم منصبه، ثلاثة نواب للرئيس وستة رؤساء للاتحادات الإقليمية. ويمكن أن يظل العدد الإجمالي للمقاعد دون تغيير مع زيادة تمثيل الأعضاء بسحب حقوق التصويت

⁵⁹ حدثت زيادات في عدد المقاعد في المجلس التنفيذي من خلال قرارات المؤتمر المعتمدة في: 1959 من خلال القرار 2 للدورة الثالثة للمؤتمر (انظر وثيقة المنظمة رقم 88)، 1963 من خلال القرار 1 للدورة الرابعة للمؤتمر (انظر وثيقة المنظمة رقم 142)، 1967 من خلال القرار 1 للدورة الخامسة للمؤتمر (انظر وثيقة المنظمة رقم 213)، 1979 من خلال القرار 50 للمؤتمر الثامن (انظر وثيقة مطبوع المنظمة رقم 533)، 1983 من خلال القرار 41 للدورة التاسعة للمؤتمر (انظر وثيقة مطبوع المنظمة رقم 615)، و2003 من خلال القرار 39 للدورة الرابعة عشرة للمؤتمر (انظر وثيقة المنظمة رقم 960). وكانت الزيادات الأربع الأولى مدفوعة في الغالب بانضمام أعضاء جدد من الإقليمين الأول والثاني. وارتبطت الزيادة الخامسة في الغالب بالأعضاء الجدد في الإقليمين الثاني والخامس. وارتبطت هذه الزيادة الأخيرة بانضمام أعضاء جدد من الإقليم السادس.

من المناصب المعيّنين بحكم المنصب ومنحها مركز مراقب، كما هو الحال أصلاً بالنسبة لرؤساء اللجان الفنية. وهذا النهج يتماشى مع الطابع الحكومي الدولي للهيئات التنفيذية في جميع الوكالات المتخصصة الأخرى التابعة للأمم المتحدة، حيث تشغل جميع مقاعد التصويت من قبل دول أعضاء ولا توجد ترتيبات للتصويت بحكم منصبها. ومن شأن هذا التغيير أن يعالج شواغل الأعضاء بشأن التمثيل، وأن يجعل المنظمة (WMO) تتماشى مع ممارسات الحوكمة على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وترتب على التغييرات في عضوية المجلس التنفيذي إدخال تعديل للمادة 13 من الاتفاقية.

103- ويهدف تنفيذ التوصية التالية إلى استكمال التوصية 1 الواردة في الفصل الثاني، ويتوقع أن يعزز فعالية واتساق ومواءمة ترتيبات الإدارة الرشيدة في المنظمة:

التوصية 6

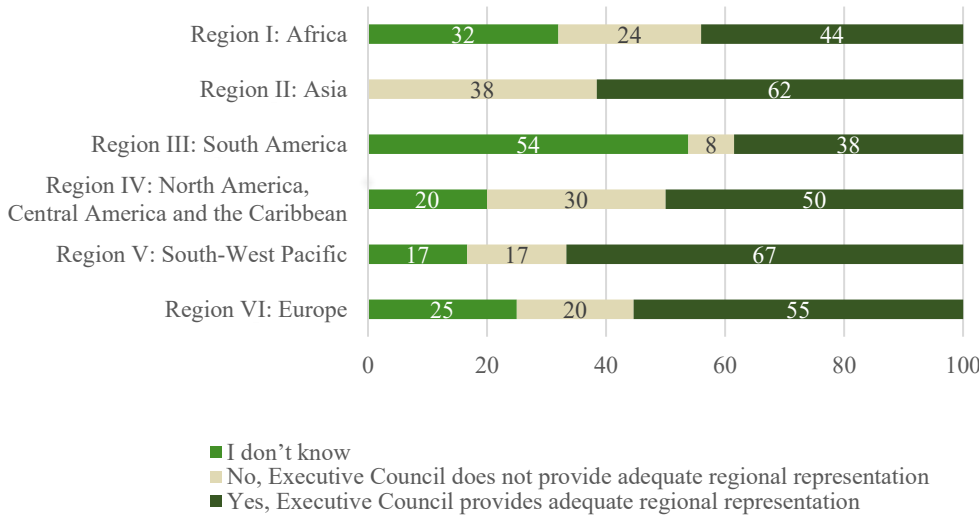
ينبغي للمؤتمر أن ينظر، في موعد لا يتجاوز دورته العادية الثانية والعشرين، في تخصيص جميع المقاعد التي لها حق التصويت في المجلس التنفيذي لممثلي أعضاء المنظمة.

104- وتنص الاتفاقية على أنه لا يجوز لأي إقليم أن يشغل أقل من أربعة مقاعد أو أكثر من تسعة مقاعد في المجلس التنفيذي، كما تحدد اللائحة العامة التوزيع الدقيق له: في الإقليم الأول (أفريقيا) تسعة مقاعد؛ ويوجد في الإقليم الثاني (آسيا) ستة إقليمية؛ ويوجد في الإقليم الثالث (أمريكا الجنوبية) أربعة؛ وتضم الإقليم الرابع (أمريكا الشمالية وأمريكا الوسطى والكاريبي) خمسة مقاعد؛ الإقليم الخامس (جنوب غرب المحيط الهادئ) لديه أربعة؛ وتضم الإقليم السادس (أوروبا) تسعة مقاعد. ومع أن هذا التوزيع يعكس فيما يبدو عدد البلدان في كل منطقة وعتبات الاتفاقية، فإن المنهجية غير موثقة. ومن شأن إعادة النظر في توزيع المقاعد، لاسيما إذا توافر 10 مقاعد إضافية للتصويت من جانب الأعضاء لغرض محدد هو العمل في المجلس التنفيذي، على النحو المقترح أعلاه، للمنظمة (WMO) توضيح معايير التوزيع الأساسية وقد تنظر في عوامل إضافية. وتبين نتائج الدراسة الاستقصائية عدم الرضا الملحوظ عن التوزيع الحالي، لاسيما في الإقليمين الثاني والرابع (انظر الشكل السادس أدناه). ويوصي المفتش بتحديث اللائحة العامة لشرح منهجية التوزيع الإقليمي للمقاعد في المجلس التنفيذي بشأنه.

الشكل السادس

نظرة المشاركين على الدراسة الاستقصائية فيما يتعلق بمدى ملاءمة التوزيع الإقليمي للمقاعد داخل المجلس التنفيذي

(النسبة المئوية)



المصدر: استقصاء وحدة التفتيش المشتركة لأعضاء الهيئات الرئاسية للمنظمة (WMO) (2025).

ملاحظة: استكمل الاستقصاء 129 مشاركا.

المناقشات المتعلقة بتركيز المجلس التنفيذي

105- وأعرب أصحاب المصلحة عن آراء متباينة حول التركيز المتوقع للمجلس التنفيذي. واقترح المجيبون على الدراسة الاستقصائية أن يكون توزيعا مثاليا للوقت في مناقشاتهم، بنسبة 25 في المائة في المتوسط بالنسبة للمسائل العلمية والفنية، و30 في المائة للتوجيه الاستراتيجي، و25 في المائة للإدارة المالية والعمليات، و20 في المائة لمسائل الرقابة والمساءلة. وبالمقارنة مع التوقعات التي يتوقعها المؤتمر، من المتوقع أن يكرس المجلس مزيدا من الاهتمام للمسائل المالية والرقابية. عززت المقابلات الحاجة إلى تحويل تركيز المجلس بعيدا عن المناقشات الفنية إلى الرقابة والمساءلة. وخلال الدورات الثماني الأخيرة للمجلس التنفيذي، كان أكثر من نصف القرارات والمقررات والتوصيات التي أصدرها يتعلق بمسائل علمية وفنية، في حين تناول 15 في المائة فقط للرقابة و5 في المائة للإدارة المالية.

106- ولا يزال الدور الرقابي للمجلس التنفيذي غير محدد بالقدر الكافي، كما ذكر آنفا في الفصل الثاني. وفي معظم كيانات الأمم المتحدة، تشرف الهيئات التنفيذية على الأمانة في الفترات الفاصلة بين دورات هيئة الإدارة العليا، وتتخذ الإجراءات التصحيحية عند

الحاجة وتقديم تقاريرها إلى الهيئة الإدارية العليا. وفعاليتها تدعمها عادة مركزها الحكومي الدولي، والوفود التي تضم الخبرة المالية والرقابية والهيئات الفرعية - مثل لجان البرنامج والميزانية - التي تتمتع بسلطة إساءة المشورة واتخاذ إجراءات بشأنها. وفي المنظمة (WMO)، لا تستوفى هذه الشروط إلا جزئياً: يعمل أعضاء المجلس كممثلين للمنظمة لا كممثلين لأعضاء بعينهم في المنظمة، وغالباً ما تفتقر الوفود إلى المستشارين الماليين أو مستشارين الرقابيين، كما أن اللجنة الاستشارية المالية استشارية بحتة وهيكلية بشكل مختلف عن الهيئات المماثلة في الوكالات الأخرى (انظر الفصل السابع للاطلاع على تحليل إضافي للجنة اللجنة الاستشارية المالية).

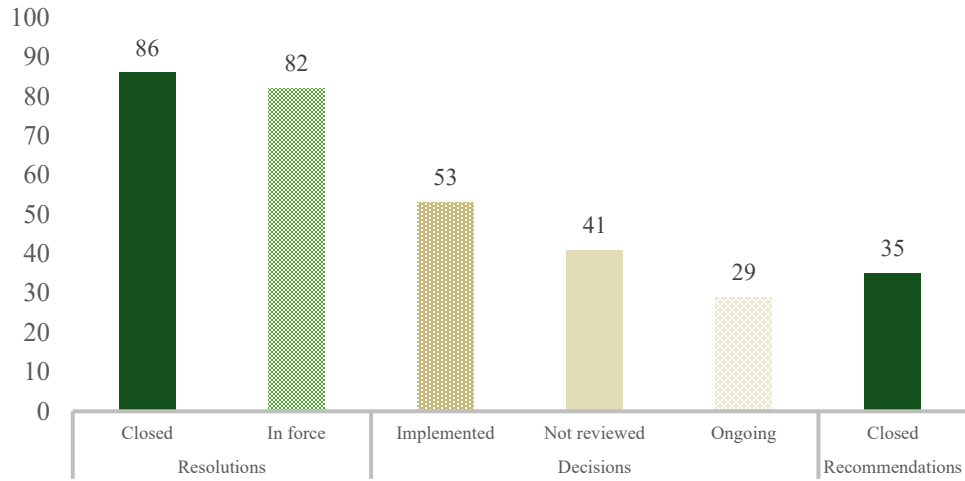
107- وفي حين أن التركيز التقني مفهوم في إطار النموذج الحالي، فإن تحويل المجلس التنفيذي إلى مركز حكومي دولي من شأنه أن يهيئ الظروف اللازمة لاضطلاع دور إشرافي أقوى، بما يتفق مع توقعات أصحاب المصلحة وممارسات منظومة الأمم المتحدة. ولذلك، يوصي المفتش بإعادة التوازن بين مداولات المجلس التنفيذي فيما يتعلق بمسائل الرقابة والشؤون المالية، وكذلك إدخال وظيفة جديدة في المادة 14 من الاتفاقية تحدد صراحة للمجلس التنفيذي المسؤولية عن مسائل الرقابة والمساءلة.

خطر إرهاب الأعضاء

108- ومنذ عام 2020، حقق المجلس التنفيذي 326 مخرجا (168 قرارا، و123 موقرا، و35 توصية). والتميز بين القرارات والمقررات كان نقطة نقاش متكررة. استعرض المجلس التنفيذي حالة قراراته بين دورتي السبعين والسابعة والسبعين (2018-2023)، لكنه توقف عن القيام بذلك منذ دورته الثامنة والسبعين في عام 2024، على افتراض أنها ستنفذ خلال فترة ما بين الدورتين، وهو نهج يخلق فجوة في المراقبة والإشراف. ومع ذلك، يستمر استعراض القرارات في كل دورة، وحتى تشرين الثاني/نوفمبر 2025، لا يزال 112 قرارا وموقرا ساريا (انظر الشكل السابع أدناه).

الشكل السابع

حالة القرارات والمقررات والتوصيات الصادرة عن المجلس التنفيذي منذ دورته الثانية والسبعين (2020)، في تشرين الثاني/نوفمبر 2025



المصدر: أعدته وحدة التفتيش المشتركة (JIU)، استنادا إلى البيانات المقدمة في الاستبيان المؤسسي (2025).

109- وخلال السنوات الست الماضية، أصدر المجلس التنفيذي عددا أقل بقليل من القرارات (168) من قرارات المؤتمر (164)، ويواصل اعتماد قرارات سنويا أكثر من القرارات أو التوصيات. وقرارات كثيرة، لاسيما تلك المتعلقة بالمسائل العلمية والفنية، تتطلب تنفيذا متعددة السنوات، ومع كل دورة تقع على عاتق أعضاء المنظمة التزامات إضافية. والواقع أن معدل اعتماد القرارات الجديدة يقترب من معدل إغلاق القرارات الأقدم. وعلى الرغم من أن المشاركين في الدراسة يرون أن الحجم الإجمالي يمكن التعامل معه حاليا، فإن ذلك قد يجسد انخفاضا حدثا مؤخرا في إجمالي المخرجات خلال دورات المجلس التنفيذي الثلاث الأخيرة. ونظرا لضيق عدد أعضاء المجلس التنفيذي، لن يتوقع منه أن يصدر قرارات أكثر من المؤتمر. وفيما يتعلق بالمسائل الفنية، يمكن للمجلس التنفيذي بدلا من ذلك أن يقدم توصيات إلى المؤتمر.

خامسا - الهيئات التأسيسية: الاتحادات الإقليمية، واللجان الفنية، والقضايا الشاملة

110- وكانت اللجان الفنية محور تركيز إصلاحات الحوكمة منذ عام 2019، في حين كانت الاتحادات الإقليمية موضوع المناقشات الأخيرة في المجلس التنفيذي والمؤتمر بشأن التغييرات الممكنة في إطار الحوكمة. وظهرت تحديات التنسيق بين اللجان الفنية والاتحادات الإقليمية مع تطور أدوار كل منها، دون إجراء استعراض شامل لتأثير هذه التغييرات. ونتيجة لذلك، تواجه المنظمة (WMO) الآن ولايات متداخلة بين هيئاتها الرئاسية، وخطوط مساءلة غامضة وتنسيقا محدودا بين المستويين المركزي والإقليمي. ومعالجة هذه المسائل تتطلب إجراء تحليل عملي لأماكن حدوث الازدواجية وتحديد طرق مباشرة لضمان دمج وجهات النظر الإقليمية إدماجا فعالا في عملية صنع القرار على المستوى المركزي.

A. الاتحادات الإقليمية

ملخص القسم

وبمرور الوقت، تزايد تكليف الاتحادات الإقليمية بمزيد من المسؤوليات، مما يبتعد أكثر عن غرضها الأصلي المتوخى في الاتفاقية. وستتطلب نتائج أكثر تأثيرا ضيق تركيز ولاياتها. وهذا يستتبع أيضا مزيد من المشاركة مع المؤتمر من خلال التوصيات الموجهة إلى المؤتمر الأخير وزيادة المشاركة المباشرة في اختيار الخبراء النشطين في الهيئات الفرعية التابعة للجان الفنية. وأخيرا، فإن إعادة تقييم موارد المكاتب الإقليمية وآليات دعم الحوكمة من شأنها أن تساعد على ضمان اتباع نهج متسق ومتسق في جميع المناطق.

النتائج

- تحول دور الاتحادات الإقليمية من هيئة تتولى في الغالب مهام الترويج والتنسيق والمشورة إلى هيئة تضطلع بمسؤوليات الإدارة التشغيلية.
- يتمشى تحديد المناطق بالتقارب الجغرافي مع الممارسة المتبعة في وكالات الأمم المتحدة الأخرى، على الرغم من أن التجمعات الفرعية يمكن أن تساعد في تنقيح تحديد الأولويات داخل المناطق وعبرها.
- تم تطوير وظائف الاتحادات الإقليمية وتحديدها في حالات مختلفة، كل منها يقدم تفسيراً آخر لدوره.
- يعد نهج التخطيط الاستراتيجي التصاعدي الذي تشارك فيه الاتحادات الإقليمية تطورا إيجابيا.

• تصدر الاتحادات الإقليمية القليل من التوصيات إلى المؤتمر والمجلس التنفيذي، وتختار بدلا من ذلك اعتماد قراراتها الخاصة، معظمها حول المسائل العلمية والفنية.

غالبا ما تكرر الاتحادات الإقليمية هياكل اللجنتين الفنييتين، التي يرى الأعضاء أنها ضرورية بسبب التحديات في تطبيق المتطلبات الفنية المحددة مركزيا أو بسبب التمثيل المحدود للأعضاء في دورات اللجنتين الفنييتين.

• إشراك خبراء مختلفين بين الاتحادات الإقليمية واللجان الفنية يساهم في مسارات العمل الازدواجية.

• تطلب الاتحادات الإقليمية باستمرار دعما أقوى ومشاركة أوثق من المكاتب الإقليمية.

مناقشة مقالة الاتفاقية

• المادة 18

توصية رسمية

• إعادة تقييم وظائف الاتحادات الإقليمية بهدف تركيزها حيث يمكن تحقيق أكبر قيمة مضافة.

الحد الجغرافي للأقاليم والترتيبات العملية لاتحاداتها

111- الاتحادات الإقليمية هي هيئات رئاسية تابعة للمنظمة (WMO) تتألف من أعضاء ينتمون إلى مناطق جغرافية محددة. وتحفظ أربع وكالات متخصصة أخرى تابعة للأمم المتحدة بهيئات إدارية إقليمية،⁶⁰ تستخدم أيضا ست مناطق وتعامل أوروبا وأفريقيا كمناطق موحدة. ويعتبر ما يقرب من 90 في المائة من المجيبين في مجالس الإدارة الذين شملهم الدراسة تعيين الحدود الجغرافية الإقليمية للمنظمة (WMO) ملائما إلى حد كبير، مع كون عدم الرضا هو الأكثر شيوعا بين أولئك الذين ينتمون إلى كل من الإقليم الرابع والخامس والسادس. واقترح العديد من أصحاب المصلحة أنه بدون تغيير الخريطة الإقليمية الراهنة، يمكن أن تساعد التجمعات الفرعية على تنقيح التخطيط الاستراتيجي وتحسين أولويات احتياجات الأعضاء، بما في ذلك من خلال تكتلات عابرة للأقاليم تستند إلى الأحوال الجوية أو الهيدرولوجية المشتركة أو وضع الدول النامية الجزرية الصغيرة

⁶⁰ منظمة الصحة العالمية (WHO)، ومنظمة الأغذية والزراعة (FAO)، ومنظمة العمل الدولية (ILO)، وهيئة الأمم المتحدة للسياحة.

أو وضع أقل البلدان نمواً. ونظراً لأن استخدام التجمعات الفرعية الإقليمية لأغراض الحوكمة ليس شائعاً في الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة،⁶¹ فإنه إذا ما نفذته المنظمة (WMO) في التطبيق العملي في دورة التخطيط الاستراتيجي المقبلة، فإنها سيجري تجريب هذا النهج في منظومة الأمم المتحدة.

إعادة وضع الاتحادات الإقليمية من الترقية والتنسيق والمهام الاستشارية إلى الحوكمة التشغيلية

112- وتحدد المادة 18 (د) من الاتفاقية وظائف الاتحادات الإقليمية.⁶² وفي عام 2021، اعتمد المؤتمر في دورته الاستثنائية القرار 8، الذي أطلق استعراضاً شاملاً لمفهوم المنظمة (WMO) الإقليمي، مما أدى إلى تحديث المرفق الثاني باللائحة العامة، الذي يوضح بالتفصيل الوظائف المتوقعة للاتحادات الإقليمية.⁶³ وأضاف القرار طبقة مختلفة من التفاصيل التشغيلية ووسع مسؤوليات الاتحادات الإقليمية عن التنسيق بين أصحاب المصلحة. والواقع أن هذا النهج قد حول الاتحادات الإقليمية من وظائف الترويج والتنسيق والاستشاري، على النحو المبين في الاتفاقية، إلى الحوكمة التشغيلية، مما يعني أنه تم تفويض الاتحادات الإقليمية سلطة اتخاذ قرار بشأن بعض عناصر حافظة المنظمة (WMO) المنفذة في أقاليمها، واستعراضها. وهذا يطمس مساءلتهم أمام المؤتمر والمجلس التنفيذي ويخلق روابط مساءلة تشغيلية جديدة بين الاتحادات الإقليمية والمراكز الإقليمية والأعضاء. كما تمنح المسؤوليات الإضافية للاتحادات الإقليمية مزيداً من الاستقلال عن المؤتمر والمجلس التنفيذي، لا سيما في دورها المواجهة الخارجية مع كيانات الأمم المتحدة وشركائها.

113- والاتحادات الإقليمية التابعة للمنظمة (WMO)، كما هو منظم حالياً، يشبه إلى حد كبير نموذج الحوكمة الإقليمية الذي تحدده المنظمة (WHO)، على الرغم من محدودية

⁶¹ ولم تحدد هذه الظاهرة إلا في منظمة الصحة العالمية لمنطقة أوروبا التابعة لها، والتي تنقسم إلى ثلاث مجموعات فرعية.

⁶² وهذه المهام هي: "1" تعزيز تنفيذ قرارات المؤتمر والمجلس التنفيذي كل في إقليمه؛ "2" النظر في المسائل التي يوجه المجلس التنفيذي إليها نظرها؛ "3" مناقشة المسائل ذات الأهمية العامة وتنسيق أنشطة الأرصاد الجوية والأنشطة المتصلة بها في أقاليمها؛ "6" تقديم توصيات إلى المؤتمر والمجلس التنفيذي في المسائل التي تدخل ضمن أغراض المنظمة؛ "5" أداء أية وظائف أخرى قد يكلفها بها المؤتمر".

⁶³ ويمكن تلخيص الوظائف المحدثة على النحو التالي: (أ) تنسيق أنشطة التخطيط والتنفيذ والتقييم التي يقوم بها الأعضاء فيما يتعلق بالبرامج والاستراتيجيات والأنشطة المتفق عليها؛ (ب) تعزيز صورة المنظمة (WMO) وتبادل أفضل الممارسات بين أعضائها؛ (ج) تحديد أولويات الأعضاء والتغرات الفنية؛ (د) التعاون مع الهيئات الإدارية الأخرى لدعم أنشطة المراكز الإقليمية ومراقبتها واستعراضها؛ (هـ) القيام، بالتشاور مع اللجنتين الفنيين ومجلس البحوث والهيئات الأخرى، بتحديد خبراء مشتركين للمساعدة في تقاسم الأولويات والمتطلبات الإقليمية وفي تنفيذ الأولويات الفنية وأنشطة بناء القدرات ذات الصلة؛ (و) تعزيز التعاون بين الأعضاء وإنشاء شبكات إقليمية على أساس الاحتياجات المحددة؛ (ز) المساهمة في الخطة الاستراتيجية للمنظمة (WMO) مع تحديد الأولويات الإقليمية؛ (ح) بناء وتعزيز التعاون مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى والاتحادات والمنظمات الأخرى.

موارد المنظمة (WMO) إلى حد بعيد. ومن بين وكالات الأمم المتحدة المتخصصة التي لديها موارد مماثلة، تمتلك هيئة الأمم المتحدة للسياحة فقط هيكلًا إداريًا إقليميًا، ولكن ولايتها أضيق وتركز أساسًا على المساهمات في التخطيط الاستراتيجي. ومعظم الوكالات المتخصصة الأخرى لديها مكاتب إقليمية للأمانات لا تمتلك هيئات إقليمية للرئاسة.

وينبغي التقليل إلى أدنى حد من ازدواجية الهياكل الفنية على الصعيدين المركزي والإقليمي

114- وعلى مر الزمن أنشأ كل اتحاد إقليمي هيكله الإداري الخاص الذي يضيف في كثير من الأحيان طبقات متعددة من الهيئات الفرعية.⁶⁴ ويعكس العديد من الهيئات الفرعية من المستوى الأول اللجان الفنية الحالية أو السابقة للمنظمة (WMO)، بدعم من فرق الخبراء والمنسقين. وكما أكد أصحاب المصلحة، تجري الاتحادات الإقليمية الآن أعمالها الفنية والعلمية الخاصة، بما في ذلك عن طريق تكيف القرارات المعتمدة مركزيًا مع قدراتها الإقليمية. وهذا يكرر في كثير من الأحيان العمل بين المستويين المركزي والإقليمي ويعكس ضعف التنسيق. ومن بين الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، لجنة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO) وحدهما لديهما هيئات إدارة إقليمية لها لجانها الفنية. والحفاظ على هذه الهياكل الإقليمية المعقدة يتيح وقتًا أقل للمداولات بشأن التركيز الاستراتيجي، وتحديد احتياجات الأعضاء، ومراقبة تنفيذ المعايير الفنية.

115- وعلى الرغم من أن الأعضاء يعترفون بالتداخل، فإنهم لا ينظرون إليه ازدواجًا، بحجة أنه لا يمكن تطبيق متطلبات فنية محددة مركزيًا على جميع الأعضاء بنفس الطريقة. ويرجع هذا التصور على الأرجح إلى محدودية تمثيل الأعضاء ومشاركتهم في اللجان الفنية، على النحو الذي نوقش في الفصل الثالث وأدناه. ولاحظ أصحاب المصلحة أيضًا أن الخبراء النشطين في فرق العمل الإقليمية غالبًا ما يغائبون عن المناقشات التي تدار حول نفس المواضيع على المستوى المركزي في إطار اللجان الفنية. كما دعا القرار 8 المعتمد في الدورة الاستثنائية للمؤتمر المنعقدة في عام 2021 الاتحادات الإقليمية ورؤسائها إلى تشجيع مشاركة الخبراء الإقليميين في اللجان الفنية، حتى وإن كان رؤساء تلك اللجان يقررون في نهاية المطاف هيكل فرق الخبراء. ويغطي أدناه مزيد من التفاصيل والاقتراحات بشأن التمثيل الإقليمي.

وظائف محددة على نطاق واسع وموارد محدودة

116- أدت الوظائف المنصوص عليها في القرار 8 للدورة الاستثنائية للمؤتمر المعقودة في 2021 إلى تحويل الاتحادات الإقليمية إلى ما هو أبعد من الدور المتوخى أصلاً في الاتفاقية. ويعد النهج التصاعدي للتخطيط الاستراتيجي الذي تطبقه المنظمة (WMO) لفترة البرمجة التالية تطورًا إيجابيًا بالنظر إلى تعاون الاتحادات الإقليمية الوثيق مع الأعضاء،

⁶⁴ لكل اتحاد فريقه الإداري الخاص (مجموعة فرعية من أعضاء كل اتحاد إقليمي، بما في ذلك رئيسه ونائب رئيسه وعدد متغير من مديري المرافق الوطنية للأرصاء الجوية أو الأرصاد الجوية الهيدرولوجية التي يتوقع أن تنسق جميع أنشطة الاتحاد المعني من خلال برنامج عمل)، وعدة طبقات من الهيئات الفرعية، مثل اللجان الدائمة وأفرقة الخبراء.

لكن الأطراف المعنية أشارت إلى أن دورها ينبغي أن يكون مستمرا طوال دورة التخطيط لا أن يقتصر على صياغة الخطط الاستراتيجية الأربع سنوات. ومن المنتظر أن تولي الاتحادات الإقليمية مزيدا من الاهتمام لمراقبة تنفيذ الأعضاء للمعايير الفنية وتقديم التقارير عنها إلى المؤتمر والمجلس التنفيذي، استنادا إلى مشاركتها المنتظمة مع الأعضاء.

- 117- الاتحادات الإقليمية أساسية للأعضاء وكثيرا ما تستخدم بمثابة حلقة الوصل الرئيسية بالمنظمة (WMO) فيما بين دورات المؤتمر. وبالنظر إلى أن جميع الخبراء يشاركون طوعا ونظرا إلى أنه يجب على مديري المرافق الوطنية للأرصاء الجوية أو الأرصاد الجوية الهيدرولوجية أن يوازنوا بين واجباتهم الوطنية وعمل المنظمة (WMO)، ينبغي أن تكون مسؤوليات الاتحادات الإقليمية مركزة وقابلة للإدارة. وستستفيد الاتحادات الإقليمية من الحد من تكرار هياكل اللجان الفنية والتركيز بدلا من ذلك على تحديد الاحتياجات الإقليمية وتحديد أولوياتها، وتيسير تبادل المعارف، ومراقبة تنفيذ المعايير، وتقديم تقارير عن التحديات التي يواجهها الأعضاء إلى المؤتمر والمجلس التنفيذي. وأشار ما يقرب من نصف المجيبين على الدراسة الاستقصائية التي أجرتها وحدة التفتيش المشتركة إلى أن قرارات ومقررات المراقبة لا تنفذ حاليا بفعالية على المستوى الإقليمي.
- 118- ويتوقع أن يعزز تنفيذ التوصية التالية فعالية وترتيبات الإدارة الرشيدة للمنظمة (WMO) وكفاءتها:

التوصية 7

ينبغي للمؤتمر، بحلول دورته العادية الحادية والعشرين، النظر في تعديل المرفق الثاني باللائحة العامة المتعلقة بوظائف الاتحادات الإقليمية، بهدف تركيزها على مهام أقل، وتحديد الأولويات حيث يمكن تقديم أكبر قيمة مضافة.

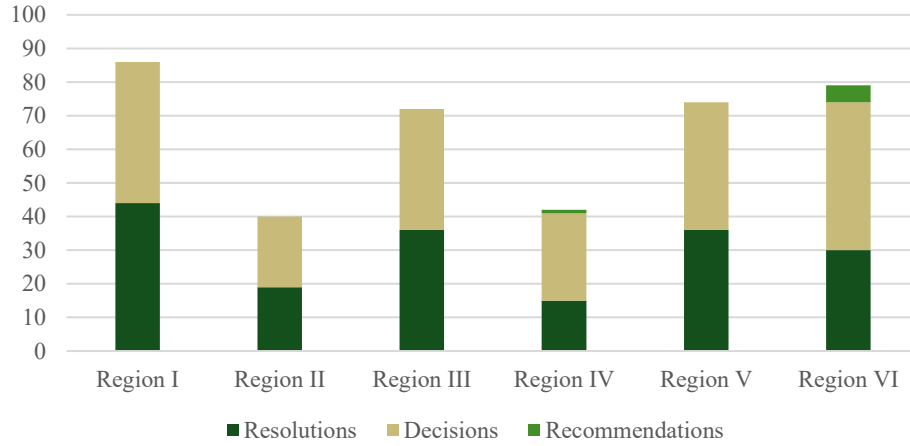
مخرجات الاتحادات الإقليمية والدعم المقدم من المكاتب الإقليمية

- 119- وتركز الاتحادات الإقليمية حاليا بشكل كبير على إنتاج محتوى علمي وفني وعلى إصدار قراراتها ومقرراتها الخاصة. وكما هو مبين في الشكل الثامن، فقد حققت عددا كبيرا من هذه المخرجات منذ عام 2019، ومع ذلك فإن التوصيات الموجهة إلى المؤتمر والمجلس التنفيذي - وهي إحدى وظائفهما الأساسية بموجب الاتفاقية - ضئيلة. وحوالي 60 في المائة من قراراتها تتناول مسائل علمية وتقنية، ونحو 25 في المائة تتعلق بالحوكمة الداخلية. ومنذ عام 2019، أصدرت الاتحادات الإقليمية الستة 180 قرارا و207

مقررات، و3 توصيات فقط - وهي قرارات أكثر من قرارات المؤتمر نفسه خلال نفس الفترة. وبحلول تشرين الثاني/ نوفمبر 2025، ظل نحو 60 في المائة من القرارات و50 في المائة من المقررات ساريا، مما يشير إلى طول الأثر الزمنية للتنفيذ وخطر إثقال كاهل الأعضاء إذا استمرت هذه الخطى.

الشكل الثامن

عدد القرارات والمقررات والتوصيات الصادرة عن الاتحادات الإقليمية منذ عام 2019



المصدر: أعدته وحدة التفتيش المشتركة (JIU)، استنادا إلى بيانات من استبيان المنظمة (2025).

120- ويتطلب النظام الداخلي⁶⁵ من الاتحادات الإقليمية أن تدرج بندا دائما في جدول الأعمال لاستعراض قرارات المجلس التنفيذي ذات الصلة بأعضائها، بيد أن هذا البند لم يعد موجودا عن دورتها في عامي 2024 و2025. ووفقا للردود الواردة في استبيان الشركة، تشير الاتحادات بدلا من ذلك إلى نتائج المؤتمر والمجلس التنفيذي في الديباجة من قراراتها. وفي وكالات متخصصة أخرى تابعة للأمم المتحدة، نادرا ما تصدر الهيئات الإقليمية قرارات، وإذا فعلت ذلك فإنها تقصر عادة قرارا على قرار أو قرارين لكل دورة؛ ويؤدي عملها أساسا إلى اتخاذ قرارات وتوصيات إلى الهيئة التنفيذية أو العليا للمنظمة. حرصا على المواءمة مع وظائف الاتحادات الإقليمية المدرجة في الاتفاقية، ووفقا للممارسات المتبعة في منظومة الأمم المتحدة، يوصي المفتش بأن تتجه الاتحادات الإقليمية نحو إصدار المزيد من التوصيات للمؤتمر والمجلس التنفيذي وأن تقيد من استخدامها للقرارات.

الاتحادات الإقليمية التي ينظر إليها بوصفها محاورا وميسرين رئيسيين لإدارة المنظمة (WMO)، وحلقة وصل حاسمة بالنسبة لكثير من الأعضاء، لكنها تفتقر إلى صلة رسمية بالمكاتب الإقليمية للمنظمة (WMO)

121- وتعمل المكاتب الإقليمية ككيانات رئيسية للأمانة تدعم الاتحادات الإقليمية. وأشار أعضاء كثيرون إلى ضرورة تعزيز الصلات مع هذه المكاتب لضمان مزيد من الدعم

⁶⁵ انظر القسم 6.11.1 من النظام الداخلي للاتحادات الإقليمية، طبعة 2021، وثيقة مطبوع المنظمة رقم 1241.

المباشر للاتحادات وأعضائها والمسؤولين فيها. وأفاد العديد من رؤساء الاتحادات الإقليمية بأن المكاتب تعاني من نقص في الموظفين وغير قادرة على تقديم المساعدة الكافية – وهي مسألة تتفاقم بسبب المسؤوليات الواسعة للرؤساء عبر هياكل الحوكمة المتعددة وأدوارهم الوطنية في الخدمة المدنية. وفي حين أن الطلبات المتعلقة بتوثيق العلاقات مفهومة، يجب أن تكون متوازنة مع خطوط إبلاغ مناسبة لموظفي الأمم المتحدة.⁶⁶ ويمكن تحقيق مزيد من الوضوح بشأن الدعم المقدم من المكاتب الإقليمية من خلال استخدام مؤشرات الأداء الرئيسية لتتبع التقدم المحرز في تنفيذ قرارات ومقررات المؤتمر والمجلس التنفيذي، ذات الصلة بالإقليم، على النحو الذي دعا إليه القرار 8 الصادر عن الدورة الاستثنائية للمؤتمر في عام 2021. وفي القرار نفسه، طلب المؤتمر أيضا إعادة تقييم هيكل وموقع ومهام المكاتب الإقليمية. وظلت فرقة عمل معنية بالاستعراض الشامل للآليات الإقليمية للمنظمة (WMO) التي أنشئت لهذا الغرض نشطة حتى عام 2025،⁶⁷ ومن المتوقع أن ينظر المؤتمر في توصياتها في عام 2027.⁶⁸

122- وأدرجت المكاتب الإقليمية في عملية إعادة هيكلة الأمانة لعام 2025، وقدمت تقاريرها إلى الأمين العام عن طريق مكتب التنسيق الإقليمي منذ كانون الثاني/يناير 2026.⁶⁹ وبما أن التنسيق مع الاتحادات الإقليمية يصبح أولوية، ينبغي أن يكون مواعيد ملاك المكاتب الإقليمية مع احتياجات الاتحادات الإقليمية أمرا محوريا. وفي الوقت نفسه، يجب أن تكفل الهياكل الداخلية عدم معاملة موظفي المكاتب الإقليمية كجهات امتداد للاتحادات الإقليمية أو كمساعدين لرؤساء الاتحادات الإقليمية؛ ويظلون موظفين في الأمانة ملزمين بلائحة موظفي المنظمة (WMO) ومدونة المبادئ الأخلاقية للمنظمة (WMO). وقد تلزم إشراف وتنسيق إضافيين لموازنة الدعم المقدم للاتحادات الإقليمية مع الممارسات المتسقة عبر المناطق. ويوصي المفتش بأن يحدد الأمين العام بشكل أفضل الروابط بين الاتحادات الإقليمية والمكاتب الإقليمية، مع الحفاظ على حدود مناسبة للإبلاغ والمساءلة، مع مراعاة تغطية المكاتب والتعقيد الإقليمي وترسيمها الجغرافي وفقا للمرفق الثاني باللائحة العامة. وينبغي أن تكمل هذه التعديلات الإصلاحات الأوسع نطاقا التي أجريت على الاتحادات الإقليمية المبينة أعلاه.

ب. اللجان الفنية

⁶⁶ انظر المادة 1.3 من النظام الأساسي للموظفين.

⁶⁷ التي أنشأها المجلس التنفيذي في دورته الثانية والسبعين المعقودة في عام 2020 من خلال القرار 2، انظر المجلس التنفيذي: التقرير النهائي الموجز للدورة الثانية والسبعين (EC-PHORS)، اجتماع فيديوي، 28 أيلول/سبتمبر – 2 تشرين الأول/أكتوبر 2020، الوثيقة WMO-No. 1255.

⁶⁸ انظر المجلس التنفيذي: التقرير النهائي الموجز للدورة التاسعة والسبعين، جنيف، 16-20 حزيران/يونيو 2025، الوثيقة مطبوع المنظمة رقم 1378، القرار 12.

⁶⁹ وفي السابق، كانوا يقدمون تقاريرهم إلى نائب الأمين العام.

ملخص القسم

وطبقا لاتفاقية المنظمة (WMO)، من المتوقع أن تشارك اللجان الفنية في المسائل الفنية أكثر مع المؤتمر بدلا من العمل على المجلس التنفيذي. وفي الوقت نفسه، تزيد مشاركة العديد من الهيئات الإدارية بشأن مسائل علمية وفنية متماثلة من خطر الازدواجية والمناقشات غير الضرورية.

النتائج

- خفض إصلاح عام 2019 ثماني لجان فنية إلى لجنتين، لكن معظم الهيئات التي تم إلغاؤها أعيد إنشاؤها فعلياً كهيكل فرعية أو كيانات أخرى.
- كان أقل من نصف أعضاء المنظمة (WMO) ممثلين في الدورات العادية الأخيرة للجنتين الفنييتين.
- التنسيق بين اللجان الفنية والاتحادات الإقليمية لا يعمل على النحو المنشود.
- تفتقر الهيئات الفرعية التابعة للجان الفنية إلى المتطلبات الدنيا للتمثيل الإقليمي.
- لا ترصد الأمانة بما فيه الكفاية أنشطة ونواتج الهيئات الفرعية الثانية والدنيا.
- وجه ثلثا توصيات اللجان الفنية منذ إنشائها إلى المجلس التنفيذي.
- لا تزال المناقشات العلمية والفنية منعزلة بين هيئات الحوكمة المتعددة.

توصية رسمية

- دراسة هيكل الهيئات الفرعية خارج اللجان الفنية واقتراح خيارات لإدماجها في مسارات عمل اللجان الفنية.

نتائج إصلاح 2019

123- ولدى المنظمة (WMO) الآن لجنتان فنيتان حكوميتان دوليتان، هما لجنة البنية التحتية (INFCOM) ولجنة الخدمات (SERCOM)، تحلا محل اللجنتين اللتين كانتا موجودتين قبل عام 2019.⁷⁰ ويساند كل لجنة من اللجان فريق إدارة وتعمل من خلال

⁷⁰ تأسست في عام 2019 بموجب القرار 7 للدورة الثامنة عشرة للمؤتمر، عقب اختتام إصلاح حوكمة المنظمة (WMO)، الذي بدأ في عام 2015. انظر المؤتمر العالمي للأرصاء الجوية:

عدة طبقات من الهيئات الفرعية، بما في ذلك اللجان الدائمة وأفرقة الدراسة وفرق الخبراء والأفرقة الاستشارية وفرق العمل. ودمج إصلاح عام 2019 مجالات الخبرة الثمانية السابقة في خمس لجان دائمة تابعة للجنة الخدمات، ولجنتين تابعتين للجنة البنية التحتية، وواحدة حولت إلى مجلس البحوث، وهو هيئة فرعية تابعة للمؤتمر. وكانت النتيجة المباشرة لإعادة تنظيم اللجان الفنية من ثماني إلى لجنتين هي مطالبة الأعضاء بإعادة التسجيل في اللجنتين الجديدتين، ولكن التمثيل الكامل للأعضاء في اللجنتين الفئيتين لم يتحقق بعد وقت إجراء هذا الاستعراض. بينما يحق لجميع أعضاء المنظمة أن يمثلوا في اللجان الفنية، إلا أن هذا يظل خياراً وليس التزاماً. وفي عام 2025، كان لدى لجنة الخدمات (SERCOM) ولجنة البنية التحتية (INFCOM) مستويات عضوية متطابقة تقريباً (136 عضواً و135 عضواً ممثلاً)، مع استثناءات قليلة.

إدماج المنظورات الإقليمية في عمل اللجان الفنية

124- تتألف كل لجنة من خبراء فنيين يرشحهم الأعضاء، ولكن يتم اختيار بعضهم فقط بعد ذلك للعمل في الهيئات الفرعية. ويقوم رئيس كل لجنة فنية بهذه الاختيارات أو يؤكد تلك الاختيارات، بالتشاور مع فريق الإدارة والأمين العام. وكما سبقت الإشارة إلى ذلك، ينبغي تعزيز المدخلات الإقليمية في هذه الاختيارات. وتشير الردود على الاستقصاءات ومقابلات أصحاب المصلحة إلى أن المنظورات الإقليمية لم تدمج بما فيه الكفاية في عمل اللجان، وأن الإقليم الخامس يعرب عن أدنى مستوى من الرضا.

125- واقترح أصحاب المصلحة عدة طرق لتحسين التنسيق بين الهيئات الإقليمية والهيئات الفنية، بما في ذلك التشاور مع الاتحادات الإقليمية عند وضع خطط عمل اللجان الفنية وتبادل الموضوعات المقبلة للدورات معها. كما لاحظوا وجود تداخل محدود بين الخبراء العاملين في الهيئات الفرعية التابعة للاتحادات الإقليمية والخبراء العاملين في هيئات اللجان الفنية. وحالياً، يتولى المنسقون الفنيون الإقليميون (موظفو الأمانة النشطون في المكاتب الإقليمية) مسؤولية توفير المدخلات لاختيار الخبراء في اللجان الفنية، ولكن المفتش يرى أن هذه مهمة يقودها الأعضاء وينبغي أن تقع على عاتق رؤساء الاتحادات الإقليمية. وينبغي مراقبة تنفيذ هذه المشاورات وتجسيدها في تقرير رؤساء اللجان الفنية المقدم إلى المؤتمر، كما ينبغي تحديد عتبات التمثيل الإقليمي الدنيا في اختصاصات جميع الهيئات الفرعية للجان الفنية.

اعتبارات صنع القرار في المستقبل

126- يبين التحليل المقارن بين الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة أن الهيئات الفنية تقدم تقاريرها في نصفها تقريباً إلى هيئة الإدارة العليا والهيئة التنفيذية على حد سواء؛ وفي الهيئات الأخرى، يوجه تقديم التقارير إلى لجنة واحدة فقط أو تنقسم إلى اللجان. وفي المنظمة (WMO)، على الرغم من أن اللجان الفنية أنشأها المؤتمر، فإنها

التقرير النهائي الموجز للدورة الثامنة عشرة، جنيف، 14-2 حزيران/يونيو 2019، الوثيقة WMO-No. 1236.

تقدم تقاريرها إلى كل من المؤتمر والمجلس التنفيذي. ومنذ عام 2019، أصدرت 58 قراراً و146 مقررًا و112 توصية. وبحلول تشرين الثاني/نوفمبر 2025، ظل ما يقرب من 40 في المائة من القرارات و50 في المائة من المقررات ساريًا، بينما تم تنفيذ جميع التوصيات. ووجه ثلثا هذه التوصيات إلى المجلس التنفيذي. ويوصي المفتش بأن توجه اللجان الفنية نصيب أكبر من توصياتها إلى المؤتمر بالنظر إلى أن هذه الهيئة هي الهيئة التي حددت في الاتفاقية باعتبارها الهيئة الرئيسية المسؤولة عن تحديد اللائحة الفنية.⁷¹

الهيئات الفرعية للجان الفنية

127- وجرى دراسة عدد الهيئات الفرعية التابعة للجان الفنية (102 في أيلول/سبتمبر 2025) بسبب الموارد التي توافرها الأمانة لدعمها. وبموجب اللائحة العامة،⁷² لا يقصد بهذه الهيئات الوجود إلا لفترة ما بين دورات الهيئة الأم لها. وتشير التغذية المرتدة من أصحاب المصلحة إلى أن الاحتفاظ ببعض الهيئات الفرعية قد يكون مدفوعًا بالجمود المؤسسي أكثر من الاعتماد على تقييم مباشر لضرورتها الوظيفية. بالإضافة إلى ذلك، غالبًا ما يتم إنشائها دون النظر الكامل في الآثار المترتبة على التكلفة والتوظيف. وقد سلطت لجنة التنسيق الفني، في تحليلها الذي أجرته في عام 2025،⁷³ الضوء على هذه المسألة التي أصبحت أكثر إلحاحًا نظرًا إلى القيود المالية وتدابير احتواء التكاليف التي اتخذها الأمين العام في عام 2025. وعند إجراء هذا الاستعراض، كانت الأمانة تعد طريقة موحدة لحساب تكاليف إنشاء الهيئات الفرعية، إضافة إلى التكاليف الأوسع نطاقًا لدعم الحوكمة التي ترد بالتفصيل في الفصل الثامن والمرفق السابع. ويدعو المفتش أيضًا إلى تعزيز الإشراف على أنشطة الهيئات الفرعية ومخرجاتها، مشيرًا إلى أن هذه المعلومات المطلوبة للاستبيان المؤسسي لا تكون متاحة بسهولة إلا للهيئات ذات المستوى الأول (اللجان الدائمة) وليس للهيئات التي تحتها.

الروابط بين اللجان الفنية والهيئات الأخرى التي تعالج مسائل علمية وفنية داخل هيكل إدارة المنظمة (WMO)

128- وتتجاوز المناقشات العلمية والفنية في المنظمة (WMO) اللجان الفنية والاتحادات الإقليمية. ولدى المنظمة (WMO) واحد من أكثر هيكل الحوكمة الفنية تعقيدًا بين وكالات الأمم المتحدة المتخصصة، ويشمل هيئات وممارسات متعددة. وبالإضافة إلى اللجنتين الفنيين، تتناول المسائل العلمية والفنية أيضًا هيئتان فرعيتان تابعتان للمؤتمر، وثلاثة أفرقة تابعة للمجلس التنفيذي، وهيئة مشتركة مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو). ويتوقع أن تعالج لجنة التنسيق الفني جميع المسائل الفنية قبل الوصول إلى المجلس التنفيذي. ويرى المفتش أن الهيكل الحالي المتعدد الطبقات مجزأ بشكل مفرط، ويقترح تبسيطه، ربما عن طريق تحويل الأفرقة الفنية التابعة للمجلس

⁷¹ انظر المادة 8 (د) من اتفاقية المنظمة (WMO).

⁷² انظر المادة 27 من اللائحة العامة.

⁷³ (TCC)، "الهيئات الفرعية للهيئات التأسيسية والإضافية"، الوثيقة Doc/TCC-2(2025). 5.2.

التنفيذي إلى هيئات فرعية مشتركة للجان الفنية. وهذا من شأنه أن يسمح للجان بالإشراف على غالبية المناقشات العلمية والفنية وإحاطتها علماً بها.

129- وللمؤتمر هيتان فرعتان تتألف إلى حد كبير من خبراء أكاديميين: مجلس البحوث والفريق الاستشاري العلمي، ويضم مجلس البحوث عضوية أوسع تضم ممثلين عن الاتحادات الإقليمية واللجان الفنية والأفرقة الفنية التابعة للمجلس التنفيذي. وأشار معظم الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات والمجيبون للاستطلاع إلى وجود تداخل بين هاتين الهيئتين وأوصوا بدمجهما - وهو خيار طرح أيضاً في تقييم إصلاح الحوكمة اعتباراً من عام 2022. ويؤكد استعراض الدورات الأخيرة أن جداول أعمالها ومناقشاتها متداخلة إلى حد كبير. ولذا يرى المفتش أنه ينبغي للفريق الاستشاري العلمي ومجلس البحوث دراسة عملية الدمج.

130- ولا يزال النظام الأساسي لمجلس البحوث غير واضح بالنسبة للعديد من أعضاء مجلس الإدارة. وعلى الرغم من تطورها من لجنة فنية سابقة، فإنها لم تعد تتمتع بوضع حكومي دولي، وتعمل بدلاً من ذلك كهيئة استشارية من الخبراء الأكاديميين وممثلي الهيئات التأسيسية للمنظمة (WMO) مكلفة بإصدار توصيات استشارية وقائمة على البحوث تتماشى مع الأهداف الاستراتيجية للمنظمة (WMO) وقرارات مجالس إدارتها. ومع ذلك، يرى العديد من أصحاب المصلحة أنها مكافئة للجنة الفنية. يوصي المفتش بتوضيح نظامه الأساسي وإعادة التأكيد على أنه هيئة استشارية - وليست هيئة تأسيسية.

131- ويتوقع أن يعزز تنفيذ التوصية التالية التعاون والتنسيق، فضلاً عن فعالية ترتيبات المنظمة المتعلقة بالإدارة الرشيدة:

التوصية 8

ينبغي للمجلس التنفيذي أن ينشئ، في موعد أقصاه دورته العادية في عام 2028، فرقة عمل لاستعراض الهيئات الفرعية المكلفة بولايات علمية وفنية، وإعداد توصيات للمؤتمر بشأن الخيارات المتاحة لإدماجها في مسارات عمل اللجان الفنية.

جيم - المسائل الشاملة

ملخص الفصل

وينبغي زيادة تبسيط عمليات التخطيط الاستراتيجي، وينبغي ترتيب دورات مجلس الإدارة بحيث تقدم بعضها البعض علماً في الوقت المناسب وبطريقة منسقة.

النتائج

- تتدخل حالياً ثلاث عمليات للتخطيط الاستراتيجي.
- سلط أصحاب المصلحة الضوء باستمرار على التسلسل الضعيف لدورات مجلس الإدارة في المقابلات والردود على الاستطلاع.
- يوضح مسار الحوكمة لمبادرة الإنذار المبكر للجميع تعقيد التنسيق والإجراءات المرهقة اللازمة للتوصل إلى اتفاق بين الأعضاء.

مؤسسة صغيرة ذات هيكل حوكمة بالغ التعقيد

132- ويبين استعراض لهيكل حوكمة المنظمة (WMO) (انظر المرفق الأول) مستوى من التعقيد غير متناسب مع حجم أمانة المنظمة (340 موظفاً تقريباً) وميزانياتها السنوية المقدرة بالاشتراكات البالغة 70 مليون فرنك سويسري تقريباً. ويعكس نموذج الحوكمة للمنظمة (WMO)، من حيث التركيز الإقليمي، نموذج المنظمة (WMO)، وهو يشبه من الناحية الفنية نموذج اليونسكو - وكلاهما أكبر بكثير من 10 مرات من حيث الميزانية من المنظمة (WMO).⁷⁴ وتوضح عمليات التخطيط الاستراتيجي أيضاً هذا التعقيد: فكل من الأمانة واللجان الفنية والاتحادات الإقليمية تدير دورات التخطيط الخاصة بها، وتنتج طبقات متعددة من الوثائق الاستراتيجية والتشغيلية. وتتألى التوجيهات رفيعة المستوى من الخطة الاستراتيجية للمنظمة (WMO) وخطط عملها الإقليمية وبرامج اللجان الفنية، بينما يظل التنفيذ مدفوعاً بالخطة التشغيلية للمنظمة (WMO) وخطط التشغيل الإقليمية وخطط عمل اللجان الفنية.

133- وتحدد الخطة الاستراتيجية للمنظمة (WMO)، التي أعدتها الأمانة واعتمدها المؤتمر، الأهداف الشاملة للمنظمة. وتحدد الخطة التشغيلية للمنظمة (WMO) بالفعل المساهمات المتوقعة من اللجان الفنية والاتحادات الإقليمية. ولئن كان من المتوقع أن تتبع الخطة الاستراتيجية المقبلة عملية تصاعدية تبدأ على المستوى الإقليمي، يقترح المفتش إعادة تقييم الحاجة إلى وثائق استراتيجية إضافية للاتحادات الإقليمية واللجان الفنية، والإبقاء على مواعيد خططها التشغيلية مع الوثائق الرفيعة المستوى.

⁷⁴ فعلى سبيل المثال، تبلغ الميزانية السنوية لمنظمة الصحة العالمية 3.4 مليار دولار أمريكي، ويعمل بها أكثر من 9000 موظف. وتبلغ الميزانية السنوية لليونسكو حوالي 900 مليون دولار أمريكي، ويعمل بها أكثر من 2500 موظف.

134- تقدم مبادرة نظم الإنذار المبكر للجميع مثالا على إنجاز ملحوظ تحقق وتمت الموافقة عليه في عملية حوكمة مجزأة ومطولة ومعقدة. ويرد في المرفق السابع تفاصيل تعقيد ومكائد ترتيبات الحوكمة في المنظمة (WMO) من حيث تطبيقها على هذه المبادرة البارزة. استغرق الأمر ما لا يقل عن ثلاث سنوات وأكثر من 10 مداولات عبر مجالس الإدارة قبل التوصل إلى خارطة طريق مستقرة للتنفيذ. ويدعو المفتش إلى تعزيز التنسيق بين الهيئات الإدارية، والذي يتحقق من خلال تحديد الجهات الفاعلة المسؤولة عن متابعة القرارات والمقررات التي اعتمدها المؤتمر والمجلس التنفيذي بوضوح.

تسلسل أكثر اتساقا للدورات بين الهيئات الإدارية

135- يتطلب ترتيب الدورات وتنسيقها عبر الهيئات الإدارية المترابطة اهتماما وثيقا. وينبع هذا التحدي من العدد الكبير من الهيئات المعنية (انظر المرفق الأول) وكون فرق مختلفة من الأمانة تدعم كيانات مختلفة (انظر الفصل الثامن). وكحد أدنى، ينبغي وضع جدول زمني لدورات الهيئات التأسيسية – المجلس التنفيذي والاتحادات الإقليمية واللجان الفنية – بحيث تقدم معلومات فيما بينها وتتماشى مع الأعمال التحضيرية للمؤتمر، مع مراعاة الحد الأدنى من الوقت اللازم لتعميم الوثائق.

136- حدد المجيبون للدراسة الاستقصائية والأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات أن تسلسل دورات الاتحادات الإقليمية فيما يتصل بالهيئات الأخرى هو التحدي الأكبر. ويشدد المفتش على ضرورة وجود فترات كافية بين الدورات لضمان أن يتسنى للمشاركين في الدورات اللاحقة أن يستعرضوا وأن يفهموا نتائج الدورات السابقة بشكل سليم.

سادسا لجان المجلس التنفيذي وفرق العمل التابعة له

ملخص الفصل

وقد يؤدي التداخل في عضوية المجلس التنفيذي ومعظم هيئاته الفرعية إلى الحد من تنوع الآراء. وفي الوقت نفسه، تظهر أيضا أوجه تداخل في نشاط بعض الهيئات الفرعية، مما يؤدي إلى ازدواجية في العمل من شأنه أن يستفيد من مواصلة التبسيط.

النتائج

- خلال الفترات الخمس الأخيرة الواقعة بين دورات المؤتمر، كان لدى المجلس التنفيذي ما يتراوح من 11 إلى 13 هيئة فرعية نشطة.
- تستمد عضوية هذه الهيئات الفرعية إلى حد كبير من المجلس التنفيذي نفسه، بما في ذلك الأعضاء وأعضاء الجهاز الرئاسي والمراقبون.
- سلط العديد من الذين أجريت معهم المقابلات والمشاركين في الاستطلاع الضوء على الازدواجية وعدم الكفاءة بين اللجنة الاستشارية للسياسات ولجنة التنسيق الفني، التي تتداخل عضويتها وبنود جدول الأعمال إلى حد كبير.
- تعكس ولاية فرقة العمل المعنية بالتعديلات الموصى بها على الخطة الاستراتيجية والتشغيلية للمجلس التنفيذي المنشأة في عام 2025 للفترة 2026-2027 ولاية اللجنة الاستشارية للسياسات.

توصية رسمية

- دمج اللجنة الاستشارية للسياسات ولجنة التنسيق الفني في هيئة مشتركة واحدة ذات ولاية شاملة على التنسيق الفني والتخطيط الاستراتيجي.

137- وبما أن جميع الهيئات التأسيسية والإضافية للمنظمة (WMO) تستطيع إنشاء هيئات فرعية خاصة بها، فإن هيكل إدارة المنظمة يتغير باستمرار. وكان لدى المجلس التنفيذي، وقت إجراء الاستعراض، أكبر عدد من الهيئات الفرعية من المستوى الأول عبر جميع الهيئات التأسيسية.

زيادة مطردة في عدد الهيئات الفرعية

138- وزاد عدد الهيئات الفرعية التابعة للمجلس التنفيذي منذ عام 2000 (انظر الشكل التاسع أدناه). وتناولت الجهات النشطة في عام 2025 الموضوعات الإدارية (2)،⁷⁵ والرقابة (1)،⁷⁶ والحوكمة (277)، والتخطيط الإستراتيجي (2)،⁷⁸ والمسائل العلمية والفنية (4).⁷⁹ يرحب المفتش باعتماد النظام الداخلي الموحد للمجلس التنفيذي وجميع هيئاته الفرعية في عام 2023⁸⁰، ويرى في ذلك ممارسة جيدة لتبسيط ترتيبات الحوكمة في العديد من الهيئات الفرعية. وبخلاف لجنة المراجعة والرقابة (انظر الفصل السابع لمزيد من التفاصيل)، فإن العضوية الأساسية لكل هيئة فرعية أخرى تابعة للمجلس التنفيذي تنتمي أساساً من أعضاء المجلس التنفيذي.

⁷⁵ اللجنة التأديبية ولجنة المعاشات التقاعدية للموظفين.

⁷⁶ لجنة المراجعة والرقابة.

⁷⁷ فرقة العمل المعنية بالانتخابات والتعيينات؛ وفرقة العمل المعنية بالاستعراض الشامل للمفهوم الإقليمي للمنظمة (WMO).

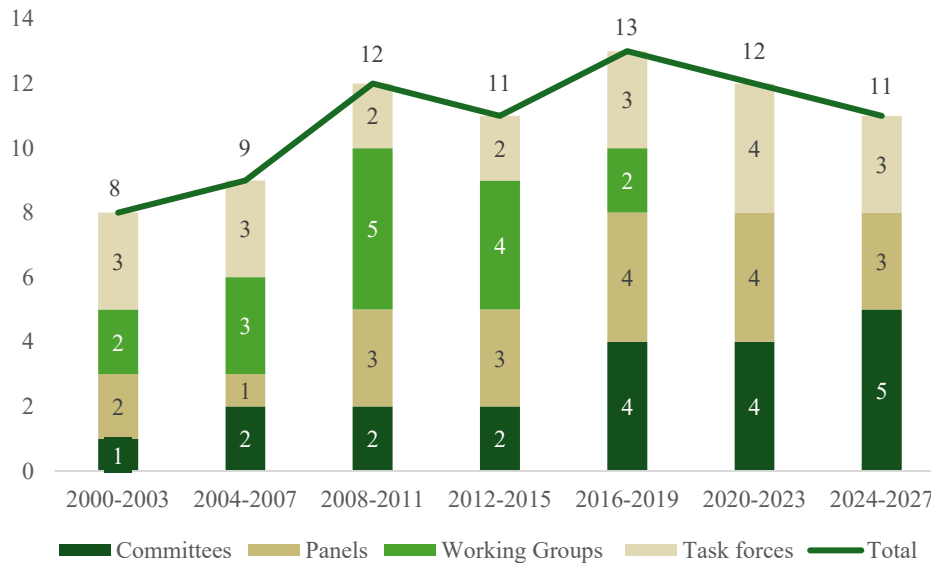
⁷⁸ اللجنة الاستشارية للسياسات؛ فرقة العمل المعنية بالتعديلات الموصى بها على الخطة الاستراتيجية والخطة التشغيلية للفترة 2026-2027.

⁷⁹ فريق التنسيق الفني؛ فريق تطوير القدرات؛ فريق تنسيق المسائل الهيدرولوجية؛ والفريق المعني بالرصدات والبحوث والخدمات في المنطقتين القطبيتين والمناطق الجبلية العالية.

⁸⁰ كما يشمل هذا النظام الداخلي اللجنة الاستشارية المالية بوصفها هيئة تقدم تقاريرها إلى المجلس التنفيذي حتى وإن كانت تابعة للمؤتمر.

الشكل التاسع

تطور الهيئات الفرعية التابعة للمجلس التنفيذي



المصدر: أمانة المنظمة (WMO) (2025).

139- وأعرب أغلبية أصحاب المصلحة في المقابلات والمشاركين في الدراسة الاستقصائية التي أجرتها وحدة التفتيش المشتركة عن شواغلهم بشأن ازدواجية المهام بين اللجنة الاستشارية للسياسات ولجنة التنسيق الفني. أنشئت اللجنة الاستشارية للسياسات⁸¹ لإسداء المشورة بشأن المسائل المتعلقة بالاستراتيجية والسياسات، بينما كان القصد من لجنة التنسيق الفني ربط المجلس التنفيذي بالهيئات الفنية التابعة للمنظمة. أنشئت كلتا الهيئتين في عام 2018 وعقدت أولى دورتيهما في عام 2020. وفي حين أن ولاياتهم محددة بوضوح على الورق، فإن ثلث المشاركين في الدراسة الاستقصائية فقط فهموا ولاياتهم تماما، وشعر 40 في المائة منهم بعدم إحاطتهم بالمعلومات الكافية عن عضويتهم.

140- وتداخل عضوية اللجنتين تداخلا كبيرا (انظر الجدول 1 أدناه). ويتحول ازدواجية العضوية إلى ازدواجية في الولايات، لأن الأعضاء أنفسهم قد يميلون إلى إثارة نفس المسائل. رأى حوالي ربع المجيبين على الدراسة الاستقصائية التي أجرتها وحدة التفتيش المشتركة أن عضوية لجنة التنسيق الفني غير كافية، وقال خمس الأشخاص نفس الشيء عن اللجنة الاستشارية للسياسات. وفي الممارسة العملية، تناولت اللجنتان موضوعات تبدو أنها خارج نطاق اختصاصاتهما الرسمية، وفقا للمهام التي أسندتها إليهما المجلس

⁸¹ المنظمة (WMO)، "تقرير الأمين العام"، الوثيقة Cg-19/INF.2.2، الواردة في التقرير المرحلي: معلومات أساسية تدعم أعمال الدورة التاسعة عشرة للمؤتمر العالمي للأرصاء الجوية (2023).

التنفيذي: وفي عام 2025، ناقشت اللجنة الاستشارية للسياسات مسائل علمية وفنية، بينما تناولت لجنة التنسيق الفني مسائل التخطيط الاستراتيجي. ومنذ عام 2024، عقدت هذه الهيئات دورات مشتركة حول مواضيع مشتركة - وهو نهج يعكس الترابط الطبيعي بين العلم والاستراتيجية في وكالة متخصصة.

الجدول 1

تحليل مقارن لعضوية اللجنة الاستشارية للسياسات ولجنة التنسيق الفني ومواضيع المناقشة في عام 2025

عضويه	اللجنة الاستشارية للسياسات	لجنة التنسيق الفني
رؤساء الاتحادات الإقليمية	رؤساء الاتحادات الإقليمية	رؤساء الاتحادات الإقليمية
رؤساء اللجان الفنية	رؤساء اللجان الفنية	رؤساء اللجان الفنية
رئيس مجلس البحوث	رئيس مجلس البحوث	رئيس مجلس البحوث
رئيس لجنة التنسيق الفني	رئيس لجنة التنسيق الفني	رئيس أي هيئة أخرى ينشئها المؤتمر أو المجلس التنفيذي
12 عضوا من أعضاء المجلس التنفيذي كحد أقصى، يعينهم المجلس التنفيذي بناء على مقترح من الرئيس،	12 عضوا من أعضاء المجلس التنفيذي كحد أقصى، يعينهم المجلس التنفيذي بناء على مقترح من الرئيس،	بناء على دعوة من رئيس لجنة التنسيق الفني
النقاط التي تناولت خلال المداولات في عام 2025 (أ)	النهج إزاء الخطة الاستراتيجية للفترة 2031-2028	المسائل التي تؤثر على تنفيذ الخطة الاستراتيجية
المسائل العلمية والفنية: مبادرة الإنذار المبكر للجميع؛ المراقبة العالمية؛ لغازات الاحتباس الحراري؛ الذكاء الاصطناعي	المسائل العلمية والفنية: مبادرة الإنذار المبكر للجميع؛ المراقبة العالمية؛ لغازات الاحتباس الحراري؛ الذكاء الاصطناعي	المسائل العلمية والفنية: مبادرة الإنذار المبكر للجميع؛ البرامج الرئيسية
توصيات فرقة العمل المعنية بالانتخابات والتعيينات معايير مكان المكاتب الإقليمية وتوفير الموارد لها	توصيات فرقة العمل المعنية بالانتخابات والتعيينات معايير مكان المكاتب الإقليمية وتوفير الموارد لها	استعراض الهيئات الفرعية التابعة للجنة الفنية والاتحادات الإقليمية ومجلس البحوث

المصدر: من إعداد وحدة التفتيش المشتركة (JIU) (2026).

¹ المنظمة (WMO)، "تقرير رؤساء اللجان التي تقدم تقاريرها إلى المجلس التنفيذي"، الوثيقة 79/INF-EC. 2.3(4)، في التقرير المرحلي: معلومات أساسية تدعم أعمال الدورة التاسعة والسبعين للمجلس التنفيذي (2025).

141- وقد ينظر إلى اللجنة الاستشارية للسياسات، التي يرأسها الرئيس وتتألف من ما يصل إلى 12 عضواً من أعضاء المجلس التنفيذي يعينهم المؤتمر، على أنها مؤثرة للغاية في تشكيل قرارات المجلس التنفيذي بسبب التداخل الكبير في العضوية.

142- وسيعمل دمج اللجنة الاستشارية للسياسات (PAC) ولجنة التنسيق الفني (TCC) على تعزيز التنسيق العلمي والتخطيط الاستراتيجي والحد من الازدواجية. وينبغي أن تمتد العضوية إلى ما هو أبعد من المجلس التنفيذي لضمان المشاركة الإقليمية الواسعة، بما في ذلك الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً والبلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا من أجل السعي إلى تحقيق التوازن بين الجنسين. وللحفاظ على الفصل بين الأدوار وتنويع وجهات النظر، ينبغي أن يكون للهيئة المشتركة والمجلس التنفيذي رؤساء مختلفون. ويمكن أن تشمل ولايتها أيضاً مراقبة الأداء التنظيمي في تنفيذ الخطة الاستراتيجية، وهو مجال لم يتم إسناده بوضوح حالياً إلى أي هيئة إدارة.

143- ويتوقع أن يعزز تنفيذ التوصية التالية فعالية ترتيبات المنظمة الخاصة بالإدارة الرشيدة:

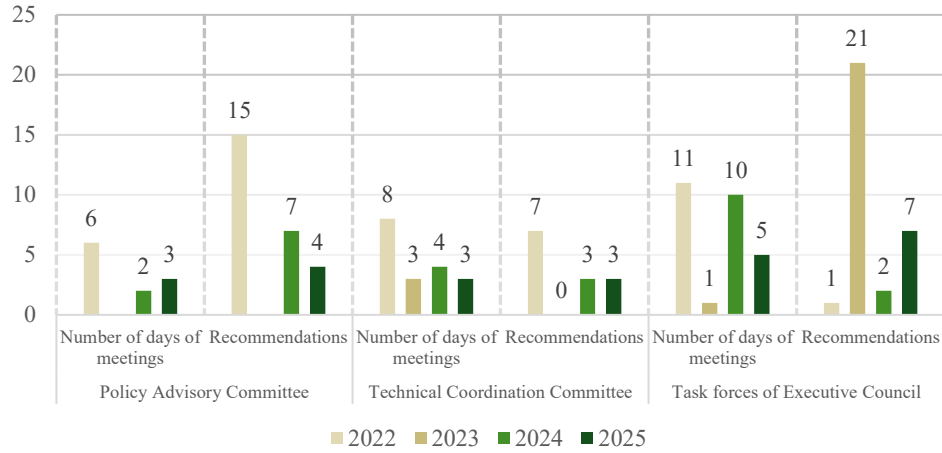
التوصية 9

ينبغي للمجلس التنفيذي أن ينظر، في موعد أقصاه دورته العادية في عام 2028، في إمكانية دمج اللجنة الاستشارية للسياسات (PAC) ولجنة التنسيق الفني (TCC) في هيئة مشتركة واحدة ذات ولاية شاملة تتولى التنسيق الفني والتخطيط الاستراتيجي.

144- وإلى جانب الازدواجية المحتملة بين اللجنة الاستشارية للسياسات ولجنة التنسيق الفني، يوجه المفتش الانتباه إلى استخدام فرق العمل التابعة للمجلس التنفيذي، الأمر الذي قد يضيف مزيداً من الازدواجية إلى هيكل الهيئة الفرعية المزدحم بالفعل. وكما يتضح من الشكل العاشر أدناه، فإن عدد الأيام السنوية لعقد الدورات والنواتج التي تنتجها هذه الهيئات، والموجهة جميعها إلى المجلس التنفيذي، هي أعداد كبيرة.

الشكل العاشر

طول الدورات والنواتج التي تنتجها الهيئات الفرعية التابعة للمجلس التنفيذي: اللجان وفرق العمل



المصدر: أعدته وحدة التفتيش المشتركة (JIU)، استنادا إلى بيانات من استبيان المنظمة (2025).

145- وخلال الدورة الاستثنائية للمجلس التنفيذي المعقودة في تشرين الأول/ أكتوبر 2025، أنشئت فرقة عمل جديدة للتوصية بإجراء تعديلات على الخطة الاستراتيجية والخطة التشغيلية للفترة 2026-2027 استجابة لتحديات السيولة التي تواجه المنظمة (WMO). وعلى الرغم من أن هذا العمل يندرج ضمن اختصاص التخطيط الاستراتيجي للجنة الاستشارية للسياسات، إلا أن فرقة العمل اختلفت اختلافا كبيرا من حيث تشكيلها: فقد ضمت ستة أعضاء من غير أعضاء المجلس التنفيذي، وخمسة أعضاء في المجلس التنفيذي ليسوا أعضاء في اللجنة الاستشارية للسياسات، ولم يرأسها رئيس المنظمة (WMO). وأدى إنشاء هيئة جديدة بدلا من استخدام هيئة قائمة إلى تكثيف التساؤلات حول استمرار أهمية اللجنة الاستشارية للسياسات. ويوصي المفتش باستخدام تلك الهيئات عوضا عن إنشاء هياكل جديدة، عندما تقع مواضيع فرق العمل المقبلة ضمن ولايات الهيئات القائمة.

سابعاً - الرقابة في مجال الإدارة الرشيدة

ملخص الفصل

لا تستطيع اللجنة الاستشارية المالية، بعصويتها المفتوحة وفي ولايتها الاستشارية، أن تلبى احتياجات الرقابة الكاملة للمؤتمر والمجلس التنفيذي. وينبغي أن تكون عضويتها مستقرة وتمثيلية جغرافيا وأن يعينها المؤتمر بشكل

مستقل. وينبغي أن تقع وظائف الرقابة الرئيسية، مثل الموافقة على موثيق الرقابة وتعيين أو عزل مراجعي الحسابات الخارجيين ورؤساء الرقابة، على عاتق الهيئات الحكومية الدولية. وأخيراً، ينبغي مواءمة ولاية لجنتي الرقابة الحاليتين وخطوط الإبلاغ الخاصة بهما (أي اللجنة الاستشارية المالية ولجنة المراجعة والرقابة) للحد من الازدواجية وضمان إطار رقابي متسق.

النتائج

تفتقر اللجنة الاستشارية المالية إلى تفويض يحدد لها المسؤولية والمساءلة عن الرقابة، وهي لا تزال استشارية بحتة.

- تنشأ شواغل تتعلق بالاستقلالية والمساءلة عن تكوين اللجنة الاستشارية المالية، حيث يلعب الأعضاء الأساسيون أدواراً إدارية متضاربة، وتمنع العضوية المفتوحة إسناد المسؤوليات وتحقيق التوازن الجغرافي.

تظهر نتائج الدراسة الاستقصائية أن كلا من اللجنة الاستشارية المالية ولجنة المراجعة والرقابة ينظر إليهما على أنهما أقل فعالية في الوفاء بمسؤولياتهما في مجال الرقابة والمساءلة مقارنة بالمؤتمر أو المجلس التنفيذي.

- لا يوافق على ميثاق مكتب الرقابة الداخلية من قبل هيئة إدارة تمثل الأعضاء.

توصية رسمية

- مراجعة اختصاصات اللجنة الاستشارية المالية لتحويلها إلى لجنة متوازنة إقليمياً تتألف من أعضاء منتخبين مسؤولين عن الإشراف الشامل على الأعمال الفنية والإدارية للأمانة، نيابة عن المؤتمر والمجلس التنفيذي.

146- ويمثل الرقابة والمساءلة عنصرين أساسيين من عناصر الإدارة في وكالات الأمم المتحدة المتخصصة، التي تنشئ لجان مالية وميزانية ومراجعة الحسابات أو الرقابة – مدعومة بلائحتها العامة والمالية – لتوفير استعراضات مستقلة للنزاهة المالية، واستخدام الاشتراكات المقررة، وأداء البرامج.

147- الرقابة مهمة رئيسية للهيئات الرئاسية في الأمم المتحدة لضمان مساءلة الأمانة أمام الدول الأعضاء عن تمويلها وعن الوفاء بالولاية المتفق عليها. ويشمل ذلك الإشراف المالي واستعراض تقارير الرقابة ونتائج مراجعة الحسابات فضلاً عن الاضطلاع بدور الأداء في وضع الخطط الاستراتيجية واستعراض الأداء التشغيلي ونتائج البرامج. ونظراً لأن الهيئات الإدارية العليا لا تجتمع إلا بوتيرة أقل، فإن هذه اللجان، التي يتوقع من

أعضائها المنتخبين أن يجلبوا خبرات ملائمة، تقدم بانتظام تقارير إلى الهيئة التنفيذية لضمان تقديم توجيهات متخصصة في الوقت المناسب. وتكمل اللجان الاستشارية المستقلة للمراجعة أو الرقابة، المكونة من خبراء رقابة، هذا الهيكل بإسداء المشورة للهيئات الإدارية والرؤساء التنفيذيين وبتقديم نظرة شاملة للمشاهد الرقابي في المنظمة.

148- كما ذكر في الفصل الرابع، فإن الوظيفة الرقابية للمؤتمر والمجلس التنفيذي غير كافية أو واضحة حالياً في الوثائق الأساسية للمنظمة (WMO). وعلاوة على ذلك، فإن إطار الحوكمة الذي تؤدي فيه هذه الوظيفة إطار معقد، وليس محدداً بوضوح في جميع الأحيان، بل يمثل تكراراً في كثير من الأحيان. والواقع أن المؤتمر والمجلس التنفيذي يحظيان بدعم هيئتين فرعيتين، هما اللجنة الاستشارية المالية (الهيئة الفرعية التابعة للمؤتمر) ولجنة المراجعة والرقابة (الهيئة الفرعية التابعة للمجلس التنفيذي) - وكلاهما هيئتان استشاريتان فيما يتعلق بمسائل الرقابة.

149- يتمثل الغرض العام من اللجنة الاستشارية المالية في إسداء المشورة للمؤتمر والمجلس التنفيذي فيما يتعلق بالقدرة على تحمل تكاليف الميزنة القائمة على النتائج واستدامتها وتنفيذها وبشأن المسائل المالية للمنظمة. وتشمل وظيفته الإشرافية ما يلي: (أ) استعراض تقارير هيئات الرقابة الداخلية أو الخارجية، (ب) مراقبة التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات ذات الصلة، (ج) استعراض المعلومات المتعلقة بالموارد المالية والبشرية.⁸²

150- يتمثل الغرض من لجنة المراجعة والرقابة في إسداء المشورة وتقديم التوصيات إلى المجلس التنفيذي والأمين العام بشأن المسائل المتعلقة بالإدارة المالية وإعداد التقارير المالية ونظم الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر وعمليات المراجعة والتقييم ومراقبة الامتثال للقواعد واللوائح المالية والسياسات المتعلقة بالأخلاقيات. وتشمل وظيفته الإشرافية مجموعة واسعة من المسؤوليات والواجبات، بما في ذلك: (أ) الاستعراض والمشورة بشأن الإدارة المالية وإعداد التقارير المالية، والمحاسبة، وإدارة المخاطر، ومراجعة الحسابات الداخلية، والتحقيق، والتقييم، والرقابة الداخلية، وسياسات الأخلاقيات؛ (ب) تقييم أداء وفعالية مهام مراجعة الحسابات الداخلية والخارجية؛ (ج) استعراض المخاطر التنظيمية، بما في ذلك المخاطر المتعلقة بنظم تكنولوجيا المعلومات؛ (د) استعراض جميع التقارير المقدمة من هيئات الرقابة الخارجية أو الداخلية وخطة تنفيذ التوصيات ذات الصلة؛ (هـ) تقديم الدعم والمشورة فيما يتعلق بالتحقيقات التأديبية ضد الأمين العام؛ (و) ترتيبات استعراض منع الاحتيال.⁸³

⁸² الاختصاصات التي اعتمدت لأول مرة في عام 1987، انظر المؤتمر العالمي العاشر للأرصاء الجوية: التقرير الموجز مع القرارات، جنيف، 28-4 أيار/مايو 1987، وثيقة المنظمة رقم 681؛ أحدث تغييرات يرجع تاريخها إلى الدورة التاسعة عشرة للمؤتمر في عام 2023، انظر المؤتمر العالمي للأرصاء الجوية: التقرير النهائي الموجز للدورة التاسعة عشرة، جنيف، 22 أيار/مايو - 2 حزيران/يونيو 2023، الوثيقة WMO-No. 1326.

⁸³ الاختصاصات التي اعتمدت لأول مرة في عام 2004، انظر المجلس التنفيذي: الدورة السادسة والخمسون - التقرير النهائي الموجز مع القرارات، جنيف، 18-8 حزيران/يونيو

151- وتنشأ عدة مسائل ومخاطر مع الترتيبات الحالية في الاضطلاع بمهام الحوكمة والرقابة والمساءلة، على النحو المبين أدناه.

A. اللجنة الاستشارية المالية

الوضع في هيكل الحوكمة وصنع القرار في المنظمة

152- وتقدم اللجنة الاستشارية المالية تقاريرها إلى كل من المؤتمر والمجلس التنفيذي. بيد أن اللجنة هي الأكثر انخراطاً مع اللجنة الأخيرة – إذ لا تعرض تقاريرها في الجلسات العامة للمؤتمر ولكن لا يتم إطلاعها على الأعضاء إلا لأغراض إعلامية. وفي المجلس التنفيذي، تقدم اللجنة توصياتها لاتخاذ أعضائها لاتخاذ مزيد من الإجراءات واتخاذ قرارات.

153- ويعني التصرف بصفة استشارية أنه يمكن للمجلس التنفيذي أن يعيد صياغة التوصيات التي تقدمها اللجنة. ويثير هذا الوضع العديد من الشواغل لأن اللجنة الاستشارية المالية هيئة حكومية دولية تضم ممثلين للأعضاء يقدمون تقاريرها إلى أعضاء المجلس التنفيذي بصفتهم الشخصية. وبالإضافة إلى ذلك، يجوز للهيئات المكافئة في اللجنة الاستشارية المالية، في بعض الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، إصدار توصيات موجهة مباشرة إلى الرئيس التنفيذي للمنظمة، دون أن تضطر إلى عرضها على أي هيئة إدارة أخرى لتصديقها (انظر المرفق الثالث). وتمنح هذه السلطة من خلال الوضع الحكومي الدولي للجنة المعنية الذي يمثل آراء أعضائها، ومن خلال المهارات والخبرات المحددة لأعضاء هذه اللجان بشأن مسائل الرقابة والإدارة المالية.

العضوية المفتوحة في اللجنة الاستشارية المالية: إتاحة الفرص لآراء متنوعة ولكنها تضعف مساءلة الأعضاء

154- وتجعل عضوية اللجنة الاستشارية المالية المنظمة (WMO) استثناء من بين الهيئات المماثلة في الوكالات المتخصصة الأخرى التابعة للأمم المتحدة.⁸⁴ ويتألف هيكل اللجنة من سبعة أعضاء أساسيين وعضوية مفتوحة، مع فتح الدورات أمام جميع الأعضاء المهتمين بحضورها. والأعضاء الأساسيون هم رئيس المنظمة (WMO) ورؤساء الاتحادات الإقليمية الستة. ويوفر ذلك هيئة إدارة أخرى تتألف من مديري المرافق الوطنية للأرصاء الجوية أو الأرصاد الجوية الهيدرولوجية (NMHSs) مكلفين أيضاً بالعمل في لجان أخرى متعددة (انظر الفصل الثالث). وعلى الرغم من أن العضوية المفتوحة قد

2004، الوثيقة WMO رقم 977؛ أحدث تغيير يرجع إلى الدورة الثانية والسبعين للمجلس التنفيذي في عام 2020، انظر المجلس التنفيذي: التقرير النهائي الموجز للدورة الثانية والسبعين (EC-PHORS)، مؤتمر بيبو، 28 أيلول/سبتمبر - 2 تشرين الأول/أكتوبر 2020، الوثيقة WMO-No. 1255.

⁸⁴ ومن بين الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، لدى الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU) فقط ترتيبات مماثلة لمجلس إدارته التي تعادل اللجنة الاستشارية المالية. انظر المرفق الثالث لمزيد من التفاصيل.

تعزز مجموعة متنوعة من وجهات النظر، فإنها تقلل أيضا من الشعور بالمساءلة الفردية لدى الأعضاء. وقد يساعد ذلك أيضا في تفسير الأسباب التي تجعل أقل من نصف المجيبين على الدراسة الاستقصائية التي أجرتها وحدة التفتيش المشتركة (JIU) يرون أن اللجنة الاستشارية المالية تتعامل بفعالية مع الرقابة والمساءلة في أمانة المنظمة (WMO).

155- وعند تحليل المشاركة في مختلف دورات اللجنة الاستشارية المالية (منذ دورتها الحادية والأربعين في عام 2022)، بلغ الممثلون ما متوسطه 28 عضوا، حضر من بينهم 22 عضوا ثلاث دورات على الأقل من الدورات الخمس الأخيرة. وكان الأعضاء الذين حضروا اللجنة الاستشارية المالية في الغالب من الإقليمين الثاني والسادس، وأقلها الإقليمان الثالث والخامس تمثيلا. وهذا يشير إلى أن المشاركة مفتوحة والحضور مستقر نسبيا؛ وهو يفتقر إلى التوازن الإقليمي ووجهات النظر المتنوعة.

156- وفي السيناريو الذي تسند فيه اللجنة الاستشارية المالية مسؤولية إضافية، ينبغي تغيير عضويتها إلى نموذج مغلق ينتخب فيه المؤتمر الأعضاء العاملين في اللجنة أثناء فترات ما بين الدورات. وفي هذا الإطار، من الأهمية بمكان أن يكون هناك توزيع إقليمي للمقاعد من أجل ضمان التمثيل المتوازن لأراء الأعضاء. وأيضا، قصد الحد من التمثيل المتبادل في الهيئات الإدارية على النحو المبين في الفصل الثالث، ينبغي عدم ضم رؤساء الاتحادات الإقليمية كأعضاء في هذه اللجنة. ولدى وكالات متخصصة أخرى تابعة للأمم المتحدة لجان مالية وميزانية رقابة تضم عددا متساويا من الممثلين الإقليميين، اثنان على الأقل لكل إقليم، بالإضافة إلى رئيس ونائب رئيس. وغالبا ما يشغلون مناصبهم لفترة سنتين واحدة، مع خيار إعادة انتخابهم لفترة إضافية واحدة، مما يتيح الاستمرارية والفرصة أيضا لترتيب فترات العضوية. وكما ورد في توصية غير رسمية صادرة عن استعراض الوحدة (JIU) للميزنة في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة،⁸⁵ ينبغي أن يكون هناك توقع بأن يقدم الأعضاء المنتخبون ممثلين للعمل في اللجنة الاستشارية المالية لديهم خلفيات في مسائل المالية أو الرقابة.

المسؤوليات والترتيبات العملية لدورات اللجنة

157- وتشمل الاختصاصات الحالية للمنظمة (اللجنة الاستشارية المالية على نطاق واسع المسائل المتعلقة بالميزانية والشؤون المالية ومسألة تخصيص الموارد، فضلا عن استعراض التقارير الواردة من هيئات الرقابة الداخلية والخارجية وخطط تنفيذ التوصيات ذات الصلة، ولكنها تستبعد تقارير الأداء التنظيمي وتخطيط التقييم. ولا يشمل دوره الرقابي رسميا إدارة المخاطر أو الرقابة الداخلية أو الأخلاقيات أو استعراض موثائق وخطط مراجعة الحسابات المسندة حاليا كمهام إلى لجنة المراجعة والرقابة. إلا أن هذه الأخيرة هيئة خبراء استشارية مستقلة وليست هيئة حكومية دولية تمثل الأعضاء. وكحد أدنى، ينبغي توسيع مسؤوليات اللجنة الاستشارية المالية لتشمل الإبلاغ عن الأداء وإدارة المخاطر والرقابة الداخلية، لا سيما نظرا إلى إدماج وظائف الرقابة في اختصاصاتها منذ عام 2023، والتي كانت تمتلكها في السابق لجنة المراجعة والرقابة فقط.

⁸⁵ انظر الفقرة 75 من التقرير (Part I) REP/2024/3/JIU.

158- والترتيب الحالي الذي يرأس بموجبه رئيس المنظمة (WMO) اللجنة الاستشارية المالية، يقوض الحوكمة الرشيدة. يقدم الرئيس تقارير عن الرقابة والمساءلة إلى الهيئات التي يرأسها أيضا (أي المؤتمر والمجلس التنفيذي)، مما يدل على عدم وجود فصل محدد للمسؤوليات في إدارة المنظمة (WMO). وكما هو مقترح في الفصل الثالث، فإن إسناد أحد نواب الرئيس لرئاسته من شأنه أن يحل هذا الصراع.

159- وتهدف التوصية التالية إلى تعزيز وتعزيز الرقابة والمساءلة، فضلا عن الرقابة والامتثال فيما يتعلق بحوكمة المنظمة:

التوصية 10

ينبغي للمؤتمر، في موعد أقصاه دورته العادية الحادية والعشرين، أن ينقح اختصاصات اللجنة الاستشارية المالية، لانتخاب أعضاء في لجنة حكومية دولية تمثيلية إقليمية تكون مكلفة بالإشراف الكامل على المسائل المالية والمسائل المتعلقة بالميزانية والرقابة نيابة عن المؤتمر والمجلس التنفيذي.

اعتماد الهيئات الإدارية لميثاق الرقابة

160- وهناك جوانب معينة من موافقات الرقابة يجب أن يحتفظ بها المؤتمر أو تفويضها إلى المجلس التنفيذي أو اللجنة الاستشارية المالية أثناء فترات ما بين الدورتين، إذا دعت الضرورة. وأهمها الموافقة على موثيق الرقابة، فضلا عن الموافقة على تعيين أو إنهاء رئيس الرقابة الداخلية ومراجع الحسابات الخارجي. فعلى سبيل المثال، تتولى لجنة المراجعة والرقابة حاليا مسؤولية استعراض ميثاق مكتب الرقابة الداخلية⁸⁶، وفقا لاختصاصاتها، وبوافق الأمين العام على هذا الميثاق. غير أن موافقة مجلس الإدارة على هذا الميثاق مطلوبة أيضا وفقا للمعايير المهنية لمعهد مراجعي الحسابات الداخليين⁸⁷، وقد طلبت هذه التوصية غير الرسمية السابقة لوحدة التفتيش المشتركة⁸⁸ ويشدد المفتش على أهمية التحديد الواضح لمسؤوليات الرقابة، بما في ذلك الموافقة على ميثاق مكتب

⁸⁶ يغطي مهام المراجعة الداخلية للحسابات والتقييم والتحقيق.

⁸⁷ معهد المراجعين الداخليين، المعايير العالمية لمراجعة الحسابات الداخلية (2024)، المعيار 6.2 ميثاق المراجعة الداخلية.

⁸⁸ انظر الفقرة 56 من التقرير REP/2016/8/JIU، التي تشير إلى أن موافقة مجلس الإدارة على ميثاق المراجعة الداخلية أمر ضروري.

الرقابة الداخلية، وموافقة المؤتمر أو من خلال وفد إلى المجلس التنفيذي أو اللجنة الاستشارية المالية، حسب الاقتضاء، على اختيار رئيس الرقابة الداخلية أو إسقاله.

ب. لجنة المراجعة والرقابة

161- ويتلقى حاليا المجلس التنفيذي واللجنة الاستشارية المالية والمؤتمر التقرير نفسه في دوراتهم الذي يتناول بالتفصيل الأعمال التي أنجزتها لجنة المراجعة والرقابة إلى جانب ملاحظاتها الرفيعة المستوى. ويتلقى الأمين العام تقريراً متميزاً وأكثر تفصيلاً يتضمن توصيات بعد كل دورة من دورات لجنة المراجعة والرقابة نصف سنوية. وينبغي ألا تسفر المسؤوليات المتعلقة بإسداء المشورة بشأن مسائل الرقابة المسندة إلى اللجنة الاستشارية المالية منذ عام 2023 عن ازدواج في تقديم تقارير إلى المجلس التنفيذي بشأن هذه المواضيع من كل من اللجنة الاستشارية المالية ولجنة المراجعة والرقابة. ولتبسيط الإبلاغ عن موضوعات الرقابة فيما بين الهيئات الإدارية، ينبغي عدم عرض تقرير لجنة المراجعة والرقابة إلا على اللجنة الاستشارية المالية، التي ينبغي أن تقدم بعد ذلك للمجلس التنفيذي والمؤتمر عرضاً عاماً متكاملاً للمسائل ذات الصلة.

162- وعند استعراض المسؤوليات والواجبات الواردة في اختصاصات لجنة المراجعة والرقابة والمعكس في تقاريرها، يلاحظ أنه قد أسندت إليها مجموعة وعدد من المهام مقارنة بالهيئات المماثلة في الوكالات المتخصصة الأخرى، بل وأكثر مما ينبغي توقعه من هيئة استشارية خارجية. فعلى سبيل المثال، تقوم لجنة المراجعة والرقابة التابعة للمنظمة (WMO) بتحليل خطة عمل مراجع الحسابات الخارجي والعمليات التأديبية للتعامل مع ادعاءات سوء السلوك الموجهة ضد الأمين العام وحوكمة تكنولوجيا المعلومات، والامتنال ومنع الاحتيال وإسداء المشورة بشأنها. ويوجه المفتش الانتباه إلى أن أعضاء لجنة المراجعة والرقابة هم في نهاية المطاف خبراء خارجيون يمكنهم تكريس قدر محدود من الوقت الطوعي للمسائل المتصلة بالمنظمة (WMO)، ولذلك ينبغي أن تركز إسهاماتهم على المواضيع التي يمكن أن تولد فيها أكبر قيمة مضافة.

ثامنا التفاعلات داخل منظومة الأمم المتحدة والأمانة العامة لدعم الحوكمة

ملخص الفصل

ويعتبر الالتزام الواضح من جانب الأمانة في منظومة الأمم المتحدة أمراً حيوياً لوضع المنظمة (WMO) في الأطر المستقبلية على نطاق المنظومة، ولتطوير تنسيق أقوى مع الكيانات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة. وعلى الصعيد الداخلي، ينبغي للمنظمة (WMO) أن تبقى أعضائها على علم بجهودها الرامية إلى التوعية ونتائجها. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تكون التكاليف المتكبدة في دعم حوكمة المنظمة شفافة بالنسبة للأعضاء من أجل تشجيع المشاركة بوضوح في قرارات إنشاء أو إنهاء الهيئات الإدارية، ولا سيما الهيئات الفرعية، وينبغي تفصيل هذه التكاليف والإبلاغ عنها سنوياً.

النتائج

- تحتفظ المنظمة (WMO) بعدة روابط مؤسسية مع أمانة الأمم المتحدة، بما في ذلك الخدمات المشتركة في مجال الأخلاقيات وأمين المظالم والعدل الداخلي.
- المنظمة (WMO) ليست الوصي الرئيسي لأي من الأهداف المتعلقة بالتنمية المستدامة، وهي الوصي المشترك على هدف واحد فقط، مما يحد من ظهورها ومشاركتها في العمليات على نطاق المنظومة، كما أنها تقدم تقاريرها إلى هيئات مثل المجلس الاقتصادي والاجتماعي.
- تكاليف أنشطة الحوكمة ليست شفافة بالنسبة للأعضاء، كما أن الآثار المترتبة على الموارد المترتبة على إنشاء هيئات جديدة.

التوصيات الرسمية

- ينبغي للأمين العام أن يضع خطة توعية رسمية للتحضير للمجموعة المقبلة من أهداف منظومة الأمم المتحدة وأن يهدف إلى وضع المنظمة كوكالة رائدة من وكالات الأمم المتحدة في المجالات ذات الصلة.
- ينبغي للمجلس التنفيذي أن يطلب معلومات عن عدد الهيئات الفرعية المنشأة والمنتوية في فترة ما بين الدورتين من جانب جميع الهيئات التأسيسية، فضلاً عن تكاليف دعم أنشطة الحوكمة.

163- وعلى الرغم من أن الأمانة العامة ليست محور تركيز هذا الاستعراض، إلا أنه من المهم دراسة مدى دعمها لمجالس الإدارة في الاضطلاع بولاياتها. ويقدم الدعم الذي تقدمه الأمانة أساساً بطريقتين، من خلال التمثيل الخارجي والدعوة لولاية المنظمة وأولوياتها ومن خلال الدعم الإداري المباشر المقدم إلى هيئات الإدارة.

A. التمثيل الخارجي والروابط مع منظومة الأمم المتحدة

164- ويشكل الرؤساء التنفيذيون في منظومة الأمم المتحدة الواجهة العامة للمنظمات وصواتها العامين. وهم يدافعون عن ولاية منظماتهم وأولوياتها ويمثلونها في المحافل الدولية، بما في ذلك فيما بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وفي الأمانة العامة للأمم المتحدة. وهذا يشمل التشجيع على اعتماد معايير وقواعد دولية في نطاق ولاية المنظمة وتحسين صورتها للفت الانتباه إلى تأثيرها. كما أنها تؤدي أدواراً مهمة في حشد الموارد وتطوير الشراكات، وهي مجالات هامة بشكل خاص في البيئة الحالية. وهذا يتطلب تنمية علاقات داخل منظومة الأمم المتحدة وكذلك مع الدول الأعضاء للاستجابة لشواغلها ومصالحها وتعزيز التزامها بالمنظمة.

وينبغي السعي إلى إبراز مكانة بارزة داخل منظومة الأمم المتحدة وإداراتها

165- وتشير الوثائق التاريخية التي فحصها المفتش إلى أنه ينبغي للمنظمة (WMO) تقديم تقرير إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي سنوياً.⁸⁹ وفي مقابلات أجريت مع مسؤولين من الأمانة العامة للأمم المتحدة، اتضح لاحقاً أن هذه الممارسة في مختلف الوكالات المتخصصة قد توقفت في أواخر تسعينيات القرن الماضي، ولكن حلت محلها فرصاً أخرى، بما في ذلك التقارير عن الأهداف على نطاق المنظومة، مثل التغطية المواضيعية لأهداف التنمية المستدامة في منتدى الشراكات للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة.⁹⁰ ويتبين من البحث في الوثائق الحديثة الصادرة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن المنظمة لم تذكر إلا مرات قليلة فيما يتعلق بالإبلاغ عن الهدف 13 الذي تشارك المنظمة (WMO) في الوصي عليه. وفي هذا السياق، يلاحظ المفتش الجهود المبذولة لزيادة مشاركة المنظمة (WMO) في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة وفي المساهمات منذ عام 2020 في الاستعراضات المواضيعية فيما يتعلق بالغايات 6 و7 و11 و17، وعلى نطاق أوسع، فيما يتعلق بالغاية 13. وفي ضوء هذه الجهود، المقترنة بمسار العمل 2 لمبادرة الأمم المتحدة الثمانين، سيكون تعزيز الاتساق مع المنظمات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة عاملاً أساسياً بالنسبة للمنظمة (WMO).⁹¹ ويشجع المفتش كبار الموظفين على التواصل

⁸⁹ قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 403 (ثالث عشر) المؤرخ 22 آب/أغسطس 1951.

⁹⁰ انظر الموقع الشبكي لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، المتاح على sdgs.un.org/2026ECOSOCPartnershipForum/؛ والموقع الإلكتروني للمنتدى السياسي الرفيع المستوى للتنمية المستدامة، المتاح على العنوان <https://hlpf.un.org/>.

⁹¹ يهدف مسار العمل 2 إلى تحسين كيفية إنشاء التفويضات وتقديمها ومراجعتها. انظر report-mandate-implementation-review/en/un80-initiative/www.un.org.

مع هيئات أمانة الأمم المتحدة من أجل تحسين مكانة المنظمة (WMO) في التكرار المقبل للأهداف على نطاق المنظومة (أي بعد خطة التنمية المستدامة لعام 2030) وقيادتها في المجالات ذات الصلة.

166- زادت مشاركة المنظمة (WMO) في آليات ومنتديات لجان وهيئات مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق (CEB) وأصبحت أكثر استقراراً منذ عام 2024. ويلاحظ المفتش أن أقدمية ممثلي المنظمة (WMO) في اللجنتين التابعتين لمجلس الرؤساء التنفيذيين متفاوتة: فبالنسبة للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج هي الرتبة ف-5، بينما على مستوى اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى على مستوى الأمين العام المساعد. ولتحسين مكانة المنظمة (WMO) في هذه المنتديات، يوصي المفتش بأن يمثل نائب الأمين العام المنظمة في اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج.

المشاركة رفيعة المستوى والمنسقة مع البعثات الدبلوماسية للأمم المتحدة من أجل إبراز صورة وتأزر

167- وتاريخياً، تجسد مكانة المنظمة (WMO) بمستوى التمثيل الوطني في المؤتمر، حيث جاء مشاركة كبيرة من مديري المرافق الوطنية للأرصاء الجوية أو الأرصاد الجوية الهيدرولوجية. ويمثل ذلك تحدياً فيما يتعلق بمبادرات حشد الموارد، حيث أشار العديد من أصحاب المصلحة إلى أنهم تتاح لهم فرصاً محدودة للدعوة لمبادرات المنظمة (WMO)، كجزء من خدمات الأرصاد الجوية، أو أنهم غير مرتبطين على الإطلاق باليات صنع القرار لتمويل كيانات الأمم المتحدة.

168- وتوثيق التنسيق مع أمانة الأمم المتحدة يمكن أن يعزز مكانة المنظمة (WMO) في الأوساط الدبلوماسية وأن يحسن فرص الحصول على التمويل من أجل كل من الموارد العادية ومن خارج الميزانية. ومن شأن الإحاطات الإعلامية رفيعة المستوى، والتوعية الهادفة، والمشاركة في مبادرات الأمم المتحدة التي يمكن للمنظمة (WMO) أن تضيف فيها قيمة مضافة، تساعد المنظمة (WMO) في مكانة أبرز. ويمكن أن يتيح تقديم تحديثات الأداء للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وكيانات الأمانة العامة الأخرى فرصاً للشرارات غير المتاحة من خلال التقارير الروتينية. ويشجع المفتش توسيع نطاق التواصل مع أمانة الأمم المتحدة لإعلاء مكانة المنظمة (WMO) في المبادرات التي تشمل المنظومة.

169- ويقر المفتش بتعزيز مشاركة المنظمة (WMO) مؤخراً في إطار العمليات المتعددة الأطراف التي تقودها أمانة الأمم المتحدة، لكنه يرى مزيداً من الإمكانيات لتعزيز مكانتها. وقد أدت مبادرة الإنذار المبكر للجميع إلى تحسين مكانة المنظمة (WMO) الريادية بشكل كبير على نطاق منظومة الأمم المتحدة (انظر المرفق الثامن للاطلاع على تفاصيل مسار حوكمتها). واستناداً إلى هذا الزخم، ينبغي للأمين العام أن يتبع خطة منظمة للتوعية وتعبئة الموارد، لاسيما وأنه من المتوقع أن تنتهي المبادرة في عام 2027، وأن الموعد النهائي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة هو في عام 2030، وسيتم اعتماد أطر جديدة على نطاق المنظومة. وينبغي تزويد المجلس التنفيذي بمعلومات سنوية عن جهود التوعية هذه.

170- وتهدف التوصية التالية إلى تعزيز التنسيق والتعاون:

التوصية 11

بحلول نهاية عام 2027، ينبغي للأمين العام وضع خطة للتوعية والمشاركة لتعزيز جهود حشد الموارد وزيادة مكانة المنظمة (WMO) في الأوساط الدبلوماسية للأمم المتحدة قبل التكرار التالي للأهداف على نطاق المنظومة وغيرها من المبادرات على نطاق المنظومة.

ب. تقدم الأمانة للدعم المقدم إلى الهيئات الرئاسية

171- وتضم أمانة المنظمة (WMO) حوالي 340 موظفاً، وتبلغ ميزانيتها المقررة السنوية حوالي 70 مليون فرنك سويسري لدعم عمل الهيئات الرئاسية التابعة لأمانة المنظمة (WMO) التي تضم 193 عضواً وإقليمياً لتعزيز ولاية المنظمة. فمن بين الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة من بين أصغر الأمانات من حيث الموارد المتاحة. وفي حين أن أمانة المنظمة (WMO) لديها مجموعة خاصة من البرامج العلمية والفنية التي يتعين تنفيذها، فإن الدور النهائي لأمانة المنظمة (WMO) هو تيسير التعاون والتنسيق بين أعضاء المنظمة (WMO).

172- وفيما يتعلق بالدعم المباشر الذي تقدمه الأمانة لهيئات الإدارة، تنقسم هذه المهمة بين أمانة الهيئات الإدارية (عن طريق المؤتمر، والمجلس التنفيذي، بما في ذلك اللجنة الاستشارية للسياسات ولجنة التنسيق الفني، واللجان الفنية)، والمكاتب الإقليمية (للاتحادات الإقليمية)، ومكتب المراقب المالي (اللجنة الاستشارية المالية)، والموظفين في مختلف الإدارات الفنية (لمختلف الهيئات الإضافية والهيئات الفرعية العمل على المسائل العلمية والمعارية). وكما يتضح من الردود على الدراسة الاستقصائية التي أجرتها وحدة التفتيش المشتركة، فإن الرضا العام عن وظيفة الأمانة في دعم الحوكمة كان كافياً.

تقديم الدعم للهيئات التأسيسية والهيئات الفرعية التابعة للمجلس التنفيذي

173- وتشمل الخدمات التي تقدمها الفرق المختلفة في أمانة المنظمة (WMO) لدعم عمل الهيئات الرئاسية ما يلي:

(أ) تنظيم دورة شاملة ولوجستيات ما قبل الدورة للاجتماعات الحضرية والاقتراضية، فضلاً عن دعم الترجمة التحريرية والترجمة الشفوية والسفر؛

(ب) تنسيق المدخلات من أصحاب المصلحة لإعداد وثائق المعلومات ومشاريع القرارات والمقررات والتوصيات وتعميمها قبل انعقاد الدورات؛

(ج) إنشاء قواعد البيانات ذات الصلة وإدارتها وتحديثها (لترشيح الخبراء، ورصد القرارات والمقررات التي تجريها الهيئات الإدارية، إلخ)؛

(د) الحفاظ على نظام لإدارة الوثائق لدعم دورات هيئات الحوكمة التابعة للمنظمة (WMO) والمطبوعات الرسمية والمواد التدريبية والتعريفية؛

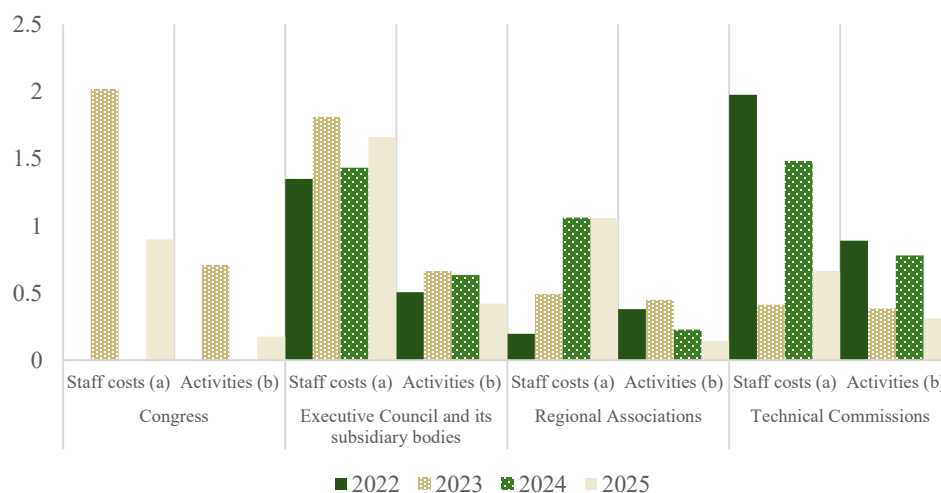
(هـ) إجراء تحليل منتظم لتشكيل مجلس الإدارة وحضور الدورات.

174- وكجزء من الاستعراض تمكن المفتش من دراسة تكلفة توفير دعم مجلس الإدارة للمؤتمر والمجلس التنفيذي (بما في ذلك هيئاته الفرعية) والاتحادات الإقليمية (بما في ذلك أفرقة الإدارة التابعة لها) واللجان الفنية (بما في ذلك أفرقة الإدارة والهيئات الفرعية من المستوى الأول) ومجلس البحوث والفريق الاستشاري العلمي. ولم يشمل هذا التحليل تكاليف الدعم المتصلة بالهيئات الفرعية الأخرى، مثل الأفرقة الاستشارية وفرق العمل والأفرقة العاملة. وتشمل التكاليف التي جرى تحليلها تكاليف موظفي الهيئات الإدارية والأمانة وغيرها من الشعب المشاركة مباشرة في دعم دورات الهيئات الإدارية فضلا عن تكاليف أنشطة المؤتمرات مثل خدمات المؤتمرات والخدمات اللغوية (انظر المرفق السابع والشكل الحادي عشر أدناه).

الشكل الحادي عشر

التكاليف السنوية لدعم الحوكمة

(ملايين الفرنكات السويسرية)



المصدر: أعدته وحدة التفتيش المشتركة (JIU)، استنادا إلى البيانات التي قدمتها المنظمة (WMO) (2025).

^أ لا تدرج تكاليف موظفي أمانة الهيئات الرئاسية في هذا الرسم البياني وتبلغ متوسطها تكلفة سنوية قدرها 410.000 فرنك سويسري خلال الفترة التي تم تحليلها.

^ب تشمل تكاليف الأنشطة التكاليف المضافة للسفر، والخبراء الاستشاريين، والترجمة الشفوية الخارجية، والترجمة التحريرية الخارجية، وما إلى ذلك.

175- وترتبط التكاليف المحسوبة بعدة عوامل، أولها عدد الدورات السنوية للهيئة المعنية. فعلى سبيل المثال، يعقد المجلس التنفيذي ومعظم هيئاته الفرعية دورة واحدة في السنة وتجتمع لجنة المراجعة والرقابة مرتين سنويا. وتجتمع اللجان الفنية في دورات عادية كل سنتين، وتعقد الاتحادات الإقليمية نفس وتيرة. وترتبط التكاليف أيضا بالخدمات اللوجستية الكامنة وراء نوع المشاركين وعددهم، وما إذا كانت المنظمة تدعم تكاليف سفر المشاركين. ويشير المفتش إلى الأحكام الواردة في المادة 31 من اللائحة العامة التي تدعو إلى اعتماد ممارسة يغطي الأعضاء بموجبها تكاليف حضور خبراءهم في مختلف الهيئات الرئاسية للمنظمة (WMO). وطبقا للمعلومات المقدمة أثناء المقابلات، فإن هذه الممارسة غير مطبقة وتحمل المنظمة (WMO) في معظم الحالات تكاليف سفر الخبراء. وإضافة إلى ذلك، تدعم المنظمة (WMO) أيضا سفر بعض ممثلي الأعضاء بناء على طلبهم الصريح.

176- تولد تكاليف الموظفين معظم النفقات المتصلة بدعم الحوكمة. ويعمل في المتوسط 23 موظفا مكافئا على أساس الدوام الكامل (7 في المائة من مجموع موظفي الأمانة) في دعم مختلف الهيئات الإدارية على مدار العام؛ ويقع معظمها خارج أمانة الهيئات الرئاسية، التي كان يعمل بها ثلاثة موظفين حتى عام 2025. وفي حين أن هناك اتجاها عاما نحو خفض تكاليف الموظفين لدعم الهيئات الإدارية في السنوات الأخيرة، لم يكن هذا هو الحال بالنسبة للاتحادات الإقليمية. والواقع أن تكاليف الموظفين من أجل دعم الحوكمة زادت بأكثر من الضعف في العامين الماضيين.

177- وخلال فترة السنوات الأربع الممتدة من عام 2022 إلى عام 2025، بلغ المتوسط السنوي لإجمالي التكلفة السنوية لدعم الهيئات الإدارية 6.3 مليون فرنك سويسري، وهو ما يمثل 9.2 في المائة من إجمالي النفقات السنوية للمنظمة (WMO). وخلال هذه الفترة، اجتمع المؤتمر مرتين، مرة واحدة في عام 2023 لعقد دورة عادية ومرة أخرى في عام 2025 لدورة استثنائية. ويقدر أن تكلفة الدورة العادية للمؤتمر في عام 2023 قد بلغت 2.7 مليون فرنك سويسري واستغرقت 11 يوما. وعلى النقيض من ذلك، استغرقت الدورة الاستثنائية لعام 2025 4 أيام فقط لكنها كانت نسبة حضورها أقل؛ وتقدر تكلفتها بمليون فرنك سويسري. وقد تكون هذه المعلومات مفيدة لأغراض التخطيط المالي، في حالة زيادة وتيرة انعقاد المؤتمر، على النحو المقترح في التوصية 4.

178- التكاليف الشفافة لهياكل وأنشطة مجالس الإدارة تتوعي أعضاء المنظمة (WMO) نطاق حوكمة تلك الهيئات فضلا عن الدعم اللازم من أمانة صغيرة نسبيا. وهذه التكاليف، التي تكمل التحليل الذي أجري في الفصول الرابع والخامس والسادس، ربما تفيد في توفير نهج أكثر انضباطا في الحوكمة في المنظمة (WMO).

179- تهدف التوصية التالية إلى توفير الشفافية والمساءلة فيما يتعلق بالتكاليف المرتبطة بدعم هياكل حوكمة المنظمة (WMO) وأنشطتها:

التوصية 12

ينبغي للمجلس التنفيذي أن يطلب إلى الأمين العام أن يقدم معلومات عن عدد الهيئات الفرعية المنشأة والمأنهية في فترة ما بين الدورتين من جانب جميع الهيئات التأسيسية، فضلا عن التكاليف المقدرة للأمانة المرتبطة بالهيئات الإدارية الداعمة، وذلك لإدراجها في التقارير التي يقدمها الأمين العام اعتبارا من عام 2028 على آخر تقدير.

تاسعا - تحديد أولويات الطريق قدما

180- لطالما أظهر أعضاء المنظمة (WMO) استعدادهم لتحديث حوكمة المنظمة، بدءاً من تعديل الاتفاقية وصولاً إلى تحديث اللائحة العامة وإجراء إصلاحات رئيسية، من قبيل إعادة هيكلة اللجان الفنية في عام 2019. ويعكس طلبهم إجراء استعراض خارجي ومستقل لوحدة التفتيش المشتركة الاهتمام المستمر بتحديد مجالات التحسين وفهم الحالات التي تشكل فيها نقاط الضعف في الحوكمة مخاطر على السمعة، أو المخاطر الاستراتيجية أو الوظيفية. ستتطلب معالجة هذه المخاطر تصميمًا سياسيًا، خاصة وأن الإصلاح الهادي قد يستلزم إجراء تعديلات على الاتفاقية في وقت تتزايد فيه الحساسية السياسية والمالية. ومع ذلك، ينبغي ألا تصرف هذه التحديات الانتباه عن المسائل التي تؤثر تأثيراً مباشراً على الفعالية التشغيلية للمنظمة (WMO).

181- ولا تزال المنظمة (WMO) غير معتمدة في ممارساتها المتعلقة بالإدارة مقارنة بالوكالات المتخصصة الأخرى التابعة للأمم المتحدة، ويرجع الفضل في ذلك إلى حد كبير إلى موروثة من أصولها غير الحكومية. وقد أشارت وحدة التفتيش المشتركة (JIU) في عام 2007 إلى الافتقار إلى نموذج حكومي دولي في هيئتها التنفيذية. وتظل المنظمة (WMO)، في عام 2026، الوكالة المتخصصة الوحيدة في الأمم المتحدة التي لها هيئة تنفيذية غير حكومية دولية، لكنها تتخذ قرارات بشأن ميزانية المنظمة ونفقاتها. ويتمثل مبدأ أساسي من مبادئ الحوكمة في الأمم المتحدة في ضرورة أن يكون للدول الأعضاء صوت في كيفية استخدام مساهماتها المالية، ومع ذلك لا يمارس أعضاء المنظمة (WMO) هذه السلطة إلا كل أربع سنوات في دورات المؤتمر العادية. وعلاوة على ذلك، لا تنشئ الاتفاقية دوراً متميزاً لهيئتها التنفيذية في كفاءة الإشراف على المنظمة أثناء فترات ما بين دورتي المؤتمر.

182- وتتفاقم ثغرات الرقابة بسبب الوضع الاستشاري والعضوية المفتوحة للجنة اللجنة الاستشارية المالية، مما يحد من الملكية والمساءلة بين ممثلي الأعضاء. وفي حين أجريت تحسينات، يجب أن يتطور دور اللجنة لتلبية احتياجات الرقابة للأعضاء ومواءمتها مع الممارسات المتبعة في الوكالات المتخصصة الأخرى التابعة للأمم المتحدة.

183- ووجود دور رقابي غير متطور للهيئات الإدارية يهدد بالتأثير على التوجه الاستراتيجي للمنظمة (WMO)، في حين أن عدم كفاية الرقابة قد يمكن من استخدام الموارد المالية استخداماً دون المستوى الأمثل، مما يسبب مشاكل حول المصداقية لدى شركاء المنظمة (WMO) وأصحاب المصلحة، ويؤخر النتائج والمخرجات التشغيلية.

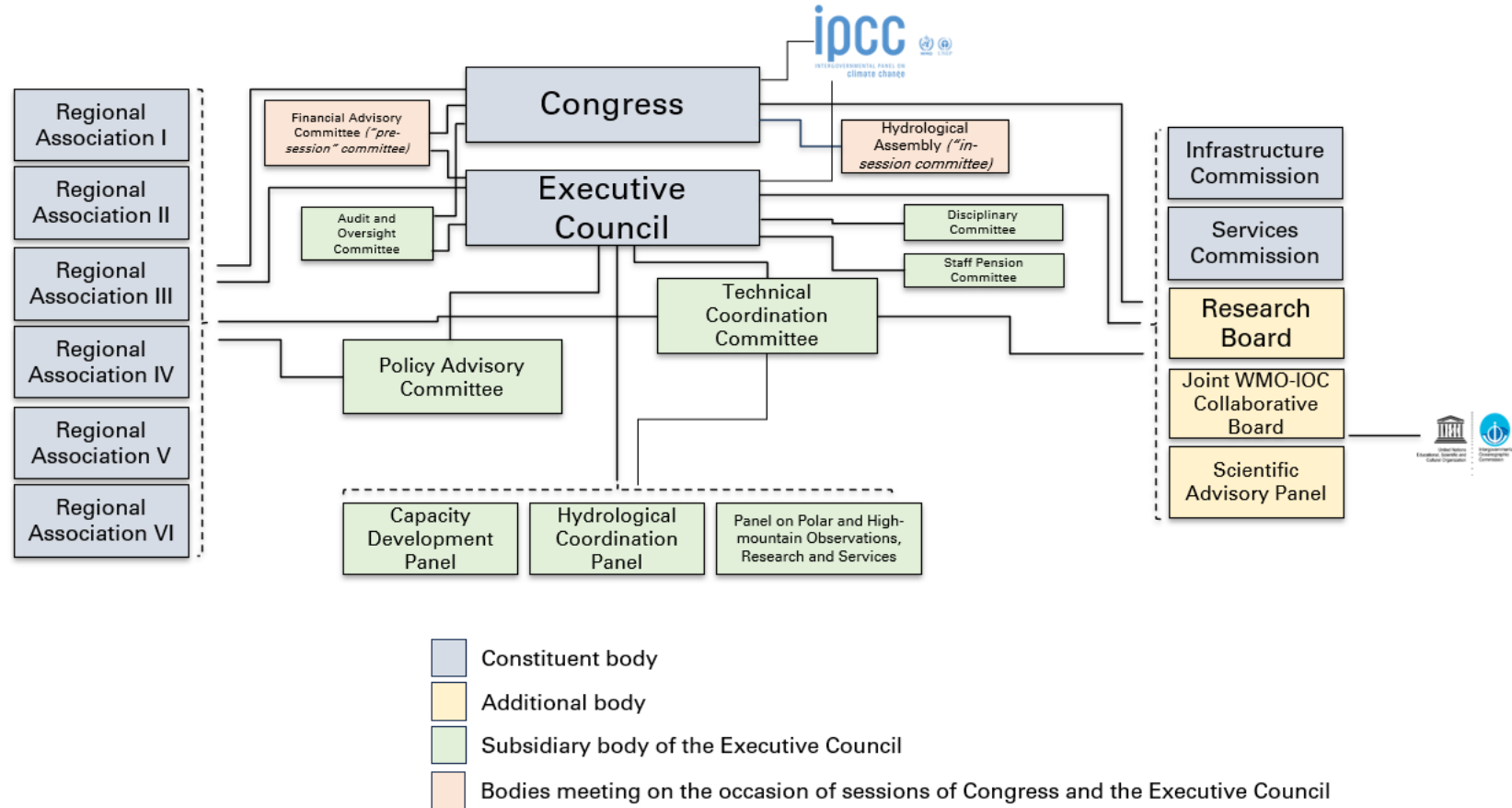
184- وثمة شذوذ آخر في نموذج الحوكمة في المنظمة يتعلق بترتيبات المساءلة التي يضطلع بها الأمين العام ودور الرئيس. المادتان 4 و 22 من الاتفاقية تطمس مسؤوليات القيادة وتفوضان مبدأ الأمم المتحدة الأساسي القائل بأن الأمين العام مسؤول أمام الأعضاء الذين ينتخبونه. وفي حين أن اللائحة العامة تحاول التخفيف من حدة هذا الجانب من الاتفاقية، فإن تعديل هذا الجانب وتصويب الاتفاقية ينبغي أن يكون له أولوية عالية للمضي قدماً في الحوكمة المستدامة التي يمكن التنبؤ بها. وعلاوة على ذلك، تسمى

الاتفاقية أيضا الرئيس رئيسا لكل من المؤتمر والمجلس التنفيذي، ويرأس الرئيس، في الممارسة العملية، اللجنة الاستشارية للسياسات واللجنة اللجنة الاستشارية المالية. يخلق تركيز الأدوار هذا فصلا غير كاف لمسؤوليات الحوكمة حيث تقدم الرئاسة تقاريرها الفعالة إلى نفسها في العديد من المنتديات.

185- والفصل بين الواجبات أمر ضروري للإدارة السليمة، ومع ذلك يتضمن إطار المنظمة (WMO) العديد من الأدوار المنوطة بحكم المنصب التي تحد من مشاركة الأعضاء على نطاق أوسع، وتقلل من تنوع الآراء، وتلقي أعباء مفرطة على عاتق عدد صغير من الأفراد الذين يؤدون أيضا أدوارهم في الوقت ذاته في حكوماتهم الوطنية.

186- وفي حين أن هذا الاستعراض يتضمن 12 توصية رسمية و33 توصية غير رسمية، فإن المفتش يسلط الضوء على أشد المخاطر التي تتعرض لها المنظمة وهي ترتيبات المسألة بالنسبة للأمين العام إلى جانب دور الرئيس، والافتقار المنهجي إلى الفصل بين الواجبات عبر هياكل الحكم والفجوات في الرقابة السليمة. وينبغي أن تكون هذه الأولويات على رأس أولويات المؤتمر والمجلس التنفيذي لتعزيز فعالية وكفاءة وأهمية الهياكل الرئاسية للمنظمة (WMO).

187- وتقدم كل توصية من التوصيات الرسمية الواردة في هذا التقرير إجراء مع جدول زمني يستند إلى أولوية المسألة والمخاطر المرتبطة بها. والتوصيات غير الرسمية تدعم أيضا الإصلاحات الرئيسية. وسيكون اتباع نهج منضبط وشفاف أمرا أساسيا لمعالجة التوصيات الواردة في هذا التقرير واتخاذ قرارات بشأن الإجراءات اللازمة. ويحث المفتش الأعضاء على أن يضعوا، بتوجيه من المجلس التنفيذي، خريطة طريق للنظر في جميع التوصيات والاستجابة لها، بما في ذلك المعالم الرئيسية التي يتعين تحقيقها من أجل الإجراءات المعتمدة. وينبغي تقديم تقارير عن التقدم المحرز في خارطة الطريق واستعراضه في كل دورة من دورات المجلس التنفيذي والمؤتمر إلى أن يتم تنفيذ الإجراءات المعتمدة تنفيذا كاملا.



المرفق

الأول - هيكل حوكمة المنظمة (WMO)

ملاحظة: يسري الترشيح بعد الدورة التاسعة عشرة للمؤتمر (2023) والدورة التاسعة والسبعين للمجلس التنفيذي (2024).

26-04923

المرفق الثاني. مؤشرات الحوكمة وتقييم المنظمة (WMO)

1. وضعت وحدة التفتيش المشتركة (JIU) مؤشرات قياس للحوكمة مصممة خصيصا لظروف الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، استنادا إلى ممارسات المعترف بها في مجال الحوكمة الرشيدة. وترد أدناه المؤشرات المرجعية المفصلة وتتضمن تقييم المفتش لكيفية توافق الممارسات الحالية للمنظمة (WMO) مع كل معيار.

2. وتجدر الإشارة عند النظر في كيفية تنفيذ تحسينات على أدوار ومسؤوليات ومساءلة الهيئات الجماعية،⁹² أن المفتش يوصي باستخدام نموذج RACI (المسؤول / المسؤول / المستشار / المستنير).

الجدول 1
نموذج RACI

عنصر RACI	التعريف	الاعتبارات
R: مسؤول	الهيئة (الهيئات) المسؤولة عن إنجاز العمل وتقديم التقارير إلى الهيئة المسؤولة.	ويجب أن تكون هناك هيئة واحدة على الأقل مسؤولة عن أداء المهمة، وإلا فلن يتم توفيرها.
ج: مسؤول	الهيئة التي تستعرض وتتخذ القرار النهائي وتحمل المسؤولية عن النتائج.	ولا يمكن أن تكون هناك سوى هيئة واحدة مسؤولة، وإلا فهناك لبس بشأن السلطة المطلقة ومن يخضع للمساءلة.
ج: تمت استشارته	الهيئة، التي عادة ما تكون لديها خبرة في الموضوع، تستعرض العمل ويطلب منها تقديم المشورة والتوصيات.	الاستشارات هي اتصال ثنائي الاتجاه ومن المتوقع الرد. ويمكن أن تؤدي استشارة العديد من الهيئات إلى إبطاء العملية وتأخير عملية اتخاذ القرارات
أولاً: على علم	الهيئة (الهيئات) التي يتم إطلاعها على التقدم المحرز ويتم إخطارها بالنتائج.	أن تكون على علم هو اتصال أحادي الاتجاه، دون توقع رد.

المصدر: من إعداد وحدة التفتيش المشتركة (JIU) (2026).

3. بالإضافة إلى ذلك، تتطلب الحوكمة الرشيدة فصلا واضحا بين الواجبات، مما يعني أنه لا ينبغي لأي فرد أن يعمل في لجان متعددة مسؤولة عن تقديم المشورة بشأن نفس القضايا والإشراف عليها. عندما تتداخل هذه الأدوار، قد تنشأ تضارب

⁹² وتشمل الهيئات الجماعية: لجان الحوكمة، والأمانة، وهيئات خارجية مثل مراجع الحسابات الخارجي.

هيكلية، بما في ذلك: الرقابة تفقد الاستقلالية، وتصبح المعلومات أقل موضوعية، وتخطر بالقرارات التي تبدو معتمدة بشكل روتيني بدلا من مراجعتها موضوعيا. كما أن تركيز السلطة في شخص واحد يحرف النفوذ داخل نظام الحوكمة ويضع وزنا مفرطا على وجهة نظر واحدة.

الجدول 2

النموذج المعياري ونتائج التقييم

موضوع	الموضوع الفرعي	المعيار العام	تطبيق المعيار على المنظمة (WMO) (نظري)	تقييم المنظمة (WMO)	الفصول ذات الصلة الواردة في التقرير مع التحليل الداعم
ألف - الحوكمة والقيادة	أ. 1. عضوية تمثيلية ومؤهلة	أ-1.1 التمثيل الملائم للأعضاء في الهيئات التأسيسية	تمثل الهيئات التأسيسية الأعضاء تمثيلاً مناسباً، بما في ذلك من منظور جغرافي ومتنوع وفنية وائتمانية	اجتمع جزئياً - جميع الأعضاء ممثلون في المؤتمر والاتحادات الإقليمية - ينبغي أن يسعى المجلس التنفيذي واللجان الفنية إلى تعزيز التوازن الجغرافي والجنساني في دوائهم - 40 في المائة من الأعضاء لم يشغلوا قط مقعداً في المجلس التنفيذي الحاجة إلى تعزيز المهارات المالية والإشرافية لدى المجلس التنفيذي وإدارة اللجنة الاستشارية المالية	الثالث والرابع والسابع

موضوع	الموضوع الفرعي	المعيار العام	تطبيق المعيار على المنظمة (WMO) (نظري)	تقييم المنظمة (WMO)	الفصول ذات الصلة الواردة في التقرير مع التحليل الداعم
			الحجم الملائم لعضوية الهيئات التأسيسية.	اجتمع جزئيا المجلس التنفيذي مناسب الحجم تفتقر اللجان الفنية، وبالتالي إلى هيئاتها الفرعية، إلى تمثيل كامل للأعضاء	رابعاً، الخامس
			يتمتع ممثلو أعضاء المؤتمر بالقدرة الكافية على صنع القرار داخل حكوماتهم الوطنية	اجتمع جزئيا - تمثيل المؤتمر يمكن أن يشجع على مشاركة الوزراء الرئيسيين في الأجزاء الرفيعة المستوى	رابعاً
			أدوار الأعضاء والخبراء محددة بوضوح وتتلاءم مع ولاية كل هيئة من الهيئات التأسيسية	اجتمع جزئيا - أعضاء المجلس التنفيذي الذين يعملون بوصفهم ممثلين للمنظمة لا ممثلين لأعضاء بعينهم لا متماشين مع مسؤولياتهم في الحوكمة - يمكن أن تستفيد الاتحادات الإقليمية واللجان الفنية من الحصول على حصة أكبر من نفس الدائرة المكونة من الخبراء في هيئاتها الفرعية	رابعاً، الخامس

موضوع	الموضوع الفرعي	المعيار العام	تطبيق المعيار على المنظمة (WMO) (نظري)	تقييم المنظمة (WMO)	الفصول ذات الصلة الواردة في التقرير مع التحليل الداعم
			وتعزز كل هيئة تأسيسية التوازن بين الجنسين وتكفل إيلاء الاعتبار الواجب للتنوع.	اجتمع جزئيا - توجد سياسات بشأن تمثيل الجنسين في الهيئات التأسيسية، وتتوافر إحصاءات عن المشاركين في الدورات حسب نوع الجنس. - لا يتم تتبع الجوانب الأخرى للتنوع بما في ذلك الإعاقة	الثالث
		ألف-2-1 حدود المدة تكفل استمرارية كافية، وآراء وخبرات جديدة	تحدد الهيئات الإدارية حدود مدة ولاية الأعضاء ومتطلبات التناوب وخيارات التجديد	اجتمع جزئيا - تحديد حدود المدة والتجديد لأعضاء الجهاز الرئاسي للمنظمة ورؤساء اللجان الفنية - تحد مدة كل أربع سنوات من الفرص المتاحة للأعضاء وتقدم وجهات نظر جديدة - لا يشترط التناوب أو حد التجديد المتتالي لأعضاء المجلس التنفيذي	الثالث والرابع
			وتحدد مصطلحات متداخلة للهيئات الإدارية التي تدعم الاستمرارية والدوران	لم يتم الوفاء به - لا توجد ترتيبات متدرجة لانتخابات الرؤساء ونواب الرئيس في أي من الهيئات التأسيسية	الثالث

موضوع	الموضوع الفرعي	المعيار العام	تطبيق المعيار على المنظمة (WMO) (نظري)	تقييم المنظمة (WMO)	الفصول ذات الصلة الواردة في التقرير مع التحليل الداعم
	أ-2 التوافق مع ممارسات الحوكمة في الأمم المتحدة	أ-2.1 مواعمة أدوار وسلطات الحوكمة مع ممارسات الوكالات المتخصصة الأخرى التابعة للأمم المتحدة	وتتسق مسؤوليات كل هيئة من الهيئات التأسيسية مع الولاية المتوقعة	اجتمع جزئيا - يفتقر المجلس التنفيذي إلى التركيز الكافي على مسائل الرقابة - ولايات الاتحادات الإقليمية واسعة النطاق ومزدوجة	رابعاء، الخامس
			يتم فصل السلطة المفوضة لكل هيئة تأسيسية بشكل مناسب وفقا لنموذج RACI	لم يتم الوفاء به - تؤدي خطوط الإبلاغ المتعددة وازدواجية بعض الوظائف إلى طمس الحدود بين الهيئات الإدارية الاستشارية والمسؤولة والخاضعة للمساءلة	الخامس والسادس والسابع
			دور رئيس الهيئة العليا واضح ويركز على تسهيل الحوكمة	لم يتم استيفاء، - أسندت الوظائف المتضاربة إلى رئيس المنظمة (WMO).	الثالث
			سلطات الأمين العام مناسبة وتتماشى مع المهام المتوقع أن يضطلع بها الرؤساء التنفيذيون للمنظمات التابعة للأمم المتحدة	اجتمع جزئيا - السلطات واضحة رفع التقارير المباشرة إلى الرئيس وعدم وجود اتفاق يحد من المساءلة الكاملة للأعضاء	ثانيا، والثالث

26-04923

موضوع	الموضوع الفرعي	المعيار العام	تطبيق المعيار على المنظمة (WMO) (نظري)	تقييم المنظمة (WMO)	الفصول ذات الصلة الواردة في التقرير مع التحليل الداعم
		A2.2 تقديم التقارير والتمثيل الملائمين إلى الأمم المتحدة، بما في ذلك المبادرات المشتركة	وعمليات الإبلاغ مع المنظمات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة توفر مكانة واضحة للمنظمة (WMO)	استوفى جزئياً، الحاجة إلى زيادة دور المنظمة (WMO) ورؤيتها في المبادرات الرئيسية في منظومة الأمم المتحدة	الثامن
أ-3 القيادة فيما يتعلق بالقيم والأخلاق	أ-3.1 إدماج الأخلاقيات في ممارسات الهيئات الإدارية والمواءمة مع تطلعات الأمم المتحدة		تتوافر لدى الهيئات التأسيسية عمليات تعريفية وتدريبية لضمان أن يفهم الأعضاء المتطلبات الأخلاقية للمنظمة (WMO)	لم يتم الوفاء به - لا تتضمن التدريبات التعريفية الحالية للممثلين الدائمين الجدد عنصراً من عناصر الأخلاقيات	الثالث
			تتطلب إجراءات تضارب المصالح الكشف عن النزاعات الفعلية أو المتصورة، بما في ذلك الإفصاح المالي	اجتمع جزئياً - توجد بعض إجراءات تضارب المصالح، ولكنها ليست شاملة أو كاملة	الثالث

موضوع	الموضوع الفرعي	المعيار العام	تطبيق المعيار على المنظمة (WMO) (نظري)	تقييم المنظمة (WMO)	الفصول ذات الصلة الواردة في التقرير مع التحليل الداعم
			يتلقى المجلس التنفيذي تقارير مناسبة عن القيم والأخلاقيات التنظيمية	اجتمع جزئيا - يتلقى المجلس التنفيذي تقارير من مكتب الأمم المتحدة للأخلاقيات، وليس من أمين المظالم	الثالث
	أ-4 عمليات انتخاب الرؤساء/ نواب الرئيس	أ-4.1 عملية انتخاب محددة بوضوح	إجراءات وإجراءات الانتخابات محددة بشكل واضح	اجتمع - مدرجة في اللائحة العامة	غير متوفر ⁹³
		أ-4.2 طول المدة الفعالة والتجديدات	وتكون الشروط والتجديدات كافية لتحقيق الأهداف دون ركود أو تقييد الفرص، فالتوقيت يدعم الانتقال السلس وتخطيط التعاقب الوظيفي	اجتمع جزئيا - حدود مدة الضابط طويلة جدا ولا يوجد تخطيط لتعاقب الموظفين	الثالث

⁹³ ويشار إلى الرقم غير المتاح في الحالات التي أجري فيها التقييم حصريا لأغراض هذا المرفق، ولا يتم تعديده أكثر من ذلك في محتوى التقرير.

موضوع	الموضوع الفرعي	المعيار العام	تطبيق المعيار على المنظمة (WMO) (نظري)	تقييم المنظمة (WMO)	الفصول ذات الصلة الواردة في التقرير مع التحليل الداعم
		A4.3 الاختصاصات الملائمة للرئيس/ نائب الرئيس	اختصاصات الرئيس مناسبة (RACI) وتشمل القيادة وتيسير أدوار الحوكمة	اجتمع جزئيا - ينبغي تنقيح المسؤوليات الأساسية للرئيس	ثانيا، والثالث
			وتشمل اختصاصات نائب الرئيس المسؤوليات المحددة والأدوار القيادية	لم يتم الوفاء به - لا توجد اختصاصات لنواب الرئيس؛ والحفاظ على المواضيع المخصصة ليست مستقرة ومن المتوقع أن تتغير حسب الشاغل لهذه المهمة	الثالث
	ألف-5 تعيين قيادات الأمانة واستعراضات أدائها	أ-5.1 عملية شفافة متعددة الأطراف لانتخاب الأمين العام	إجراءات واضحة وشفافة لتقديم الترشيحات وانتخاب الأمين العام	اجتمع تعديل إجراءات انتخاب الأمين العام في المؤتمر الاستثنائي لعام 2025	غير متوفر
		ألف-5.2 عملية إعداد اتفاقات الأداء	اتفاق بين المؤتمر والأمين العام، يبين التوقعات الخاصة بالأداء والمبادرات الرئيسية التي ستنفذها الفترة الفاصلة بين الدورتين	لم يتم الوفاء به الوثيقة الوحيدة التي توجه عمل الأمين العام هي الخطة الاستراتيجية لأربع سنوات	الثالث

موضوع	الموضوع الفرعي	المعيار العام	تطبيق المعيار على المنظمة (WMO) (نظري)	تقييم المنظمة (WMO)	الفصول ذات الصلة الواردة في التقرير مع التحليل الداعم
		وتقييم أداء الأمين العام	عملية منظمة لاستعراض أداء الأمين العام تتيح للأعضاء الحصول على مدخلات ملائمة	لم يتم الوفاء به - لا يوجد عملية تقييم أداء للأمين العام من قبل الأعضاء	ثانياً، والثالث
باء. فعالية الهيئة الحاكمة	باء - 1 هيكل حوكمة متماسك ومتوافق	B.1.1 مواعمة هيكل الحوكمة مع المسؤوليات المتعددة الأطراف والائتمانية والتنظيمية	وقد صممت كل هيئة تأسيسية لكي تعرض المجموعة الكاملة من وجهات نظر الأعضاء	اجتمع جزئياً - ليس للجان الفنية تمثيل كامل للأعضاء، ربما لأن الأعضاء الحق في أن يمثلوا في اللجان، وليس الالتزام. - تفاوت مشاركة الخبراء الإقليميين في عمل الهيئات الفرعية	ثالثاً، الخامس
			تخدم كل هيئة إدارة غرضاً فريداً دون أي ثغرات أو تداخل في الولايات	اجتمع جزئياً - هناك ازدواجية في ولايات اللجنة الاستشارية للسياسات (PAC) ولجنة التنسيق الفني، فضلاً عن اللجنة الاستشارية المالية ولجنة الرقابة على مراجعة الحسابات - عمل فريق البحوث العلمية وعمل مجلس البحوث غير متكاملين بشكل جيد	الخامس والسادس والسابع

موضوع	الموضوع الفرعي	المعيار العام	تطبيق المعيار على المنظمة (WMO) (نظري)	تقييم المنظمة (WMO)	الفصول ذات الصلة الواردة في التقرير مع التحليل الداعم
				- تنشيط الهيئات الفرعية الفنية ذات الولايات المتداخلة في الاتحادات الإقليمية وفي اللجان الفنية	
			توفر الأهلية للعمل في هيئات إدارية متعددة فصلا مناسباً بين الأدوار الاستشارية والمسؤولية والمساءلة	لم يتم الوفاء به - توجد أدوار متناقضة بين المسؤولين الذين يرأسون اللجان ذات ولايات RACI المتضاربة، أو يشارك المسؤولون في عدد كبير جداً من اللجان	الثالث
			المؤتمر والمجلس التنفيذي مسؤولان عن الإشراف على المسائل المالية والأداء التنظيمي ومهام الرقابة	اجتمع جزئياً - يحدد أدوار المؤتمر والمجلس التنفيذي فيما يتعلق بالموافقة على الخطة الاستراتيجية والميزانية ذات الصلة وتنفيذهما، ولكن لم يتم التأكيد على مسؤوليات الرقابة بشكل كاف.	ثانياً، والرابع
			وتنظم الاتحادات الإقليمية بحيث تلبي الاحتياجات السياقية المختلفة لكل إقليم	اجتمع جزئياً - الجغرافيا العامة للمناطق مناسبة، ولكن المجموعات الفرعية الإقليمية يمكن أن تحدد	الخامس

موضوع	الموضوع الفرعي	المعيار العام	تطبيق المعيار على المنظمة (WMO) (نظري)	تقييم المنظمة (WMO)	الفصول ذات الصلة الواردة في التقرير مع التحليل الداعم
				احتياجات الأعضاء وتحدد أولوياتها بشكل أفضل	
			تقدم اللجنتان الفنيّتان وهيئتهما الفرعية مشورة علمية غير متحيزة إلى المؤتمر والمجلس التنفيذي	اجتمع - تشمل اللجان الفنية خبراء يعينهم الأعضاء وخبراء مستقلون لتقديم توصيات إلى المؤتمر والمجلس التنفيذي	الخامس
		B.1.2 تسلسل هرمي واضح يدمج أدوار مختلف الهيئات الإدارية ويدعم صنع القرار	وهناك تسلسل هرمي موثق بوضوح للاستعراض واتخاذ القرارات بين الهيئات التأسيسية، وهو ما يحدد تفويض السلطة وتسلسل الإبلاغ إلى الهيئات الأم	اجتمع جزئياً عمليات اتخاذ القرار العامة المشار إليها - قد تحتاج الموضوعات التي يمكن أن تعتمد بشأنها الاتحادات الإقليمية واللجان الفنية قراراتها ومقرراتها، إلى مزيد من التوضيح	رابعاً، الخامس
		B1.3 الفصل الملائم بين الواجبات في الأدوار	يرأس الهيئات الحاكمة ذات بنود الإبلاغ المتضاربة (نموذج RACI) أفراد مختلفون	لم يتم الوفاء به رئيس المنظمة (WMO): يرأس المؤتمر (المسؤول) الذي لا يتفق مع رئاسة المجلس التنفيذي واللجنة اللجنتا الاستشارية المالية	الثاني والثالث والرابع والسابع

موضوع	الموضوع الفرعي	المعيار العام	تطبيق المعيار على المنظمة (WMO) (نظري)	تقييم المنظمة (WMO)	الفصول ذات الصلة الواردة في التقرير مع التحليل الداعم
		القيادية عبر مجالس الإدارة		واللجنة الاستشارية للسياسات (الهيئات المسؤولة والمستشارة)	
		B1.4 يجري تتبع المقررات والقرارات وتراقبها من أجل تنفيذها	وكل هيئة إدارة تتعقب تنفيذ مقرراتها وقراراتها. يتلقى المؤتمر تقريراً عن جميع القرارات والمقررات السارية والمعتمدة في فترات ما بين الدورتين.	اجتمع جزئياً - عادة ما تتعقب الهيئات الإدارية تنفيذ قراراتها ولكنها لا تتعقب قراراتها. - ينبغي على الاتحادات الإقليمية تحسين ترتيبات المراقبة الحالية الخاصة بها - يتلقى المؤتمر تقارير متباعدة عن القرارات والمقررات التي اعتمدتها كل هيئة تأسيسية	رابعاً، الخامس
		B1.5 السلطات المفوضة للأمين العام واضحة وملأمة وتدعم تنفيذ	يفوض الأمين العام سلطة ملأمة على الخطط التشغيلية والقرارات المتعلقة بالميزانية من أجل إدارة المنظمة بكفاءة وفعالية	اجتمع جزئياً - يتمتع الأمين العام بالسلطة المالية والتشغيلية الكافية لتنفيذ الخطتين الاستراتيجية والتشغيلية - يمكن أن يحد خط الإبلاغ المقدم إلى الرئيس من القدرة على ممارسة المساءلة الكاملة أمام الكونغرس	الثاني

موضوع	الموضوع الفرعي	المعيار العام	تطبيق المعيار على المنظمة (WMO) (نظري)	تقييم المنظمة (WMO)	الفصول ذات الصلة الواردة في التقرير مع التحليل الداعم
		الاستراتيجية وخطط العمل	وأدوار الأمانة ومجالس الإدارة في العمل الإقليمي والفني والتنظيمي تختلف بوضوح	استوفى جزئياً، - تدعم الأمانة أنشطة الهيئات الرئيسية. - قد تتحمل الأمانة مسؤولية كبيرة للغاية عن صياغة نصوص القرارات والمقررات	الثالث، ثامناً
	باء -2 الاختصاصات والنظام الداخلي	B2.1 الهيئات الإدارية لها اختصاصات ونظام داخلي كامل ومحدث، يحدد الأدوار والمسؤوليات والإجراءات الداعمة	لكل هيئة اختصاصات ونظام داخلي يحدد أدوارها المحددة في الحوكمة التنظيمية والقواعد الواجب اتباعها في إنجاز ولايتها	استوفى جزئياً، - المؤتمر هو الهيئة التأسيسية الوحيدة التي ليس لديها مجموعة خاصة بها من النظام الداخلي كوثيقة مستقلة، تختلف عن اللائحة العامة.	الرابع والخامس والسادس والسابع
			تحدد الاختصاصات بوضوح لكل هيئة إدارة الأدوار والمسؤوليات (RACI) المتعلقة بالقرارات والقرارات واللوائح والواجبات والموافقات الأخرى	استوفى جزئياً، - لا تحدد جميع الاختصاصات بوضوح الأدوار والمسؤوليات وسلطات صنع القرار (RACI) أو حدود أو حدود هذه الأدوار	الخامس والسادس والسابع
			اختصاصات الهيئات الرئيسية تحدد بوضوح عمليات وآليات التفاعل مع الأمانة، والدعم الذي يتعين على الأمانة أن تقدمه	لم يتم استيفاء، - لا توجد عمليات وآليات محددة بوضوح للتفاعلات بين أعضاء الهيئات الإدارية	الخامس

موضوع	الموضوع الفرعي	المعيار العام	تطبيق المعيار على المنظمة (WMO) (نظري)	تقييم المنظمة (WMO)	الفصول ذات الصلة الواردة في التقرير مع التحليل الداعم
				وموظفي الأمانة، لا سيما في ما يتعلق بالاتحادات الإقليمية	
	B.3 التقييم الذاتي لرئيس مجلس الإدارة لأدائها	B3.1 وضع عمليات لاستعراض أداء هيئة الإدارة بانتظام من خلال التقييمات الداخلية والخارجية	وتقيم كل هيئة إدارة بانتظام أدائها العام في الوفاء بولايتها وأدوارها ومسؤولياتها، وتشارك نتائجها بشفافية	استوفى جزئياً، - من بين الهيئات الرئاسية، تقوم لجنة المراجعة والرقابة فقط بتقييم أدائها	سابعاً
			وتجرى تقييمات منتظمة لهيكل وعدد الهيئات الفرعية للتأكد من أنها تواصل دعم إنجاز الولاية	استوفى جزئياً، - تقيم ملائمة الهيئات الفرعية في الدورات العادية - هناك تردد من الهيئات الإدارية في حل فرق الخبراء	رابعاً، الخامس
			ويجري الخبراء المستقلون التقييمات الخارجية بشكل دوري	اجتمع لقد أجرت المنظمة (WMO) ست استعراضات خارجية في العقد الماضي شملت الحوكمة	1
			ويتم دمج نتائج جميع التقييمات الداخلية والخارجية في خطط العمل وتتعقب حتى الانتهاء	اجتمع جزئياً	غير متوفر

موضوع	الموضوع الفرعي	المعيار العام	تطبيق المعيار على المنظمة (WMO) (نظري)	تقييم المنظمة (WMO)	الفصول ذات الصلة الواردة في التقرير مع التحليل الداعم
				- يتم تناول توصيات الرقابة بشكل فردي، دون خطة عمل شاملة	
	B.4 التدريب والتعريف لأعضاء مجلس الإدارة	B4.1 أعضاء مجلس الإدارة يحصلون على الدعم التعريفي والتدريب لدعم أدوارهم في الحوكمة	تدريب تعريفي لأعضاء الهيئات التأسيسية الجدد على الولاية ونموذج الإدارة التنظيمية للمنظمة	اجتمع جزئياً - يتم توفير التدريب التعريفي للممثلين الدائمين المعيّنين حديثاً. - لا يقدم أي تدريب للخبراء المعيّنين في اللجان الفنية	ثالثاً، ثامناً
			يجري التدريب على مسؤوليات رؤساء ونواب رؤساء الهيئات التأسيسية وإجراءات عملهم	لم يتم الوفاء به - لا يتم توفير أي تدريب متخصص للضباط	الثامن
جيم - التوجيه الاستراتيجي والتخطيط	جيم-1 التوجه الاستراتيجي	جيم-1-1 الهيئات الإدارية تساهم في عملية التخطيط الاستراتيجي	تقع على عاتق كل هيئة تأسيسية مسؤوليات عن المساهمة في الخطة الاستراتيجية	اجتمع جزئياً تجريب عملية تخطيط استراتيجي جديدة تبدأ بمدخلات الاتحادات الإقليمية من أجل الخطة الاستراتيجية للفترة 2028-2031 - لا تتحمل أي هيئة إدارية مسؤولية مباشرة عن الإشراف على تقارير أداء الأمين العام ومراجعتها في تنفيذ الخطة الاستراتيجية	الثاني والثالث والخامس

موضوع	الموضوع الفرعي	المعيار العام	تطبيق المعيار على المنظمة (WMO) (نظري)	تقييم المنظمة (WMO)	الفصول ذات الصلة الواردة في التقرير مع التحليل الداعم
		جيم-1-2 تدعم الخطط الإستراتيجية تحقيق الأولويات الرئيسية للأمم المتحدة، بما فيها أهداف التنمية المستدامة.	تدعم الخطة الاستراتيجية للمنظمة (WMO) المبادرات الاستراتيجية لمنظومة الأمم المتحدة (بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة)	اجتمع جزئياً - تلاحظ أهداف التنمية المستدامة فيما يتعلق بأهداف الخطة الاستراتيجية، لكن المساهمات المتوقعة غير محددة	الثامن
		جيم-1-3 تحتوي الخطط الإستراتيجية على مؤشرات أداء رئيسية لتقييم التقدم المحرز والنتائج	الهيئات التأسيسية تعتمد مؤشرات الأداء الرئيسية الواردة في الخطة الاستراتيجية	لم يتم الوفاء به - يتم تضمين مؤشرات الأداء الرئيسية فقط في الخطة التشغيلية التي هي وثيقة معلومات فقط	الخامس

موضوع	الموضوع الفرعي	المعيار العام	تطبيق المعيار على المنظمة (WMO) (نظري)	تقييم المنظمة (WMO)	الفصول ذات الصلة الواردة في التقرير مع التحليل الداعم
		جيم-4-1 توفر الخطط الإستراتيجية تقييما للمخاطر الرئيسية وتدابير التخفيف من أجل تحقيق النتائج	استعراض الهيئات التأسيسية للمخاطر واستراتيجيات التخفيف التي قد تؤثر على تنفيذ الخطة الاستراتيجية للمنظمة (WMO) وتقديم توصيات بشأنها	لم يتم الوفاء به - لا ترد المخاطر الحيوية وتدابير التخفيف المرتبطة بها في الخطة الاستراتيجية	غير متوفر
		جيم-5-1 تتسق الخطط الإستراتيجية مع القدرة التمويلية الإجمالية للمنظمة	وللهيئات الإدارية أدوار واضحة ومحددة في النظر في الموارد التي ستلزم لدعم الخطة الإستراتيجية والتوصية بها	اجتمع جزئيا - يوافق المؤتمر على المخصصات المالية لأربع سنوات ويحدد الأولويات للموارد الخارجة عن الميزانية، بناء على توصية من المجلس التنفيذي وتسترضه هيئاته الفرعية. - هذه العملية لا تعمل بشكل جيد – انظر مثال فرقة العمل الجديدة التي أنشئت في الدورة	الرابع والسادس

موضوع	الموضوع الفرعي	المعيار العام	تطبيق المعيار على المنظمة (WMO) (نظري)	تقييم المنظمة (WMO)	الفصول ذات الصلة الواردة في التقرير مع التحليل الداعم
				الاستثنائية للمؤتمر من أجل إعادة تحديد الأولويات الاستراتيجية للأموال	
	جيم-2 الخطط التشغيلية تدعم تنفيذ الخطة الاستراتيجية	جيم-1-2 الخطط التشغيلية قسم الخطة الاستراتيجية إلى أنشطة محددة قابلة للقياس	الخطط التشغيلية، ووصف الأنشطة والمشاريع، وتحديد المخرجات والميزانيات القابلة للقياس لتحقيق مؤشرات الأداء الرئيسية في الخطة الاستراتيجية	اجتمع جزئياً - لا تكون المخرجات والمعاليم المدرجة في الخطة التشغيلية في معظم الحالات قابلة للقياس أو القياس بسهولة	غير متوفر
			تتوافق الخطط التشغيلية للجان الفنية والاتحادات الإقليمية مع الخطط الاستراتيجية والتشغيلية للمنظمة (WMO)	اجتمع جزئياً عدم تتوافق الخطط التشغيلية للاتحادات الإقليمية واللجان الفنية تماماً مع الخطة التشغيلية للمنظمة (WMO)	غير متوفر
	جيم-2-2 استعراض الخطط التشغيلية والميزانيات والتنقيحات والموافقة		لكل هيئة تأسيسية دور محدد (RACI) في استعراض واعتماد الخطة التشغيلية للمنظمة والميزانية المرتبطة بها وفقاً لاختصاصاتها وولايتها	لم يتم الوفاء به - تعرض الخطة التشغيلية كوثيقة معلومات على الهيئات التأسيسية ولا تعتمد من خلال قرار أو قرار	الخامس

موضوع	الموضوع الفرعي	المعيار العام	تطبيق المعيار على المنظمة (WMO) (نظري)	تقييم المنظمة (WMO)	الفصول ذات الصلة الواردة في التقرير مع التحليل الداعم
		عليها على النحو الملأ			
دال - استعراض الأداء التنظيمي والنتائج المالية	دال - 1 مراقبة الأداء التنظيمي والخاص بالسياسات وتقديم التوجيه حوله	D1.1 تقدم للهيئات التأسيسية تقارير عن تقييمات الشركات واللامركزية	وتقدم وظائف التقييم المؤسسي واللامركزية تجميعاً للتقييمات التي أجريت في فترات فاصلة بين الدورات إلى المؤتمر والمجلس التنفيذي.	لم يتم الوفاء به - على الرغم من الموافقة عليه، لا توجد وظيفة مسؤول تقييم مؤسسي في الأمانة - لا تجري حالياً سوى التقييمات اللامركزية لفرادى المشاريع الممولة من خارج الميزانية، ولا يقدم أي تجميع إلى المؤتمر أو المجلس التنفيذي	غير متوفر
	دال - 2 استعراض الأداء التنظيمي والمالي والإشراف عليه	D.2.1 تلقي واستعراض تقارير النتائج السنوية التي توضح إنجازات الخطة التشغيلية	يتلقى المجلس التنفيذي تحديثات سنوية عن التقدم المحرز في تنفيذ الخطة التشغيلية للمنظمة (WMO)	اجتمع جزئياً يقدم التقرير السنوي للأمين العام إلى المجلس التنفيذي لمحة عامة عن المبادرات والإجراءات المتخذة خلال فترة ما بين الدورتين	غير متوفر

موضوع	الموضوع الفرعي	المعيار العام	تطبيق المعيار على المنظمة (WMO) (نظري)	تقييم المنظمة (WMO)	الفصول ذات الصلة الواردة في التقرير مع التحليل الداعم
		D.2.2 تلقي واستعراض تقارير منتصف المدة بشأن أداء الخطة الاستراتيجية	وتتاح الفرصة للمؤتمر والمجلس التنفيذي لإجراء استعراض في منتصف المدة للخطة الاستراتيجية استنادا إلى النتائج المحققة	اجتمع جزئيا - يتلقى المجلس التنفيذي من الأمين العام تقارير مرحلية في منتصف المدة بشأن مؤشرات الأداء الرئيسية - يجتمع المؤتمر كل أربع سنوات ولا يمكنه استعراض تقارير منتصف المدة	غير متوفر
		D.2.3 استعراض نتائج عمليات إدارة المخاطر	تستعرض الهيئات التأسيسية بانتظام التقارير الخاصة بإدارة المخاطر وتقدم تعليقات بشأنها	اجتمع جزئيا النظر في اللجان الفنية في التأثير المحتمل للمخاطر الفنية في عملها - لا يناقش المؤتمر والمجلس التنفيذي والاتحادات الإقليمية الموضوعات المتعلقة بإدارة المخاطر في دوراتها	غير متوفر
		D.2.4 اعتماد البيانات المالية واستعراض شهادة الإدارة على فعالية	يستعرض المجلس التنفيذي البيانات المالية والتقارير المصاحبة لها ويقر	اجتمع - يتلقى المجلس التنفيذي تقريرا عن النتائج المالية من مراجع الحسابات الخارجي.	سابعاً

موضوع	الموضوع الفرعي	المعيار العام	تطبيق المعيار على المنظمة (WMO) (نظري)	تقييم المنظمة (WMO)	الفصول ذات الصلة الواردة في التقرير مع التحليل الداعم
		إطار الرقابة الداخلية		- يتلقى المجلس التنفيذي تعليقات وتوصيات من اللجنة الاستشارية المالية ولجنة المراجعة والرقابة ويوافق على البيانات المالية	
		D2.5 تتم الموافقة على اعتمادات الدول الأعضاء وتجمعها وإدارتها بشكل مناسب	ويوافق المؤتمر والمجلس التنفيذي على اعتمادات الدول الأعضاء وتقارير استعراض تحصيل الاشتراكات وأرصدة الصناديق	اجتمع - يحدد المؤتمر نسب التمويل من الأعضاء. - يقدم المجلس التنفيذي تقارير إلى المؤتمر عن حالة اشتراكات الأعضاء بناء على استعراض ومدخلات من اللجنة الاستشارية المالية	غير متوفر
		D.2.6 استعراض الإبلاغ عن الموارد البشرية	المؤتمر والمجلس التنفيذي يستعرضان تحليلات القوى العاملة ويقدمان تعليقات وتوصيات	اجتمع - تدرج الإحصاءات والمعلومات المتعلقة بالموارد البشرية في تقارير الأمين العام المقدمة إلى المؤتمر وعلى المجلس التنفيذي تتلقى اللجنة الاستشارية المالية تقارير الموارد البشرية وتستعرض	غير متوفر

موضوع	الموضوع الفرعي	المعيار العام	تطبيق المعيار على المنظمة (WMO) (نظري)	تقييم المنظمة (WMO)	الفصول ذات الصلة الواردة في التقرير مع التحليل الداعم
هـ - وظائف المساءلة والرقابة والنزاهة	هـ-1 حوكمة مهام الرقابة الداخلية والخارجية في المنظمة	E.1.1 اعتماد موثيق واختصاصات الرقابة الداخلية والمهام الاستشارية	يعتمد المؤتمر أو المجلس التنفيذي ميثاق المراجعة الداخلية بعد توصية من اللجنة الاستشارية المالية	لم يتم الوفاء به - تستعرض لجنة المراجعة والرقابة ميثاق المراجعة الداخلية للحسابات - عدم إجراء استعراض من قبل اللجنة الاستشارية المالية أو اعتماد على مستوى المؤتمر أو المجلس التنفيذي	سابعاً
		E.1.2 الموافقة على الاختيار/التجديد/إنهاء خدمة رؤساء مراجعي الحسابات الداخلي والخارجي	يوافق المؤتمر أو المجلس التنفيذي على تعيين/ تجديد/ إنهاء رئيس المراجعة الداخلية للمراجع الخارجي والمراجع الخارجي بناء على استعراض اللجنة الاستشارية المالية لإجراءات الاختيار واعتمادها من قبل هيئة الإدارة المناسبة	اجتمع جزئياً - يختار المجلس التنفيذي المراجع الخارجي بناء على اقتراح لجنة الاختيار، وتستعرضه اللجنة الاستشارية المالية - يعين الأمين العام المراجع الداخلي بناء على مشورة لجنة الرقابة على مراجعة الحسابات، وبعد موافقة رئيس المنظمة، نيابة عن المجلس التنفيذي.	غير متوفر
		E.1.3 تلقي تقارير مباشرة	يتلقى المؤتمر والمجلس التنفيذي تقارير منتظمة من رؤساء الرقابة	اجتمع جزئياً	سابعاً

موضوع	الموضوع الفرعي	المعيار العام	تطبيق المعيار على المنظمة (WMO) (نظري)	تقييم المنظمة (WMO)	الفصول ذات الصلة الواردة في التقرير مع التحليل الداعم
		اجتماعات مغلقة مع رؤساء الرقابة الداخلية والخارجية	والمخاطر ومراجع الحسابات الخارجي	- يتلقى المؤتمر والمجلس التنفيذي تقارير عن الرقابة من خلال اللجنة الاستشارية المالية ولجنة الرقابة على مراجعة الحسابات	
			تعقد اللجنة الاستشارية المالية ولجنة المراجعة والرقابة اجتماعات منتظمة مغلقة مع رؤساء الرقابة الداخلية والمخاطر ومراجعة الحسابات الخارجية	اجتمع جزئيا - لجنة المراجعة والرقابة هي وحدها التي تعقد جلسات منتظمة مغلقة مع رؤساء الرقابة	غير متوفر
	هاء-2 استعراض نتائج وظائف الرقابة الداخلية والخارجية	E2.1 استعراض جميع تقارير الرقابة الداخلية والخارجية الرئيسية	استعراض تقرير الرقابة الصادر عن اللجنة الاستشارية المالية والتعليق عليه المؤتمر والمجلس التنفيذي	المتقى جزئيا - تلقي المؤتمر والمجلس التنفيذي تقارير مكررة من كل من لجنة الرقابة الاستشارية واللجنة الرقابة - لا يتلقى المؤتمر التقارير إلا كوثيقة معلومات، وليس للاستعراض	سابعاً
			اللجنة الاستشارية المالية مسؤولة عن استعراض تقارير الرقابة الداخلية السنوية والتقارير	اجتمع - مدرجة في الاختصاصات	سابعاً

26-04923

موضوع	الموضوع الفرعي	المعيار العام	تطبيق المعيار على المنظمة (WMO) (نظري)	تقييم المنظمة (WMO)	الفصول ذات الصلة الواردة في التقرير مع التحليل الداعم
			الاستشارية وتقارير تقييم الجودة كما يقدمها مراجع الحسابات الخارجي ووحدة التفتيش المشتركة		
			ولجنة المراجعة والرقابة (AOC) مسؤولة عن استعراض التقارير السنوية وكذلك جميع التقارير الرئيسية الخاصة بالرقابة الداخلية والتقارير الاستشارية	اجتمع - مدرجة في الاختصاصات	سابعا
		هـ-2.2 استعراض التقارير المتعلقة بالإجراءات المتخذة استجابة لتوصيات الرقابة	تستعرض لجنة المراجعة والرقابة التقارير الخاصة باستجابات الإدارة لجميع توصيات الرقابة، وتسدي المشورة إلى اللجنة الاستشارية المالية التي تقدم توصيات إلى المؤتمر والمجلس التنفيذي	اجتمع - مدرجة في اختصاصات اللجنتين	سابعا

موضوع	الموضوع الفرعي	المعيار العام	تطبيق المعيار على المنظمة (WMO) (نظري)	تقييم المنظمة (WMO)	الفصول ذات الصلة الواردة في التقرير مع التحليل الداعم
		الداخلية والخارجية			

المرفق الثالث. مقارنات الحوكمة بين الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة

أجري تحليل مقارنة لمجالات الحوكمة الرئيسية عبر جميع وكالات الأمم المتحدة المتخصصة التي قبلت النظام الأساسي للوحدة (JIU). ويشمل ذلك: (أ) الهيئات العليا، (ب) وظيفة الرئيس وحضور دور المقرر، (ج) الهيئات التنفيذية، (د) الهياكل الإقليمية في إطار الحوكمة والمكاتب الإقليمية، (هـ) الهياكل الفنية في إطار الحوكمة، (و) لجان مجالس الإدارة التي تتعامل مع الشؤون المالية والميزانية والبرنامج والرقابة والمساءلة. وتشير الكلمة "Y" في الجداول أدناه إلى "نعم" و "N" إلى "لا/لا شيء".

(أ) الهيئات العليا

الجسم	تواتر انعقاد الدورات العادية	عدد الدورات الاستثنائية	مستوى أقدمية الأعضاء
المنظمة المؤتمر	كل 4 سنوات	3	مديري المرافق الوطنية للأرصاد الجوية أو الأرصاد الجوية الهيدرولوجية ⁹⁴
المنظمة المؤتمر	كل عامين	1	الوزير النهائي
منظمة الطيران المدني الدولي الجمعية	كل 3 سنوات	9	الوزير النهائي مديري وكالات الطيران
المنظمة مؤتمر العمل الدولي	السنوي	اي	الوزير النهائي رؤساء البعثات
المنظمة البحرية الدولية الجمعية	كل عامين	البيانات غير متوفرة	الوزير النهائي
الاتحاد مؤتمر المندوبين المفوضين	كل 4 سنوات	1	البيانات غير متوفرة
اليونسكو المؤتمر العام	كل عامين	5	الوزير النهائي

⁹⁴ وفي الدورة الاستثنائية للمؤتمر المعقودة في تشرين الأول/أكتوبر 2025 وفي الدورات العادية السابقة للمؤتمر، حضر وزراء كاملون بعض المناقشات العامة.

اليونيدو المؤتمر العام	كل عامين	3	الوزير النهائي رؤساء البعثات
السياحة للأمم المتحدة الجمعية العامة	كل عامين	1	الوزير النهائي رؤساء البعثات
الاتحاد البريدي العالمي المؤتمر	كل 4 سنوات	4	البيانات غير متوفرة
من جمعية الصحة العالمية	السنوي	2	الوزير النهائي
الويبو الجمعية العامة	السنوي	31	رؤساء البعثات المديرون في الدوائر الوطنية ذات الصلة

(ب) مهمة الرئيس وحضور دور المقرر

الجسم	أعلى وظيفة ضابطة في الهيئة العليا	مدة الولاية	أدوار أعلى ضابط في الهيئة العليا	أفراد مختلفون يترأسون الهيئات العليا والتنفيذية	وظيفة المقرر المحددة لعمل الهيئة العليا	وضع إجراءات لجنة الصياغة لعمل الهيئة العليا
المنظمه	الرئيس	4 سنوات	تسهيل عمليات الحوكمة إصدار توجيهات إلى الأمين العام بخصوص الاضطلاع بالمهام توجيه أنشطة الهيئات التأسيسية وتنسيقها	ن	ن	ن
المنظمه	الرئيس	2 سنة	تسهيل عمليات الحوكمة، مثل:	ن	ن	ن
منظمه الطيران المدني الدولي	الرئيس	3 سنوات	- إعلان افتتاح واختتام كل جلسة عامة توجيه المناقشات في الجلسات العامة - منح حق الكلام	ن	البيانات غير متوفرة	ن
المنظمه	الرئيس	1 سنة	طرح الأسئلة للتصويت وإعلان القرارات - الحكم على نقاط النظام و	ن	ن	ن
المنظمه البحريه الدولي	الرئيس	2 سنة	ضمان انتظام سير الأعمال في كل دورة وفقا للنظام الداخلي القائم	ن	البيانات غير متوفرة	ن
الاتحاد	الرئيس	4 سنوات	- اقتراح تحديد الوقت المسموح به لكل متحدث - إقفال قائمة المتحدثين	ن	البيانات غير متوفرة	ن

٧	٧	٧	- اتخاذ قرار بشأن تعليق المناقشات، حسب الحاجة.	2 سنة	الرئيس	اليونسكو
٧	٧	٧		2 سنة	الرئيس	اليونيدو
٧	٧	٧		2 سنة	الرئيس	السياحة بالأمم المتحدة
٧	البيانات غير متوفرة	٧		4 سنوات	الرئيس	الاتحاد البريدي العالمي
٧	٧	٧		1 سنة	الرئيس	من
٧	٧	٧		1 سنة	الرئيس	الويبو

(ج) الهيئات التنفيذية

تمثيل الأعضاء	التوزيع الإقليمي للمقاعد	تواتر الجلسات	مجموع عدد المقاعد المخصصة للأعضاء	الجسم
المنظمات غير الحكومية الدولية	الإقليم الأول: أفريقيا (9 بلدان) الإقليم الثاني: آسيا (6 بلدان) الإقليم الثالث: أمريكا الجنوبية (4 بلدان) ٧ الإقليم الرابع: أمريكا الشمالية وأمريكا الوسطى والكاريبي (5 بلدان) الإقليم الخامس: جنوب غرب المحيط الهادئ (4 بلدان) الإقليم السادس: أوروبا (9 بلدان)	السنوي	27 / 37	المنظمه المجلس التنفيذي
الحكوميه الدوليه	أفريقيا (12 بلدا) آسيا (9 بلدان) أوروبا (10 بلدان) ٧ أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (9 بلدان) الشرق الأدنى (6 بلدان) أمريكا الشمالية (دولتان) جنوب غرب المحيط الهادئ (بلد واحد)	5 في السنة	49 / 49	المنظمه مجلس

الجسم	مجموع عدد المقاعد / المقاعد المخصصة للأعضاء	تواتر الجلسات	التوزيع الإقليمي للمقاعد	تمثيل الأعضاء
منظمة الطيران المدني الدولي مجلس	36 / 36	السنوي	لا يتم توزيع المقاعد من حيث المناطق، بل فقط على أساس نتائج الانتخابات	الحكومي الدولي
المنظمة مجلس الإدارة	56 / 56	3 سنويا	أفريقيا (15 بلدا) الأمريكتان (12 دولة) آسيا (15 بلدا) أوروبا (15 بلدا)	الحكومي الدولي المتعدده الاطراف
المنظمة البحرية الدولية مجلس	40 / 40	2 في السنة	لا يتم توزيع المقاعد من حيث المنطقة، فقط على أساس نتائج الانتخابات	الحكومي الدولي
الاتحاد مجلس	48 / 48	السنوي	الإقليم ألف: الأمريكتان (9 بلدان) الإقليم باء: أوروبا الغربية (8 بلدان) الإقليم جيم: أوروبا الشرقية وشمال آسيا (5 بلدان) الإقليم دال: أفريقيا (13 بلدا) الإقليم هاء: آسيا وأستراليا (13 بلدا)	الحكومي الدولي
اليونسكو المجلس التنفيذي	58 / 58	2 في السنة	رهنًا بتنوع الثقافات والتوزيع الجغرافي المتوازن	الحكومي الدولي

الجسم	مجموع عدد المقاعد / المقاعد المخصصة للأعضاء	تواتر الجلسات	التوزيع الإقليمي للمقاعد	تمثيل الأعضاء
اليونيدو مجلس التنمية الصناعية	53 / 53	السنوي	القائمة ألف، والخبراء (C) (33 بلدا) ٧ القائمة باء (15 بلدا) القائمة دال (5 بلدان)	الحكومي الدولي
السياحة بالأمم المتحدة المجلس التنفيذي	35 / 35	2 في السنة	٧ تخضع للتوزيع العادل والمنصف	الحكومي الدولي غير حكومي
الاتحاد البريدي العالمي مجلس الإدارة	41 / 41	السنوي	٧ رهنا بالتوزيع الجغرافي المؤهل	الحكومي الدولي
من المجلس التنفيذي	34 / 34	2 في السنة	٧ 3 أعضاء على الأقل من كل منظمة إقليمية	الحكومي الدولي
الويبو لجنة التنسيق	83 / 83	السنوي	ن لا يتم توزيع المقاعد من حيث المنطقة، فقط على أساس نتائج الانتخابات	الحكومي الدولي

(د) الهياكل الإقليمية في إطار الحوكمة والمكاتب الإقليمية

الجسم	عدد الهياكل الإقليمية	التغطية الإقليمية للهيئات الرئاسية	الرئيس أو الرئيس	مدة الولاية	القدرة على اتخاذ القرار	المكاتب الإقليمية	التغطية الإقليمية للمكاتب	هياكل إقليمية أخرى
المنظمه	6	الإقليم الأول: أفريقيا (53 بلدا) الإقليم الثاني: آسيا (34 بلدا) الإقليم الثالث: أمريكا الجنوبية (12 بلدا) الإقليم الرابع: أمريكا الشمالية وأمريكا الوسطى والكاريبي (22 بلدا) الإقليم الخامس: جنوب غرب المحيط الهادئ (22 بلدا) الإقليم السادس: أوروبا (50 بلدا)	الرئيس	4 سنوات	قرارات القرارات التوصيات	Y	4 (أفريقيا وآسيا وجنوب غرب المحيط الهادئ والأمريكتان وأوروبا)	Y
المنظمه	5	أفريقيا (54 بلدا) آسيا والمحيط الهادئ (46 بلدا) أوروبا (54 بلدا) أمريكا اللاتينية والكاريبي (33 بلدا) الشرق الأدنى (30 بلدا)	الرئيس	2 سنة	القرارات التوصيات	Y	5 (أفريقيا، وآسيا والمحيط الهادئ، وأوروبا، وآسيا الوسطى، وأمريكا اللاتينية والكاريبي، والشرق الأدنى)	Y

الجسم	عدد الهياكل الإقليمية	التغطية الإقليمية للهيئات الرئاسية	الرئيس أو الرئيس	مدة الولاية	القدرة على اتخاذ القرار	المكاتب الإقليمية	التغطية الإقليمية للمكاتب	هياكل إقليمية أخرى
منظمه الطيران المدني الدولي	0	/	/	/	/	Y	7 (آسيا والمحيط الهادئ، والشرق الأوسط، وغرب ووسط أفريقيا، وشرق وجنوب أفريقيا، وأمريكا الجنوبية، وأمريكا الشمالية، وأوروبا، وشمال المحيط الأطلسي)	Y
المنظمه	4	آسيا والمحيط الهادئ والدول العربية (47 بلدا) الأمريكتان (35 دولة) أفريقيا (54 بلدا) أوروبا (51 بلدا)	الرئيس	4 سنوات	قرارات القرارات	Y	5 (أفريقيا، والدول العربية، وآسيا والمحيط الهادئ، وأوروبا، وآسيا الوسطى، وأمريكا اللاتينية، ومنطقة البحر الكاريبي)	Y
المنظمه البحريه الدولي	0	/	/	/	/	Y	7 (غرب ووسط أفريقيا (2)، وشرق وجنوب آسيا، وشرق آسيا، والبحر الكاريبي، والمحيط الهادئ،	Y

الجسم	عدد الهياكل الإقليمية	التغطية الإقليمية للهيئات الرئاسية	الرئيس أو الرئيس	مدة الولاية	القدرة على اتخاذ القرار	المكاتب الإقليمية	التغطية الإقليمية للمكاتب	هياكل إقليمية أخرى
							والشرق الأوسط، وشمال أفريقيا)	
الاتحاد	0	/	/	/	/	Y	6 (أفريقيا، والأمريكتان، والدول العربية، وآسيا والمحيط الهادئ، ورابطة الدول المستقلة، وأوروبا)	Y
اليونسكو	0	/	/	/	/	Y	5 (أفريقيا، والدول العربية، وآسيا والمحيط الهادئ، وأمريكا اللاتينية والكاريبي، وأوروبا، وأمريكا الشمالية)	Y
اليونيدو	0	/	/	/	/	Y	5 (أفريقيا، والدول العربية، وآسيا والمحيط الهادئ، وأوروبا، وآسيا الوسطى، وأمريكا اللاتينية، ومنطقة البحر الكاريبي)	Y

الجسم	عدد الهياكل الإقليمية	التغطية الإقليمية للهيئات الرئاسية	الرئيس أو الرئيس	مدة الولاية	القدرة على اتخاذ القرار	المكاتب الإقليمية	التغطية الإقليمية للمكاتب	هياكل إقليمية أخرى
السياحة بالأمم المتحدة	6	أفريقيا (49 بلدا) الأمريكتان (24 دولة، إقليمان) وشرق آسيا والمحيط الهادئ (20 بلدا، وإقليمان) أوروبا (42 بلدا، إقليمان) الشرق الأوسط (10 دول) جنوب آسيا (9 بلدان)	الرئيس	2 سنة	القرارات التوصيات	Y	3 (آسيا والمحيط الهادئ والشرق الأوسط والأمريكتان)	Y
الاتحاد البريدي العالمي	0	/	/	/	/	Y	6 (أفريقيا، وأمريكا اللاتينية، وآسيا والمحيط الهادئ، ومنطقة الكاريببي، وأوروبا، وكومنولث الدول المستقلة، والمنطقة العربية)	Y
من	6	أفريقيا (47 بلدا) الأمريكتان (35 دولة) أوروبا (53 بلدا) شرق البحر المتوسط (21 بلدا)	الرئيس	1 سنة	قرارات ⁹⁵ القرارات	Y	6 (نفس التغطية الإقليمية التي تتمتع بها الهيئات الإدارية)	Y

⁹⁵ عموما، لا يزيد عن جلسة أو اثنتين في كل دورة.

						جنوب شرق آسيا (10 بلدان) غربي المحيط الهادئ (38 بلدا)		
الويبو	0	/	/	/	/	ن	/	٧

(هـ) الهياكل الفنية في إطار الحوكمة

الجسم	الهياكل الفنية كجزء من الهيئات الرئاسية	أحكام التمثيل الإقليمي	الرئيس أو الرئيس	مدة الولاية	القدرة على اتخاذ القرار	خط الإبلاغ إلى الهيئة العليا و/أو الهيئة التنفيذية ⁹⁶
المنظمه	لجنتان فئيتان 3 لوحات 3 هيئات إضافية	تكون عضوية اللجنة مفتوحة أمام جميع الدول الأعضاء ن ويندرج معظم الأعضاء من بين أعضاء المجلس التنفيذي ويعين المجلس التنفيذي جميع الأعضاء	الرئيس الرئيس	4 سنوات	القرارات في نطاق الولايات القرارات التوصيات	كلاهما (2) هيئة تنفيذية (3) الجسم الأعلى (3)
المنظمه	5 لجان فنية	4 من أصل 5: مفتوح أمام جميع الدول الأعضاء ن	الرئيس	2 سنة	القرارات	كل

⁹⁶ وعندما يختلف سطر الإبلاغ باختلاف الهيئة، يدون عدد الهيئات الفنية التي ينطبق عليها بند الإبلاغ المعني بين قوسين.

الجسم	الهياكل الفنية كجزء من الهيئات الرئاسية	أحكام التمثيل الإقليمي	الرئيس أو الرئيس	مدة الولاية	القدرة على اتخاذ القرار	خط الإبلاغ إلى الهيئة العليا و/أو الهيئة التنفيذية ⁹⁶
		بالنسبة لشخص واحد من أصل 12 دولة عضوا (2 لكل منطقة) ^٧			التوصيات	
منظمة الطيران المدني الدولي	لجنة فنية واحدة منظمة في 19 لوحة	19 عضوا رشحتهم الدول الأعضاء، يعينهم المجلس التنفيذي	الرئيس	1 سنة	ن	هيئة تنفيذية
المنظمة	3 لجان فنية	تكون عضوية اللجنة مفتوحة أمام جميع الدول الأعضاء	الرئيس	2 سنة	التوصيات	الجسم الأعلى
المنظمة البحرية الدولية	5 لجان فنية	تكون عضوية اللجنة مفتوحة أمام جميع الدول الأعضاء	الرئيس	2 سنة	القرارات	هيئة تنفيذية (4) الجسم الأعلى (1)
الاتحاد	3 قطاعات متخصصة	تكون عضوية اللجنة مفتوحة أمام جميع الدول الأعضاء	الرئيس	4 سنوات	القرارات في نطاق الولايات	كل
اليونسكو	4 لجان فنية تابعة للمؤتمر العام 4 لجان فنية تابعة للمجلس التنفيذي	تكون عضوية اللجنة مفتوحة أمام جميع الدول الأعضاء مفتوح أمام أعضاء اللجنة	الرئيس	2 سنة	القرارات	الجسم الأعلى (4) هيئة تنفيذية (4)
اليونيدو	ن	/	/	/	/	/

خط الإبلاغ إلى الهيئة العليا و/ أو الهيئة التنفيذية ⁹⁶	القدرة على اتخاذ القرار	مدة الولاية	الرئيس أو الرئيس	أحكام التمثيل الإقليمي	الهياكل الفنية كجزء من الهيئات الرئاسية	الجسم
كل	التوصيات	4 سنوات	الرئيس	بإستثناء الفريق العامل المشترك بين المؤسسات واللجنة العالمية ^٧	6 لجان فنية	السياحة بالأمم المتحدة
كل	قرارات القرارات	4 سنوات	الرئيس	48 دولة منتخبة ^٨	1 المجلس بدعم من الأفرقة الدائمة وفرق العمل	الاتحاد البريدي العالمي
هيئة تنفيذية	ن	1 سنة	الرئيس	14 عضوا من المجلس التنفيذي (عضوان لكل إقليم) ^٧	1 لجنة فنية	من
الجسم الأعلى	القرارات	1 سنة	الرئيس	تكون عضوية اللجنة مفتوحة أمام جميع الدول الأعضاء ^٨	3 لجان فنية	الويبو

(و) لجان الهيئات الإدارية التي تتولى الشؤون المالية والميزانية والبرنامج والرقابة والمساءلة

(هيئات مكافئة من اللجنة الاستشارية المالية)

الجسم	تواتر الجلسات	عضويه	مدة عضوية المنظمة	القدرة على اتخاذ القرار	الرئيس الذي ينتخبه أعضاء الهيئة	مدة رئاسة اللجنة	خط الإبلاغ إلى الهيئة العليا و/أو الهيئة التنفيذية	المسائل البرنامجية المشمولة
المنظمه اللجنة الاستشارية المالية	السنوي + جلسات استثنائية	العضوية المفتوحة: 7 أعضاء بحكم منصبهم جميع الدول الأعضاء المهتمة	4 سنوات غير متوفر	توصيات إلى مجلس الإدارة	ن	4 سنوات	كل	ن
المنظمه لجنة المالية	2 في السنة + جلسات مشتركة	العضوية المغلقة: 12 مندوبا من الدول الأعضاء	2 سنة	توصيات إلى مجلس الإدارة الطلبات الموجهة إلى إدارة الأمانة	٧	لم يشار إليها في نظامها الداخلي	هيئة تنفيذية	ن
منظمه الطيران المدني الدولي لجنة المالية	البيانات غير متوفرة	العضوية المغلقة: ينتخب من بين أعضاء المجلس	1 سنة على الأقل	القرارات توصيات إلى مجلس الإدارة	٧	1 سنة	هيئة تنفيذية	ن
المنظمه لجنة المالية	خلال جلسات المؤتمر	العضوية المغلقة: مندوب حكومي واحد من كل دولة	غير مشار إليه في	توصيات إلى مجلس الإدارة	٧	لم يشار إليها في نظامها الداخلي	الجسم الأعلى	ن

الجسم	تواتر الجلسات	عضويه	مدة عضوية المنظمة	القدرة على اتخاذ القرار	الرئيس الذي ينتخبه أعضاء الهيئة	مدة رئاسة اللجنة	خط الإبلاغ إلى الهيئة العليا و/أو الهيئة التنفيذية	المسائل البرنامجية المشمولة
		عضو (حتى 187)	النظام الداخلي					
المنظمة البحرية الدولية	/	/	/	/	/	/	/	/
الاتحاد الفريق العامل التابع للمجلس والمعني بالموارد المالية والبشرية	من 1 إلى 3 سنويا + اجتماعات غير رسمية	العضوية المفتوحة: جميع الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات	غير متوفر	توصيات إلى مجلس الإدارة		4 سنوات	هيئة تنفيذية	ن
اليونسكو لجنة المسائل المالية والإدارية والعامة، ودعم البرامج، والعلاقات الخارجية	خلال جلسات مجلس الإدارة + جلسة مشتركة	العضوية المغلقة: 1 مندوب من كل دولة عضو (58)	2 سنة	توصيات إلى مجلس الإدارة	Y	2 سنة	هيئة تنفيذية	Y
اليونيدو لجنة البرنامج والميزانية	السنوي	العضوية المغلقة: 27 مندوبا من الدول الأعضاء	لم يشار إليها في	توصيات إلى مجلس الإدارة	Y	1 سنة	هيئة تنفيذية	Y

الجسم	تواتر الجلسات	عضويه	مدة عضوية المنظمة	القدرة على اتخاذ القرار	الرئيس الذي ينتخبه أعضاء الهيئة	مدة رئاسة اللجنة	خط الإبلاغ إلى الهيئة العليا و/أو الهيئة التنفيذية	المسائل البرنامجية المشمولة
			نظامها الداخلي					
السياحة بالأمم المتحدة لجنة البرنامج والميزانية	2 في السنة	العضوية المغلقة: 12 مندوبا من الدول الأعضاء	2 سنة	توصيات إلى مجلس الإدارة	٧	2 سنة	هيئة تنفيذية	٧
الاتحاد البريدي العالمي لجنة المالية ⁴⁹⁷	البيانات غير متوفرة	البيانات غير متوفرة	البيانات غير متوفرة	البيانات غير متوفرة	البيانات غير متوفرة	البيانات غير متوفرة	البيانات غير متوفرة	البيانات غير متوفرة
من البرنامج والميزانية والإدارة اللجنة	2 في السنة + جلسات استثنائية	العضوية المغلقة: 12 مندوبا من الدول الأعضاء	2 سنة	توصيات إلى مجالس الإدارة توجيهات إلى الأمانة	٧	1 سنة	كل	٧
الويبو	السنوي	العضوية المغلقة:	2 سنة	توصيات إلى مجلس الإدارة	٧	2 سنة	الجسم الأعلى	٧

⁹⁷ انظر المادة 16 من النظام الداخلي لمجلس الإدارة: ينشئ مجلس الإدارة لجنة مالية بحيث يتم النظر في أي اقتراح له آثار مالية على الاتحاد قبل أن ينظر فيه المجلس. ومع ذلك، لا يبدو أن أي معلومات متاحة للجمهور تصف هيكل هذه اللجنة أو أنشطتها.

المسائل البرنامجية المشمولة	خط الإبلاغ إلى الهيئة العليا و/ أو الهيئة التنفيذية	مدة رئاسة اللجنة	الرئيس الذي ينتخبه أعضاء الهيئة	القدرة على اتخاذ القرار	مدة عضوية المنظمة	عضويه	تواتر الجلسات	الجسم
				مقررات موجهة إلى الرئيس التنفيذي للأمانة		56 مندوبا من الدول الأعضاء	(السنوات الخارجة عن الميزانية) 2 في السنة (سنوات الميزانية)	لجنة البرنامج والميزانية

المرفق الرابع: منهجية الدراسة الاستقصائية

1. تهدف الدراسة الاستقصائية إلى تقييم فعالية وكفاءة هيكل الحوكمة في المنظمة (WMO)، مع التركيز على: (1) التنسيق بين الهيئات عبر إطار الحوكمة القائم؛ ثانياً) نشاط المؤتمر والمجلس التنفيذي؛ '3' سير أعمال الاتحادات الإقليمية واللجان الفنية؛ '4' الدعم المقدم من أمانة المنظمة (WMO). وعلى نحو أكثر تحديداً، استهدفت الأسئلة تقييم أدوار الهيئات الرئاسية للمنظمة (WMO) والشركات الفرعية لها، وبحث التداخل المحتمل في الولايات، وتقييم فعالية المناقشات التي جرت خلال مختلف الدورات.

2. تم الاتصال بعدد إجمالي 641 مستفيداً، وتم تلقي 129 رداً. وكان المجيبون على الاستبيان من ثلاث مجموعات رئيسية من أصحاب المصلحة هي: (أ) الممثلون الدائمون والمناوبون والمستشارون بمعدل استجابة بلغت 66 في المائة؛ (ب) الخبراء الذين يرشحهم عضو من أعضاء المنظمة (WMO) (19 في المائة)؛ (ج) الجهات الأخرى صاحبة المصلحة⁹⁸ (15 في المائة). وتلاه الإقليم الأول (أفريقيا) بنسبة 19 في المائة؛ الإقليم الثاني (آسيا) والثالث (أمريكا الجنوبية) يساهم كل منهما بنسبة 10 في المائة؛ الإقليم الخامس (جنوب غرب المحيط الهادئ) والإقليم الرابع (أمريكا الشمالية وأمريكا الوسطى والكاريبي)، بنسبة 8 و9 في المائة على التوالي. عمل معظم المجيبين مع الهيئات الرئاسية للمنظمة (WMO) لأكثر من 15 عاماً. وبالإضافة إلى ذلك، فقد شارك المجيبون على مدى السنوات الخمس الماضية بنشاط في دورات المؤتمر والمجلس التنفيذي والاتحادات الإقليمية واللجان الفنية. وفيما يتعلق بالوقت المخصص لأنشطة المنظمة (WMO)، خصص معظم المجيبين عموماً نحو 10 في المائة (36 في المائة) أو ما يصل إلى ربع (29 في المائة) ساعات عملهم العادية لهذه المبالغ.

3- وسلطت الاستجابات المفتوحة الضوء على عدة مسائل لوحظت في إطار حوكمة المنظمة (WMO) وعملها. وشملت هذه الجوانب: (أ) عدم وضوح الأدوار والولايات (بما في ذلك اقتراحات بدمج الهيئات وتنفيذ إصلاحات هيكلية)؛ (ب) محدودية التنوع والتمثيل في عضوية الهيئات الإدارية؛ (ج) الحاجة إلى تعزيز التنسيق بين الهيئات؛ (د) الحاجة إلى تحسين الاتصالات. وفيما يتعلق بالأمانة، تتعلق الشواغل الرئيسية بعملية الإصلاح والتحول الجارية وأثرها المحتمل، فضلاً عن القضايا المتصلة بتخطيط الميزانية والإدارة المالية.

الجدول 1

لمحة عامة عن معدلات الرد على الاستقصاءات

⁹⁸ ومن بين المشاركين الآخرين أعضاء الجهاز الرئاسي المنتخبون؛ أعضاء الوفود؛ وممثلي البعثات الدائمة أو الممثلين الدائمين للدول الأعضاء في المنظمة (WMO) في جنيف؛ وأعضاء لجان الاتحادات الإقليمية أو منسقيها؛ والمستشارين الهيدرولوجيين.

معدل الاستجابة	المستلمي الاستجاب	الإجمالي (كنسبة مئوية)
	ات	ن
	85	
20.1	641	
	25	
	19	
20.1 ب	129	641 ^أ
		مجموع

الممثلين الدائمين لأعضاء المنظمة (WMO) ومناوبيه ومستشاريه

خبير يرشحه عضو المنظمة (WMO) المشارك في أعمال الهيئات الفرعية

الآخري

^أ لا يشمل عدد المستلمين رسائل الإرسال الإلكترونية المعادة في وقت إجراء الاستقصاء

توزيع.

^ب معدل الرد الإجمالي إرشادي، حيث قدم رد واحد في عدة حالات نيابة عن عدة مستجيبين.

المرفق الخامس: ملخص التعديلات المقترحة على اتفاقية المنظمة (WMO)

النصوص والوثائق ذات الصلة للنظر فيها	المراجعات المقترحة	المخاطر/الفرص	المشكلة (المسائل)	مادة الاتفاقية
1- يمكن حذف التحذير من المادة 7 من اللائحة العامة بالتغيير المقترح إدخاله على المادة 4 من الاتفاقية انظر المادتين 10 و 22 من الاتفاقية	المادة 4 (ب) يكون للمنظمة رئيس وثلاثة نواب للرئيس على حوكمة المنظمة وتمثيل أعضائها. سيرأس الرئيس المؤتمر ويرأس أحد نواب الرئيس المجلس التنفيذي، مع إيلاء الاعتبار الواجب لفصل الواجبات داخل الهيئات التأسيسية.	1. انظر الفصل الثالث للاطلاع على التحليل المتعلق بالفصل بين الواجبات وشروط الضباط.	العجز الهيكلي واجبات الرئيس ونوابه الثلاثة في المنظمة ليست دقيقة بما فيه الكفاية، ولا يشار إلى الفصل بين الواجبات (أي مهام مختلفة لها مسؤولية رئاسة هيئات إدارة مختلفة).	المادة 4 (ب) يكون للمنظمة رئيس وثلاثة نواب للرئيس، ويكونون هم أيضاً رئيس ونواب رئيس المؤتمر والمجلس التنفيذي.
انظر المادة 13 من الاتفاقية للاطلاع على التغييرات المقترحة بشأن وضع المجلس التنفيذي حكومياً دولياً.	تحذف النقطة (ب).	القرارات المتعلقة بالإدارة المالية والناجمة عن إشراف المنظمات والتي يمكن أن تؤثر في نهاية المطاف على الأعضاء تتداول في هيئة يعمل أعضاؤها بصفاتهم الشخصية.	حكم عفا عليه الزمن المنظمة (WMO) دولة خارجة عن نطاق منظومة الأمم المتحدة باعتبارها المنظمة الوحيدة التي يعمل فيها أعضاء في مجالس إدارة ممثلين للمنظمة وليس كممثلين لأعضاء بعينهم في المنظمة؛ ولجميع الوكالات المتخصصة	المادة 6 (ب) يعمل جميع أعضاء الجهاز الرئاسي للمنظمة وأعضاء المجلس التنفيذي، بصدد أداء واجباتهم، ممثلين للمنظمة لا ممثلين لأعضاء بعينهم في المنظمة.

النصوص والوثائق ذات الصلة للنظر فيها	المراجعات المقترحة	المخاطر/الفرص	المشكلة (المسائل)	مادة الاتفاقية
			الأخرى التابعة للأمم المتحدة هيئات تنفيذية ذات وضع حكومي دولي. والقرارات المتعلقة بالميزانية والنفقات التي يتخذها المجلس التنفيذي تتطلب إجراء مداولات حكومية دولية لا العمل بصفته الشخصية. وترسل اللجنة الاستشارية المالية واللجان الفنية، وهما هيتان حكوميتان دوليتان، توصيات إلى المجلس التنفيذي لاتخاذ قرارات نهائية قد تترتب عليها آثار مالية على الأعضاء، وبالتالي يمكن التعامل معها على نحو ملائم في منتدى حكومي دولي.	

النصوص والوثائق ذات الصلة للنظر فيها	المراجعات المقترحة	المخاطر/الفرص	المشكلة (المسائل)	مادة الاتفاقية
انظر المادتين 6 و22 من الاتفاقية.	المادة 8 (هـ) النظر في تقارير وأنشطة المجلس التنفيذي والأمين العام، واتخاذ الإجراءات المناسبة بشأنها؛ (ي) انتخاب رئيس ونواب رئيس المنظمة والأعضاء الممثلين في المجلس التنفيذي.	(هـ) يعين المؤتمر الأمين العام الذي يقدم عملياً تقريراً إلى المؤتمر عن أنشطة الأمانة. ولزيادة المساءلة بشأن وظيفة الرئيس التنفيذي، ينبغي الاعتراف رسمياً بالعلاقة المتعلقة بالإبلاغ هذه في الاتفاقية. (ي) ينتخب المؤتمر الأعضاء الذين يشغلون مقاعد في المجلس التنفيذي، وفقاً للمبادئ الحكومية الدولية.	العجز الهيكلي (هـ) عدم الإشارة إلى التزام الأمين العام بتقديم تقرير إلى المؤتمر. (ي) ينبغي للمؤتمر، بدفع المجلس التنفيذي إلى مركز حكومي دولي، أن ينتخب أعضاء (أي بلدان) لشغل المقاعد في المجلس التنفيذي.	المادة 8 بالإضافة إلى الوظائف المبينة في مواد أخرى من الاتفاقية تكون واجبات المؤتمر الرئيسية هي: (هـ) النظر في تقارير وأنشطة المجلس التنفيذي واتخاذ الإجراءات اللازمة في شأنها؛ (ي) انتخاب رئيس ونواب رئيس المنظمة وأعضاء المجلس التنفيذي عدا رؤساء الاتحادات الإقليمية.
انظر المادة 4 من الاتفاقية.	المادة 10 (أ) يعقد المؤتمر عادة كل سنتين تقريباً، في مكان وفي موعد يقرره المجلس التنفيذي.	ومن شأن انعقاد المؤتمر مرة كل سنتين أن يكفل التنسيق الأفضل واتخاذ القرارات بمرونة أكبر ويتيح فترات أطول محتملاً ومشاركة أوسع من جانب الأعضاء في أداء مهام أعضاء الجهاز الرئاسي للمنظمة.	حكم عفا عليه الزمن تستدعي التنمية العالمية سريعة الحركة اتخاذ قرارات أكثر مرونة على مستوى المؤتمر، وهو الأمر الذي يمكن تحقيقه بعقد دورات أكثر تواتراً. وتختلف المنظمة (WMO) عن الممارسات القياسية التي تتبعها	المادة 10 (أ) يعقد المؤتمر في الأحوال العادية للانعقاد على فترات تكون أقرب ما يمكن إلى أربع سنوات» في مكان ما وفي موعد يقرره المجلس التنفيذي يدعى المؤتمر في الأحوال

النصوص والوثائق ذات الصلة للنظر فيها	المراجعات المقترحة	المخاطر/الفرص	المشكلة (المسائل)	مادة الاتفاقية
			معظم الوكالات المتخصصة الأخرى التابعة للأمم المتحدة فيما يتعلق بتواتر اجتماعات الهيئة العليا؛ وكان الحل الحل الذي نفذ في الماضي هو تنظيم دورات استثنائية للمؤتمر - غير أن هذا الحل ليس مستداما لأن هذه الدورات تجذب عددا أقل من الأعضاء، كما تقل التوازن الإقليمي بين المشاركين، وتركز على القضايا الضيقة وليس على النطاق الكامل لوظائف المؤتمر.	العادية للانعقاد على فترات تكون أقرب ما يمكن إلى أربع سنوات، وذلك في المكان والتاريخ اللذين يقرهما المجلس التنفيذي.
ولأغراض الاتساق، سيلزم تعديل المادة 6 من الاتفاقية. ويفترض أن يحضر أعضاء الجهاز الرئاسي للمنظمة دورات المجلس التنفيذي كمراقبين.	المادة 13 يتألف المجلس التنفيذي من <u>سبعة وثلاثين مندوبا رئيسيا لأعضاء المنظمة، ويجوز أن يحل محلهم بدلاؤهم في الدورات حسبما تنص اللائحة العامة.</u>	ويمكن زيادة عدد المقاعد المخصصة للأعضاء من 27 إلى 37 مقعدا إذا انتقلت حقوق التصويت من أعضاء الجهاز الرئاسي للمنظمة إلى ممثلي الأعضاء.	العجز الهيكلي والترتيب الذي يتمتع بموجبه رئيس ونواب رئيس المنظمة ولرؤساء الاتحادات الإقليمية بالحق في التصويت في المجلس التنفيذي، لا يتفق مع مكانة المجلس التنفيذي حكومية دولية. ويمكن لهذه الوظائف	المادة 13 تشكيل المجلس التنفيذي

النصوص والوثائق ذات الصلة للنظر فيها	المراجعات المقترحة	المخاطر/الفرص	المشكلة (المسائل)	مادة الاتفاقية
			حضور دورات المجلس التنفيذي وتقديم بيانات بصفة مراقب.	
الوظائف الأخرى في المادة 14 من الاتفاقية كما يلي أعيد كتابتها.	الوظيفة الجديدة للمجلس التنفيذي: توفير الرقابة والمساءلة للمنظمة من خلال النظر في تقارير المهام واللجان المستقلة، واتخاذ قرارات وتوصيات لتعزيز المساءلة.	يتمثل أحد الأدوار البالغة الأهمية للهيئات التنفيذية في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في ضمان الإشراف على الأمانة نيابة عن الأعضاء. وذكر هذه الوظيفة في الاتفاقية من شأنه أن يجعله متوافقا مع الممارسات الفعلية للمجلس التنفيذي وسيُسمح بالاعتراف الرسمي بهذه المسؤولية.	العجز الهيكلي ولا تذكر المادة صراحة أن المجلس التنفيذي يضطلع بدور إشرافي في هيكل الحوكمة.	المادة 14 وبالإضافة إلى الوظائف التي نص عليها في مواد أخرى من الاتفاقية تكون الوظائف الرئيسية للمجلس التنفيذي هي: ...
انظر المادتين 4 و 8 من الاتفاقية. للنظر في مزيد من المسائل الإدارية المتصلة بأدوار الأمين العام ومسؤولياته، انظر المادتين 21 (ب)	مادة (22) (أ) الأمين العام مسؤول أمام المؤتمر عن الأعمال الفنية والإدارية التي تقوم بها الأمانة.	لا يمكن المبالغة في تقدير مخاطر المادة 22 من حيث قيام مسؤول في هيئة الإدارة وفرد بتوجيه رئيس تنفيذي للأمم المتحدة بدلا من المساءلة الجماعية من الهيئة التي عينت الرئيس التنفيذي. ينبغي أن تتمحور أدوار	العجز الهيكلي يعين المؤتمر الأمين العام (المادة 21 (أ))، لكنه غير مسؤول أمام المؤتمر، مما يتحail فعليا على المساءلة الجماعية من جانب هيئة إدارة؛ المبالغة في النطاق والدور	مادة (22) (أ) الأمين العام مسؤول أمام رئيس المنظمة عن الأعمال الفنية والإدارية التي تقوم بها الأمانة؛

النصوص والوثائق ذات الصلة للنظر فيها	المراجعات المقترحة	المخاطر/الفرص	المشكلة (المسائل)	مادة الاتفاقية
و26 (أ) من الاتفاقية.		ومسؤوليات المسؤولين في الهيئات الرئاسية للمنظمة (WMO)، كما هو الحال في المنظمات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، حول تيسير الحوكمة وتمثيل أعضائها.	المناسبين للرئيس. وكل من هاتين النقطتين مختلفتان في منظومة الأمم المتحدة.	

ملاحظة: ينبغي أن ينعكس أي تعديل للاتفاقية في نسخة محدثة من اللائحة العامة. وللإطلاع على قائمة غير حصرية بالتغييرات المحتملة في اللائحة العامة، يرجى الرجوع إلى المرفق السادس.

المرفق السادس: ملخص التعديلات المقترحة على اللائحة العامة

تنظيم	المسألة	المخاطر/الفرص	المراجعات المقترحة
المادة 3	النظام الداخلي للمجلس التنفيذي الذي سيستخدمه المؤتمر أيضا	وسوف يستفيد المؤتمر من وجود نظامه الداخلي الخاص. ومن ثم، لن يتمكن المجلس التنفيذي من تعديل نظامه الداخلي من جانب واحد وتطبيقها لاحقا من قبل المؤتمر أيضا.	(أ) تستخدم كل هيئة تأسيسية لم يكن لديها نظامها الداخلي الخاص بها النظام الداخلي الذي اعتمدته المجلس التنفيذي [.]
المادة 8	واجبات الرئيس	والغرض من التغييرات المقترحة هو كفالة الاتساق مع المرفق الخامس والفصل الثالث من التقرير: '1' ترتيبات مساءلة الأمين العام؛ '2' التركيز على تيسير الحوكمة؛ '3' ضمان الفصل بين الواجبات بين رؤساء المؤتمر والمجلس التنفيذي.	(1) رئاسة دورات المؤتمر ودورات المجلس التنفيذي التي تعقد خلال مدة الولاية (2) توجيه وتنسيق أنشطة المنظمة وهيئاتها المختلفة على النحو المحدد في المادة 4 (أ) و (1) إلى (4) بما في ذلك الاتفاقية؛ (3) إصدار توجيهات إلى الأمين العام فيما يتعلق بأداء المهام؛
المادة 10	فترة ولاية رئيس ونائب رئيس المنظمة (WMO) والاتحادات الإقليمية	وقد تعتبر فترة ولاية رئيس المنظمة (WMO) ونوابه (أربع سنوات بين دورات المؤتمر العادية، قابلة للتجديد مرة واحدة وحتى يصل إجمالا إلى ثماني سنوات) محدودة الفرص المتاحة لتوسيع نطاق تمثيل الأعضاء في هذه الأدوار.	وإذا تم الإبقاء على هذا المواعمة مع وتيرة عقد دورات المؤتمر العادية، يمكن أن تنتقل هذه الفترتين إلى سنتين. وثمة خيار آخر يتمثل أيضا في تحديد حدود المدد بدلا من إبقائها مرتبطة بتنظيم دورة من دورات الهيئة التأسيسية.
المادة 16	توزيع المقاعد في المجلس التنفيذي	لا يوجد أي ذكر لحدود تجديد الولاية لأعضاء المجلس التنفيذي (على سبيل المثال لا تزيد عن ثلاث مدد على مدى خمس فترات)، أو بدلا من ذلك إلى الالتزام بتعيين حد أدنى من أعضاء المجلس التنفيذي الجدد في كل انتخاب.	ويمكن إدخال قيود على فترات متتالية لأعضاء المجلس التنفيذي كجزء من هذه المادة، أو أن يدرج بدلا من ذلك ترتيبات تناوب متداخلة.

تنظيم	المسالة	المخاطر/الفرص	المراجعات المقترحة
		كما لا يوجد ذكر لالتزامات التناوب القطري بين المقاعد المخصصة لكل إقليم. وقد يفسر هذا أن 40 في المائة من أعضاء المنظمة (WMO) لم يشغلوا قط مقعدا في المجلس التنفيذي حتى الآن.	يمكن تنفيذ المتطلبات الخاصة بوجود حد أدنى من البلدان للتناوب داخل المجموعات الإقليمية المخصصة لها في كل انتخابات لشغل مقاعد في المجلس التنفيذي.
المادة 24	لجان الهيئات الرئاسية	وينتخب حاليا رئيس هذه اللجان، التي يمكن أن تؤدي أيضا دور المقرر لعمل اللجنة، في الموقع أثناء الجلسة العامة، مما قد يتسبب في تأخيرات في جدول الأعمال وقد يشكل خطرا بتسييس النقاش حول الموضوع.	وينبغي صياغة إجراء لاختيار رؤساء هذه اللجان، على النحو المشار إليه في الفصل الثالث من التقرير الذي يتناول مهمة المقرر. ويمكن تنقيح نص المادة على النحو التالي: ويعين رئيس كل لجنة وفقا للإجراءات المعمول بها. أو- تنتخبه اللجنة حسبما تقرره الجلسة العامة.
المادة 27	إنشاء الهيئات الفرعية	ويمكن ربط إنشاء الهيئات الفرعية بتحليل الموارد الموجودة والهيئات القائمة ذات ولايات مماثلة.	ويمكن إضافة فقرة لتوضيح أن قرار إنشاء هيئة فرعية سيكون مصحوبا بتحليل للموارد اللازمة لعملها، وتبرير سبب عدم قدرة هيئات قائمة أخرى على الاضطلاع بهذه الأنشطة.
المادة 29	تعيين الخبراء في الهيئات الفرعية	وهذه المهام حاليا تقع على عاتق رئيس/ رئيس الهيئة الأم بالتشاور مع الأمين العام. ويمكن أيضا استشارة رؤساء الاتحادات الإقليمية للإسهام في تحقيق تمثيل إقليمي متوازن للخبراء. وسيكون ذلك أيضا متماشيا مع مسؤوليات رؤساء الاتحادات الإقليمية، على النحو المحدد في النظام الداخلي للاتحادات الإقليمية.	رئيس الهيئة التأسيسية (رئيس الهيئة الإضافية)، بعد التشاور مع رؤساء الاتحادات الإقليمية والأمين العام.

تنظيم	المسألة	المخاطر/الفرص	المراجعات المقترحة
المادة 94 من اللائحة العامة	قدرة الاتحادات الإقليمية على صنع القرار	ومن المتوقع من الاتحادات الإقليمية، بغية الاضطلاع بوظائفها، أن تركز على التوصيات المقدمة إلى المؤتمر والمجلس التنفيذي بدلا من إصدار قراراتها الخاصة.	يمكن إضافة ما يلي: (أ) حد لعدد القرارات التي يمكن أن تصدرها الاتحادات الإقليمية خلال كل دورة من دوراتها.
المادة 97 من اللائحة العامة	لغات عمل لجان المجلس التنفيذي	لأغراض الحوكمة الرشيدة ولضمان الفصل الكافي بين السلطات بين الهيئات الإدارية، لا ينبغي أن يعمل رئيس المنظمة (WMO) كرئيس للمجلس التنفيذي في الوقت نفسه.	يستعاض عن عبارة "الرئيس" بعبارة "رئيس المجلس التنفيذي".
المادة 126	إعداد جدول أعمال دورات المجلس التنفيذي	ولأغراض الحوكمة الرشيدة ولضمان الفصل الكافي بين السلطات بين الهيئات الإدارية، لا ينبغي أن يعمل الرئيس في الوقت نفسه كرئيس للمجلس التنفيذي.	يستعاض عن عبارة "الرئيس" بعبارة "رئيس المجلس التنفيذي".
المادة 134 من اللائحة العامة	دور رؤساء الاتحادات الإقليمية	ولا توجد وظيفة صريحة لرؤساء الاتحادات الإقليمية في الإبلاغ إلى المؤتمر والمجلس التنفيذي، حتى ولو كانت تقاريرهما تعرض عمليا على هاتين الهيئتين في الممارسة العملية.	ويمكن استكمال وظائف رؤساء الاتحادات الإقليمية بنقطة نقطة: "مراقبة تنفيذ أعضاء الاتحاد الإقليمي لقرارات ومقررات المؤتمر والمجلس التنفيذي واللجان الفنية، وتقديم تقارير عن ذلك" ويمكن دمج هذه المادة مع القسم المتعلق بالمهام المحددة لرؤساء الاتحادات الإقليمية، الوارد في النظام الداخلي للاتحادات الإقليمية. وتوخيا للشفافية والاتساق، ينبغي سرد المجموعة الشاملة من الوظائف في وثيقة مصدر واحدة فقط.

تنظيم	المسألة	المخاطر/الفرص	المراجعات المقترحة
المادة 153 من اللائحة العامة	واجبات الأمين العام	وتهدف التغييرات المقترحة إلى كفالة الاتساق مع المرفق الخامس والفصل الثالث من التقرير: '1' ينبغي حذف الإشارة إلى مساءلة الأمين العام تجاه الرئيس. '2' ينبغي أن يكون الأمين العام مسؤولاً أمام المؤتمر باعتباره الهيئة التي انتخبت شاغل الوظيفة.	على الأمين العام في اضطلاع بالواجبات المحددة في هذه المادة أن يلتزم بأي توجيهات تصدر من المؤتمر أو المجلس التنفيذي. أو من قبل رئيس المنظمة، طبقاً للمادة 8.

ملاحظة: تتصل التعديلات المقترحة على اللائحة العامة بالتعديلات المقترحة على الاتفاقية وكذلك بالتنقيحات الأخرى المقترحة في هذا الاستعراض. وينبغي ألا ينظر إلى التغييرات المقترحة على أنها تغييرات شاملة- وينبغي أن يكون الهدف الأساسي هو ضمان الاتساق بين الاتفاقية واللائحة العامة.

المرفق السابع: تكاليف دعم الأمانة للهيئات الإدارية

1- ترتبط التكاليف المدرجة أدناه بالدعم الذي تقدمه الأمانة لعملية صنع القرار في مختلف الهيئات الرئاسية للمنظمة (WMO).

2. هناك نوعان من التكاليف التي يتم أخذها في الاعتبار:

أ. تكاليف الموظفين – بالنسبة لموظفي الأمانة

ب. تكاليف النشاط – جميع التكاليف المتكبدة خارج تكاليف الموظفين، مثل سفر المشاركين، والخبراء الاستشاريين، والترجمة الشفوية الخارجية، والترجمة التحريرية الخارجية، وما إلى ذلك.

3- بالنسبة للجنيتين الفنييتين، تشمل التكاليف المدرجة أدناه مداوالات أفرقة الإدارة والهيئات الفرعية من المستوى الأول. وبالنسبة إلى الاتحادات الإقليمية، تشمل التكاليف المدرجة أدناه مداوالات أفرقة الإدارة.

الجدول 1

لمحة عامة عن تكاليف الموظفين لدعم الحوكمة

العام	تكاليف الموظفين (CHF)				عدد الموظفين (ما يعادله موظف بدوام كامل)			
	الادارات ⁹⁹	خدمات المؤتمرات	الخدمات اللغوية	مجموع	الادارات	خدمات المؤتمرات	الخدمات اللغوية	مجموع
2025	2.932.121	1.171.039	751.212	4.854.372	13	7	4	24
2024	2.358.272	1.111.701	865.163	4.335.136	11	6	5	22
2023	2.438.572	1.620.452	1.124.486	5.183.510	10	9	7	26
2022	2.018.602	757.166	1.156.820	3.932.588	9	4	7	20

المصدر: أمانة المنظمة (WMO) (2025).

الجدول 2

⁹⁹ يشمل جميع مكاتب وإدارات الأمانة ذات الصلة، باستثناء الدوائر المؤتمرية واللغوية.

التكاليف الإجمالية لدعم الحوكمة

العام	تكاليف الموظفين	تكاليف النشاط	مجموع	الميزانية السنوية للمنظمة (WMO)	النسبة المئوية لتكاليف دعم الحوكمة من الميزانية السنوية
2025	4.854.372	1.108.690	5.963.062	69.953.800	% 8.5
2024	4.335.136	1.717.101	6.052.237	69.371.400	% 8.7
2023	5.183.510	2.248.510	7.432.020	67.916.100	% 10.9
2022	3.932.588	1.818.138	5.750.726	67.856.100	% 8.5

المصدر: أمانة المنظمة (WMO) (2025).

الجدول 3

تصنيف تكاليف دعم الحوكمة (CHF)

مجموع	نوع التكاليف		العام	الهيئة الإدارية/ الكيان
	تكاليف النشاط	تكاليف الموظفين		
1.073.689	175.527	898.162	2025	المؤتمر
-	-	-	2024	
2.725.871	708.136	2.017.735	2023	
-	-	-	2022	
3.799.560	مجموع			
2.079.688	419.336	1.660.352	2025	المجلس التنفيذي وهيئاته الفرعية
2.068.317	635.073	1.433.244	2024	
2.474.396	663.888	1.810.508	2023	
1.854.197	505.284	1.348.913	2022	
8.476.598	مجموع			
974.293	311.348	662.945	2025	اللجان الفنية
2.261.076	779.730	1.481.346	2024	
799.675	385.547	414.128	2023	
2.863.416	889.281	1.974.135	2022	
6.898.460	مجموع			
1.198.934	141.713	1.057.221	2025	الاتحادات الإقليمية
1.288.807	227.868	1.060.939	2024	
939.547	447.865	491.682	2023	
578.074	380.520	197.554	2022	
4.005.362	مجموع			
124.103	60.765	63.338	2025	مجلس البحوث والفريق الاستشاري العلمي
114.509	74.430	40.079	2024	
43.074	43.074	-	2023	

92.990	43.053	49.937	2022	أمانة الهيئات الرئاسية
374.676	مجموع			
512.354	-	512.354	2025	
319.528	-	319.528	2024	
449.457	-	449.457	2023	
362.048	-	362.048	2022	
1.643.387	مجموع			

المصدر: أمانة المنظمة (WMO) (2025).

الجدول 4

متوسط تكلفة دعم الحوكمة من قبل مجلس الإدارة¹⁰⁰ بين عامي 2022 و 2025 (CHF)

مجلس الإدارة	متوسط التكلفة السنوية
المؤتمر	1.899.780
المجلس التنفيذي وهيئاته الفرعية	2.119.150
اللجان الفنية	1.724.615
الاتحادات الإقليمية	1.001.341
مجلس البحوث والفريق الاستشاري العلمي	93.669

المصدر: أمانة المنظمة (WMO) (2025).

¹⁰⁰ باستثناء تكاليف الموظفين في أمانة مجلس الإدارة التي لها مساهمة شاملة في مختلف أنشطة الهيئات التأسيسية للمنظمة (WMO).

المرفق الثامن: مسار حوكمة مبادرة الإنذار المبكر للجميع

1. مبادرة نظم الإنذار المبكر للجميع (EW4All)، التي أطلقها الأمين العام للأمم المتحدة في اليوم العالمي للأرصاد الجوية في آذار/ مارس 2022، هي جهد عالمي بتكليف من الأمم المتحدة، تشترك في قوته المنظمة (WMO) ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث والاتحاد الدولي للاتصالات (ITU) والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، ويسعى إلى ضمان حماية كل شخص على وجه الأرض بنظم إنذار مبكر بالأخطار المتعددة بحلول نهاية عام 2027. ويمكن الحصول على تمثيل مرئي لمسار حوكمة المبادرة في الشكل الثاني عشر. ويتمحور محور المبادرة حول أربع ركائز هي: '1' المعارف المتعلقة بمخاطر الكوارث؛ II) الكشف والرصد والمراقبة والتحليل والتنبؤ؛ iii) نشر التحذيرات وإبلاغها؛ '4' قدرات التأهب والتصدي.

2- اعتمدت خارطة طريق المنظمة (WMO) لمبادرة الإنذار المبكر للجميع في حزيران/ يونيو 2022 بموجب القرار 3 الصادر عن المجلس التنفيذي في دورته الخامسة والسبعين، استناداً إلى توصيات اللجنة الاستشارية للسياسات (PAC) ومواءمتها مع الخطة الاستراتيجية للمنظمة (WMO) للفترة 2020-2023. ومع ذلك، لم يؤيد الأعضاء المبادرة رسمياً وأخذوا ملكيتها إلا في حزيران/ يونيو 2023 والقرار 4 الصادر عن الدورة التاسعة عشرة للمؤتمر. وفي الفترة الفاصلة بين هاتين الدورتين، قدمت خطة عمل تنفيذية للمبادرة للفترة 2027-2024¹⁰² وأقرت في الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإطارية المتعلقة بتغير المناخ.

3. وفي حزيران/ يونيو 2023، طلب المؤتمر من المجلس التنفيذي الإشراف على التقدم المحرز في تنفيذ مبادرة الإنذار المبكر¹⁰³ للجميع، وبعد ذلك طلب المجلس التنفيذي بموجب القرار 1 في دورته السابعة والسبعين المساهمات في المبادرة من اللجنتين الفنييتين والاتحادات الإقليمية ومجلس البحوث. وفي نفس دورة عام 2023، أصدر المجلس التنفيذي قراراً آخر يستهدف المبادرة (القرار 7) أقر بأهميتها بالنسبة إلى الخطة الاستراتيجية للمنظمة (WMO) للفترة 2024-2027، ودعا إلى تعزيز مشاركة جميع الهيئات الفرعية للمنظمة (WMO)،¹⁰⁴ وأسند إلى لجنة التنسيق الفني دوراً تنسيقياً معززاً للنهوض بمبادرة نظم الإنذار المبكر

¹⁰¹ المنظمة (WMO)، "الخطة الاستراتيجية للمنظمة (WMO) للفترة 2023-2020"، الوثيقة رقم 1225.

¹⁰² المنظمة (WMO)، مبادرة الأمم المتحدة العالمية للإنذار المبكر لتنفيذ الإجراءات المناخية (2022)، خطة العمل التنفيذية 2023-2027.

¹⁰³ انظر القرار 4 في الوثيقة مطبوع المنظمة رقم 1. 1236.

¹⁰⁴ المجلس التنفيذي: التقرير النهائي الموجز للدورة السابعة والسبعين، جنيف، 5-6 حزيران/ يونيو 2023، وثيقة مطبوع المنظمة رقم 1327، القرار 1.

لجميع¹⁰⁵. اعتمد المجلس التنفيذي خارطة الطريق للفترة 2024-2027 لمبادرة الإنذار المبكر للجميع في دورته الثامنة والسبعين (القرار 1) في حزيران/ يونيو 2024¹⁰⁶.

4- ونتيجة لدورتي المجلس التنفيذي السابعة والسبعين والثامنة والسبعين، نوقشت مبادرة الإنذار المبكر للجميع والبت فيها في منتديات إدارة مختلفة للمنظمة (WMO)، بدءاً من اللجان الفنية وصولاً إلى الاتحادات الإقليمية. وأوضح كل هيئة إدارة وجهة نظرها الخاصة بشأن أفضل طريقة للتعامل مع المبادرة، مما أسفر عن اتباع نهج منعزل فيما بينها:

(أ) عدلت اللجنة (SERCOM) اللائحة الفنية¹⁰⁷ وسلطت الضوء على الأنشطة ذات الأولوية¹⁰⁸ للمبادرة؛

(ب) اقترحت اللجنة (INFCOM) الأنشطة ذات الأولوية للمبادرة¹⁰⁹، وأوصت بخطة عمل لاحقة لمبادرة نظم الإنذار المبكر للجميع¹¹⁰؛

¹⁰⁵ () المرجع نفسه، القرار 7.

¹⁰⁶ انظر القرارين 1 و2 في الوثيقة مطبوع المنظمة رقم 1. 1358.

¹⁰⁷ لجنة الخدمات: التقرير النهائي الموجز للدورة الثالثة (SERCOM)، بالي، إندونيسيا، 4-9 آذار/ مارس 2024، وثيقة مطبوع المنظمة رقم 1352، المقرر 3.

¹⁰⁸ المرجع نفسه، المقرر 5.

¹⁰⁹ لجنة البنية التحتية (INFCOM): التقرير النهائي الموجز للدورة الثالثة (جنيف، 15-19 نيسان/ أبريل 2024)، وثيقة المنظمة رقم 1353، المقرر 6.

¹¹⁰ () المرجع نفسه، التوصية 2.

ج) وضع اتحاد إقليمي واحد خارطة طريق خاصة به للمبادرة،¹¹¹ وقرر ثلاثة اتحادات أخرى وضع خطط إقليمية،¹¹² وقرر اثنان استخدام خارطة الطريق التي قدمها المجلس التنفيذي.¹¹³

5- وفي أيلول/سبتمبر 2024، اعتمدت الجمعية العامة الميثاق من أجل المستقبل، الذي حدد 56 إجراء من أجل التنمية المستدامة، شملت إشارة إلى مبادرة الإنذار المبكر للجميع (EW4All)، معترفة مرة أخرى بأهميتها العالمية¹¹⁴.

6. اعتمد المجلس التنفيذي في عام 2025 في دورته التاسعة والسبعين القرار 1 بشأن التقدم المحرز في إطار خارطة الطريق، وهو موجه إلى اللجنتين الفنيين والأمين العام، والذي أسفر عن دعوة جميع الأعضاء إلى تحقيق نتائج قابلة للقياس في غضون عامين، والذي أقره المؤتمر في نهاية المطاف في دورته الاستثنائية في عام 2025.¹¹⁵ ولم تتلق الهيئات الإدارية بعد تقريراً مرحلياً عن تنفيذ خارطة الطريق المعتمدة لمبادرة الإنذار المبكر للجميع.

¹¹¹ الاتحاد الإقليمي الأول (أفريقيا): التقرير النهائي الموجز للدورة التاسعة عشرة، المرحلة الأولى، 13-15 أيار/مايو 2024 (دورة افتراضية)، وثيقة مطبوع المنظمة رقم 1357، المقرر 4.

¹¹² الاتحاد الإقليمي السادس (أوروبا): التقرير النهائي الموجز للدورة التاسعة عشرة، المرحلة الأولى، 16-15 تشرين الأول/أكتوبر 2024 (دورة افتراضية)، وثيقة مطبوع المنظمة رقم 1366، القرار 3؛ الاتحاد الإقليمي الثالث (أمريكا الجنوبية): التقرير النهائي الموجز للدورة التاسعة عشرة، المرحلة الأولى، الدورة افتراضية، 27-29 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، وثيقة مطبوع المنظمة رقم 1369، القرار 3؛ والاتحاد الإقليمي الرابع (أمريكا الشمالية وأمريكا الوسطى والكاريبي): المرحلة الأولى من 27 إلى 29 آذار/مارس 2025، سان سلفادور، السلفادور، وثيقة المنظمة رقم 1372، القرار 1.

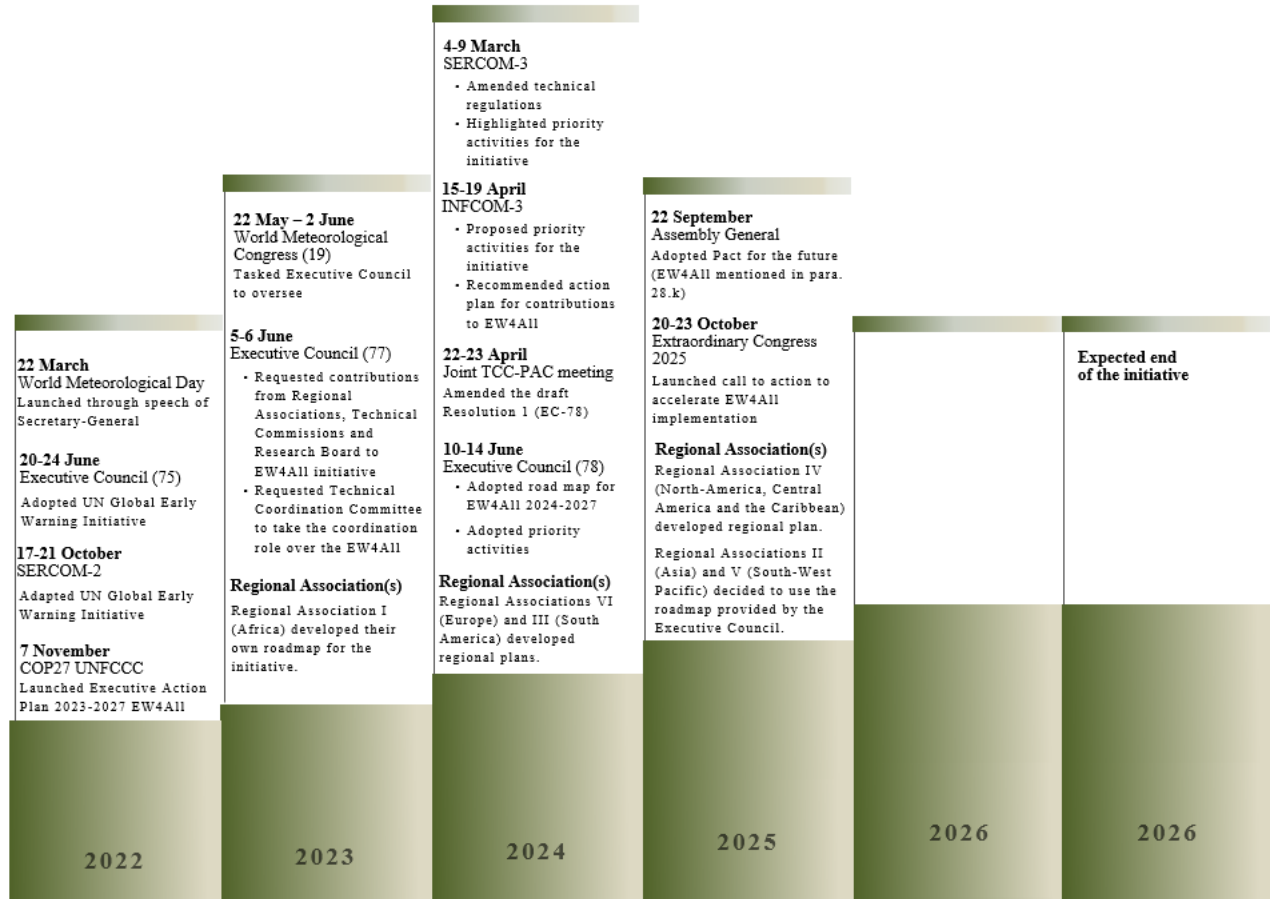
¹¹³ الاتحاد الإقليمي الثاني (آسيا): التقرير النهائي الموجز للدورة الثامنة عشرة (المرحلة الأولى)، من 22 إلى 25 نيسان/أبريل 2025 (دورة افتراضية)، وثيقة مطبوع المنظمة رقم 1375، القرار 3؛ والمرحلة الأولى من 9 إلى 11 أيلول/سبتمبر 2025، الدورة التاسعة عشرة، الدورة التاسعة عشرة للاتحاد الإقليمي الخامس (جنوب غرب المحيط الهادئ)، 11-9 أيلول/سبتمبر 2025، دورة افتراضية، الوثيقة (I) RA V-19/Doc. 4.1، مشروع القرار 4.1/1.

¹¹⁴ قرار الجمعية العامة 79/1.

¹¹⁵ المنظمة (WMO): "نداء الأمين العام للمنظمة (WMO) إلى العمل من أجل تسريع تنفيذ نظم الإنذار المبكر للجميع - حماية البشرية من خلال نظم الإنذار المبكر القائمة على العلوم"، 20 تشرين الأول/أكتوبر 2025.

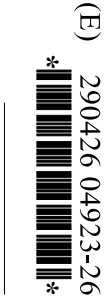
الشكل الثاني عشر

نظرة عامة على مبادرة الإنذار المبكر للجميع للفترة 2022-2027



المصدر: من إعداد وحدة التفتيش المشتركة (JIU) (2026).

المرفق التاسع: استعراض الأنشطة التي يتعين على المنظمات المشاركة اتخاذها بشأن توصيات وحدة التفتيش المشتركة



		Intended impact	Participating organizations of the Joint Inspection Unit																											
			United Nations*	UNAIDS	UNCTAD	ITC	UNDP	UNEP	UNFPA	UN-Habitat	UNHCR	UNICEF	UNODC	UNOPS	UNRWA	UN-Women	WFP	FAO	IAEA	ICAO	ILO	IMO	ITU	UNESCO	UNIDO	UNWTO	UPU	WHO	WIPO	WMO
Report	For action	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☒
	For information	☐	☒	☒	☒	☒	☒	☒	☒	☒	☒	☒	☒	☒	☒	☒	☒	☒	☒	☒	☒	☒	☒	☒	☒	☒	☒	☒	☐	
Recommendation 1		f, h																												L
Recommendation 2		a, d																												L
Recommendation 3		f, h																												L
Recommendation 4		f, h																												L
Recommendation 5		a, f																												L
Recommendation 6		d, f																												L
Recommendation 7		f, h																												L
Recommendation 8		c, f																												L
Recommendation 9		f																												L
Recommendation 10		a, e																												L
Recommendation 11		c																												E
Recommendation 12		a																												L

اسطوره:

ل: توصية باتخاذ قرار من قبل الجهاز التشريعي و/أو الهيئات الإدارية

هاء: توصية رئيس تنفيذي باتخاذ إجراءات

□ التوصية لا تتطلب اتخاذ إجراء من قبل هذه المنظمة :

الأثر المقصود:

ألف: تعزيز الشفافية والمساءلة بـاء: نشر الممارسات الجيدة/أفضل الممارسات جيم: تعزيز التنسيق والتعاون دال: تعزيز الاتساق والمواءمة

هاء: تعزيز الرقابة والامتثال وامثال: تعزيز الفعالية زاي: وفورات مالية كبيرة حاء: تعزيز الكفاءة أولا: غير ذلك

(¹) على النحو المبين في الوثيقة [ST/SGB/2015/3](#).